

التأثير الاقتصادي لظاهرة النينيو

النفط: ٣٠ دولارا للبرميل

صوت أحد مسؤولي البنوك المركزية

التمويل والتنمية

مارس ٢٠١٦

التكدس الكبير

الضغوط السكانية العالمية

التأثير الاقتصادي لظاهرة النينيو

النفط: ٣٠ دولارا للبرميل

صوت أحد مسؤولي البنوك المركزية

التمويل والتنمية

مارس ٢٠١٦

التكدس الكبير

الضغوط السكانية العالمية

تحقيقات

التحولات السكانية

٦ طفرة ديمغرافية

سيصارع العالم النمو السكاني وشيخوخة السكان والهجرة والتوسع الحضري
ديفيد بلوم

١٢ الأكبر سنا والأصغر سنا

تأثير انخفاض عدد السكان وزيادة أعداد المسنين على المالية العامة يهددان الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة على حد سواء
بينديكت كليمنتس وكاميل ديبزاك وموريشيو سوتو

١٦ هي الحل

يمكن للمرأة أن تسهم في التخفيف من أثر مشكلتي شيخوخة السكان وتقلص القوى العاملة
يوكو كينوشيتا وكالينا كوتشار

١٩ الأعمار ومعدل التضخم

تراجع معدلات التضخم في الماضي مع مشاركة مواليد ما بعد الحرب العالمية الثانية في القوى العاملة وارتفاعها مستقبلا مع تقاعدهم
ميكال جوسيلوس وإيلود تاكاتس

٢٢ إدارة التغيرات الديمغرافية

يمكن لإفريقيا جنوب الصحراء تحقيق مكاسب كبيرة من عدد سكانها المتنامي — إذا ما نجحت في إدارة مرحلة التحول
فيمال تاكور وجون ويكمان-لين

وفي هذا العدد أيضا

٣٠ النينيو: فتى صالح أم طالح؟

ظاهرة النينيو لها آثار مهمة على اقتصادات العالم — وليست جميعها سيئة

بول كاشين وكاميار محس ومهدي رئيسي

٣٤ ٣٠ دولارا للبرميل

على البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التكيف مع أسعار النفط المنخفضة
مسعود أحمد

٣٦ الاتجاه جنوبا

تزايد الاكتشافات الكبيرة للموارد الطبيعية في البلدان النامية يعكس تنامي انفتاح اقتصاداتها

رابح أرزقي، وفريدريك فان در بلوغ، وفريدريك توسكاني

٤٠ الإشارات والضوضاء

خواطر محافظ سابق لبنك الاحتياطي الهندي حول التواصل الجماهيري
دوفوري سوباروا

٤٣ إتاحة الفرصة لمزيد من عدم المساواة

إزالة القيود على التدفقات الرأسمالية في البلدان غالبا ما يعقبها تفاقم أوجه عدم المساواة.

ديفيد فورسييري وبراكاش لونغانا

٤٧ اضطرابات التجارة

انتقال الصين إلى مسار جديد للنمو يسهم في تقلبات التجارة اليوم
وسيشكل فرصا تجارية غدا
كريستينا كونستانتينسكو، وأديتيا ماتو، وميشيل روتا



الضغوط السكانية

عبارة «النمو السكاني» وستجد أذهان الكثيرين تتجه مباشرة نحو نقص الموارد، وستقفز إلى الأذهان آراء عالم من القرن التاسع عشر هو «توماس مالتوس»، الذي كان يرى أن معدل الزيادة السكانية يفوق معدل زيادة المعروض الغذائي، أو تسترجع آراء «بول إيرليخ» الذي حذر في كتابه الصادر عام ١٩٦٨ بعنوان «القنبلة السكانية» (The Population Bomb) من حدوث كارثة عالمية نتيجة الزيادة المفرطة في السكان.

فالصورة الذهنية لعالم تستنرف البشرية موارده هي صورة متأصلة في الثقافات الشعبية، وتتصدر الطفرات السكانية قائمة أهم المشاغل في بعض أنحاء العالم مما يفرض ضغطا شديدا على الأراضي، وأسواق العمل، وميزانيات الحكومات. لكن هذا المفهوم للنمو السكاني لا يتناول سوى جانب واحد من الصورة الكاملة. فهناك قوى متعددة — كالشيخوخة والهجرة والتوسع الحضري وامتداد الأعمار— تشكل مشهدا ديمغرافيا عالميا يتسم بزيادة تنوعه وتعقيده.

وتنطوي الصورة الكاملة على مفاجآت — حيث يواجه بعض البلدان مشكلة نقص السكان وليس كثرتهم — كما تعرض بعض الإمكانات: فبعض البلدان في وضع يؤهلها لتحقيق «مكاسب ديمغرافية» استنادا إلى توقعات حدوث طفرة في أعداد السكان في سن العمل بينما قد تحقق بلدان أخرى مكاسب اقتصادية كبيرة إذا تمكنت من إعطاء دفعة لمشاركة المرأة في قوة العمل. وهذه الديناميكيات المؤثرة هي ما يحدد سمة التغيير السكاني في الوقت الحاضر، وهي محور تركيز هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية.

ويستهل ديفيد بلووم، أستاذ الاقتصاد والديمغرافيا في جامعة هارفارد، هذا العدد الخاص من مجلتنا بمقال يستعرض فيه مسحا للقوى التي تشكل طابع النمو السكاني في العصر الحالي ويقترح مجموعة من البدائل للتعامل مع ما أسماه «أكبر تحول ديمغرافي في تاريخ البشرية».

وتركز مقالات أخرى في مجموعة مقالات هذا العدد الخاص من مجلتنا على انعكاسات الانكماش السكاني وشيخوخة السكان على المالية العامة؛ ودور المرأة في تحييد أثر المشكلات الناجمة عن شيخوخة السكان وانكماش القوة العاملة؛ والروابط بين العمر والتضخم؛ وكيفية تحقيق إفريقيا جنوب الصحراء مكاسب كبيرة من عدد سكانها المتنامي.

وفي أجزاء أخرى من هذا العدد، نتناول موضوعات تحتل العناوين الرئيسية في وسائل الإعلام، حيث يتضمن مقال للسيد ديفيد ليبتون، النائب الأول لمدير عام الصندوق حول حاجة الصين لإجراء إصلاحات جريئة على مستوى المالية العامة، ومقال لاثنين من الخبراء الاقتصاديين في الصندوق «بول كاشين» و«مهدي رئيسي» حول اقتصاديات ظاهرة النيونيو، ومقال للسيد مسعود أحمد، مدير إدارة الشرق الأوسط في الصندوق، حول انخفاض أسعار النفط.

ويرتاد رابع أرزقي وفريدريك فان در بلوغ وفريدريك توسكاني دربا لم يكن مطروقا من قبل في مقال حول أحدث الاتجاهات في التعامل مع اكتشافات الموارد الطبيعية. ولقراءنا الذين تستهويهم براعة البنوك المركزية في التواصل الجماهيري، يعرض السيد دوفوري سوباراو، المحافظ السابق لبنك الاحتياطي الهندي، بعض خواطره حول قوة الكلمة باستعراض تجربته الشخصية خلال سنوات عمله بالبنك المركزي. ويقدم بيتر ووكر لمحة عن ديفيد كاردي حياة رجل الاقتصاد الذي شكك من خلال عمله في الفكر التقليدي عن الحدود الدنيا للأجور والهجرة والتعليم.

وأخيرا يتضمن هذا العدد تكريما لذكرى أيقونة موسيقى البوب «ديفيد بوي» الذي رحل عن عالمنا في شهر يناير وكانت موسيقاه مصدرا لإلهام الملايين. وتحدثنا مديرة التحرير السيدة مارينا بريموك عن حكاية ظهور صورة هذا الموسيقي على واجهة «جنيه بريكستون» — وهو العملة المحلية المتداولة في حي «بريكستون» بجنوب لندن حيث ولد «بوي».

جيفري هايدن

رئيس التحرير



٥٠ حقيقة البنوك

البنوك تُنشئ نقودا جديدة عندما تمنح قروضا، الأمر الذي يمكن أن يثير دورات مالية ويضخمها مايكل كومهوف وزولتان جاكوب

٥٤ سد الفجوات

جهود ما بعد الأزمة لتحديد ومعالجة المعلومات الناقصة بشأن الاقتصاد العالمي تتجه إلى مرحلتها الثانية إفريم بيسي غوكسو وروبرت هيث

أبواب ثابتة

٢ شخصيات اقتصادية

المتحدي

بيتر ووكر يقدم لمحة عن حياة ديفيد كاردي، رجل الاقتصاد الذي شكك في الفكر التقليدي عن الحدود الدنيا للأجور والهجرة والتعليم

٢٦ أوراق العملة

جنيها بوي

البلديات والمنظمات المجتمعية تصدر عملات محلية لتعزيز مجتمعاتها مارينا بريموك

٢٨ كلام صريح

تمهيد الطريق

سعي الصين لتحقيق نمو قابل للاستمرار يستدعي إجراء إصلاحات جريئة في المالية العامة ديفيد ليبتون

٥٦ استعراض كتب

عدم المساواة من منظور عالمي: اتباع منهج جديد في عصر العولمة، برانكو ميلانوفيك حل فعال: تحقيق المساواة بين الجنسين من خلال التصميم، آيريس بونيه

الرسوم التوضيحية: p. 54, ThinkStock.

الصور الفوتوغرافية: cover, Steven Vidler/Corbis; pp. 2, 4, Noah Berger; p. 6 Angel Martínez Layos/EyeEm/Getty; p. 12, Sean White/*Design Pics/Corbis; p. 16, AFP Photo/Yoshikazu Tsuno via Getty; p. 19, UniversalImagesGroup via Getty; p. 22, Per-Anders Pettersson/Getty; pp. 26-27, Brixtonpound.org, Bristolpound.org, ithacash.com; p. 28, IMF photo; p. 30, Rouelle Umali/Xinhua Press/Corbis; p. 34, Lary Lee/Corbis; p. 36, Kazuyoshi Nomachi/Corbis; p. 40, AFP photo/Indranil Mukherjee via Getty; p. 43, Subhendu Sarkar/Getty; p. 47, AFP photo/pool/Scott Varley/Getty; p. 50, Tom Sibley/Corbis; pp. 56-57, IMF photo.

اقرأ على الموقع الإلكتروني www.imf.org/fandd

صفحة مجلة التمويل والتنمية على الفيسبوك www.facebook.com/FinanceandDevelopment

المتحدي

بيتر ووكر يقدم لمحة عن حياة ديفيد كارد،
رجل الاقتصاد الذي شكك في الفكر التقليدي
عن الحدود الدنيا للأجور والهجرة والتعليم

ورقة

بالية ألصقت على الحائظ بشيء من العشوائية. تلك هي قائمة أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد بجامعة كاليفورنيا، مدينة بيركلي، والتي تنم عن تواضع يناقض سمعتها الأكاديمية الشامخة. وإلى هذه الجامعة ينتمي الاقتصادي ديفيد كارد — الذي يجمع على غرارها بين المنزلة الرفيعة والطابع المتواضع.

برز نجم كارد في عام ١٩٩٥ حين فاز بوسام «جون بيتس كلارك» المرموق، والذي كانت الرابطة الاقتصادية الأمريكية تمنحه كل عامين حينذاك لأفضل خبير اقتصادي يعمل في الولايات المتحدة ولا يتجاوز عمره الأربعين. ويُعتبر هذا الوسام أرفع جائزة في مجال الاقتصاد بعد جائزة نوبل. وقد تحدى كارد الفكر الاقتصادي السائد في عدة مجالات مهمة من خلال بحثه التجريبي في سلسلة من «التجارب الطبيعية» — أي المواقف الواقعية التي تركز على بيانات مثبتة.

تحدي المؤلف

وجد كارد أن رفع الحد الأدنى للأجور لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة البطالة، خلافاً لما ورد في النماذج الكلاسيكية، بل إنه قد يحد منها. وبعد عمل بحثي دام خمسة عشر عاماً، أصدر دراسة فارقة في عام ١٩٩٣، أعقبها كتاب — بالاشتراك مع آلان كريغر الأستاذ بجامعة برنستون — حل فيه أثر الحد الأدنى للأجور على صناعة الأغذية السريعة في ولاية نيو جيرسي الأمريكية إثر قيام الولاية في إبريل ١٩٩٢ برفع الحد الأدنى للأجور من ٤,٢٥ دولاراً إلى ٥,٠٥ دولاراً للساعة، بينما أبقى ولاية بنسلفانيا المجاورة على الحد الأدنى المطبق دون تغيير. كانت تلك هي التجربة الطبيعية المثالية. ومنها خلص كارد وكريغر إلى أن توظيف العمالة في مطاعم الأغذية السريعة زاد بنسبة ١٣٪ في نيو جيرسي، مقارنة بولاية بنسلفانيا، مما يدل على أن رفع الحد الأدنى للأجور لم يترك الأثر السلبي الذي كان يخشاه كثيرون.

ورغم الضجة الكبيرة التي أحدثتها هذه الدراسة، فقد كادت ألا تتم. يعود المؤلف المشارك «كريغر» بالذاكرة فيقول: «تجربتنا الطبيعية أوشكت أن تنتهي قبل أن ترى النور، حيث تغير المجلس التشريعي [في ولاية نيو جيرسي] وصوت على إلغاء زيادة الحد الأدنى للأجور قبل أن تدخل حيز التنفيذ. ثم استخدم حاكم الولاية حق النقض ضد القرار ونال عدداً من الأصوات كان كافياً بالكاد لتجنب إبطال نقضه. ... وبصورة ما، عززت تسلسل الأحداث مصداقية المقارنة، لأن قرار زيادة الحد الأدنى للأجور جاء مباعاً بعض الشيء، مما حال بين أرباب العمل وبين توفيق أوضاعهم بالكامل لتطبيقه.»

وفي دراسة أخرى ناهض فيها كارد الفكر التقليدي أيضاً، خلص إلى أن قبول المزيد من المهاجرين لا يكلف العمالة المحلية بالضرورة فقدان وظائفهم أو انخفاض أجورهم. وقد فحص كارد في دراسته تلك التي أجراها عام ١٩٨٩ التأثير الذي وقع على سوق العمل في ميامي عند وصول ١٢٥ ألف مهاجر بصورة مفاجئة في نزوح جماعي من ميناء مارييل الكوبي بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٥. وكان الكثير من المراقبين المعاصرين قد رأوا أن من شأن هذا التدفق — الذي يمثل زيادة قدرها ٧٪ في القوة العاملة في ميامي — أن يحد من فرص العمل المتاحة للعمالة المحلية محدودة المهارات الموجودة في المدينة بالفعل. لكن كارد لم يجد لذلك أثراً يُذكر على العمالة المحلية محدودة المهارات، لا على أجورها ولا معدل البطالة بينها، بل إن قدوم مهاجري مارييل لم يحدث انخفاضاً كبيراً في أجور المهاجرين الكوبيين الذي قَدِّموا في وقت أسبق ولا في معدلات توظيفهم.

وهكذا أحدثت أبحاث كارد على هذين الصعيدين وغيرهما هزة كبيرة ولَّدت درجة من الإثارة المشوبة بكثير من الشكوك. ولكن، إذا كان هناك ما يمكن أن يتفق عليه كارد ومنتقديه، فهو أن السباحة ضد

التيار — حتى وإن شكلت تجاوزاً محدوداً وحسب — كانت في ذلك الوقت أبعد الطرق إلى القبول العام.

وفي صبيحة يوم رطب غائم من أيام يناير، حكى لي كارد ونحن جالسان في مكتبه الواقع في بيركلي — والمطل على منظر ليس فيه ما يبهر — أنه كان في عطلة مع زوجته حين أُبلغ بالحصول على جائزة بيتس كلارك. وقال في تواضع شخصي لا يبشئ بكونه رائداً أكاديمياً

تحدي كارد الفكر الاقتصادي التقليدي في عدة مجالات مهمة

شهيراً: «كانوا يحاولون الاتصال بي لإبلاغي بأنني فزت بالجائزة. وبكل أمانة لم يكن أحد يتصور أن يفوز بها شخص مثلي، كما أن ذلك لم يخطر ببالي على الإطلاق.»

غير أن هذه الصدمة تضاءلت أمام العداء الذي استشره كارد عند استلام الجائزة. فكثير من الاقتصاديين استبد بهم الغضب إزاء النتائج التي خلص إليها وما أبدته من جرأة في تحدي الفكر الاقتصادي المستقر، فأبدوا احتجاجهم في مؤتمر الرابطة الاقتصادية الأمريكية وعمدوا إلى تنظيم ندواتهم الخاصة لمهاجمة أبحاثه. وفي هذا الصدد قال كارد: «أعتقد أن ذلك كان مسعى متعمداً لحماية الرابطة من وصمها بأنها لا تعدو جماعة من المخابيل اليساريين.»

والحقيقة أن القول بأن آراء كارد لم تلق قبولا فوراً من المجتمع الاقتصادي الأوسع هو من قبيل الوصف القاصر لواقع الحال. فكما أشار هو نفسه في وقت لاحق دفاعاً عن بحث نيو جيرسي، «التكرار وإعادة التحليل أمران مهمان في المجال الاقتصادي، لا سيما عندما تتعارض النتائج الجديدة مع الفكر التقليدي.» ومن الطبيعي والصحي أن يواجه الأكاديمي شيئاً من المناهضة، ولكنه استشر في هذه الحالة بالتحديد أن الأمور أخذت على محمل شخصي للغاية وبسرعة بالغة. «كنت أخوض حوارات محرجة جداً أثناء تناول العشاء، كما كان طلابي يلاحقون بأسئلة لازعة لأن الناس كانوا يعتقدون أنني مجنون. وقد ترك ذلك مرارة شديدة في نفسي.»

خبير اقتصاد بالصدفة

من منظور ما، اقترن الاقتصاد بلمح شخصي دائم في حياة كارد. فقد نشأ في منطقة ريفية في أونتاريو بكندا منتمياً لعائلة «غير موسرة آنذاك وحتى الآن»، وقليل جداً من أصدقائه التحق بالتعليم الجامعي. وبحكم معيشته في مزرعة ألبنان — يديرها والده المسن حتى الآن — أصبح كارد مولعاً بالظواهر العلمية المحيطة برعاية الأبقار — ومنها على سبيل المثال كيفية معاملة الأبقار حتى تدر لبناً غنياً بالعناصر الغذائية ولمدة زمنية مثالية.

وقاده اهتمامه بالعلوم إلى دراسة الفيزياء بجامعة كوينز في كينغستون التابعة لمقاطعة أونتاريو، بتمويل جزئي من حصيدته عمله لفترة قصيرة في مصنع للصلب.

ثم تكشف له أمر بالصدفة أثناء دراسته الجامعية. فبينما كان يساعد صديقه آنذاك لإتمام واجب دراسي في الاقتصاد، قرأ فصلاً في مرجع عن العرض والطلب الزراعيين وفهم منه أن زيادة إنتاج الحبوب أو الألبان تؤدي إلى خفض أسعار كل المنتجات في الصناعة المعنية. واستثار ذلك تفكير كارد، بما لديه من خبرة سابقة في مساعدة أسرته على إدارة مزرعة الألبان بنجاح. يقول كارد: «أدرت حينها أموراً بالغة العمق. وحينئذ قلت لنفسي



الجميع يفترضون أنني أدعو إلى رفع الحد الأدنى للأجور، وبالتالي فأني شيء أفعله سيقابل بالتشكيك.»

ويواصل قائلاً: «ينطبق هذا على الهجرة: فلا جدوى من أن أكتب بحثاً جديداً حول هذا الموضوع، لأن الجميع يفترضون على سبيل القطع أنني أدعو إلى زيادة الهجرة.»

وليس خافياً ما يشعر به كاردي من إحباط — فقد سئم رؤية أبحاثه تتعرض للتبسيط المشوه والاستغلال لأغراض سياسية، على الرغم من كل المحاذير التي يضمنها أبحاثه.

فعلى سبيل المثال، في الدراسة سألته الذكر المعنية بالنزوح الجماعي من مارييل شدد كاردي على عدم إمكانية تعميم المشاهدات. وبالتحديد، لا يمثل سوق العمل في ميامي نموذجاً نمطياً بما لديه من سجل ناجح في استيعاب المهاجرين، وذلك لأسباب ليس أقلها كثرة الفرص المتاحة في تلك المدينة أمام العمالة محدودة المهارات وكثرة سكانها المتحدثين بالإسبانية. وقد أقر في بحث أعده عام ٢٠٠١ بأن زيادة توافد المهاجرين غير المهرة — إذا كانت ضخمة — يمكن أن تؤدي بالفعل إلى تخفيض معدلات التوظيف بين أهل البلاد الشباب والأقل تعليماً بنسبة تتراوح بين نقطة وثلاث نقاط مئوية في مدن الدخول التقليدية مثل لوس أنجلوس.

بل إنه وجد في عام ٢٠٠٩ رابطاً — وإن كان ضئيلاً — بين الهجرة وعدم المساواة، حيث كانت الهجرة مسؤولة عن ٥٪ من الزيادة التي طرأت على عدم المساواة في الأجر في الولايات المتحدة بين عامي ١٩٨٠ و ٢٠٠٠. وفي تاريخ أقرب، درس كاردي المواقف الفردية تجاه الهجرة في أوروبا فخلص إلى أن المخاوف المتعلقة بالهجرة لا ترتبط بالتوظيف في الأساس، بل يرجع معظمها إلى الثقافة السائدة. والواقع أن المخاوف الشخصية بشأن «الأثار التركيبية» للهجرة — كالتى تتعلق باللغة والثقافة — يعلق عليها الناس أهمية أكبر بمقدار يتراوح بين ضعفين وخمسة أضعاف مقارنة بالمخاوف الاقتصادية مثل الوظائف.

لكن كاردي حريص أيضاً على بيان أن نطاق أبحاثه يمتد إلى أبعد بكثير من مسألتى الحد الأدنى للأجور والهجرة. ومع انتقال الحوار إلى مجالاته الأخرى، تنفج أساريه بمزيد من الحيوية والحماس.

التماس المواهب

يتسم كاردي، مثلاً، بغزارة إنتاجه البحثي المتعلق بسياسة التعليم. وقد خلص في عام ١٩٩٢ إلى أن لجودة التعليم المدرسي أثر في الدخل الذي يحصل عليه الدارس مستقبلاً. ورغم ما قد يبدو من بديهية هذه النتيجة، فقد كان هناك تأكيداً لرؤية مغايرة وقتذاك، وهي أن زيادة

إنه لشيء رائع بحق. ثم أكملت قراءة الكتاب في الأسابيع القليلة التالية من باب التسلية.» وما كان منه بعدها إلا أن تحول إلى دراسة الاقتصاد ولم ينظر للوراء منذ ذلك الحين.

لكنه في البداية لم يكن مستوفياً لشروط الالتحاق ببعض المواد التي تحظى بإقبال كبير، فاضطر إلى دراسة مواد أقل شعبية، مثل توزيع الدخل واقتصاديات العمل. ويرجع كاردي الفضل إلى هاتين المادتين فيقول إنهما «السبب الذي جعلني خبيراً في اقتصاديات العمل.» وكان يُدرّس المادتين أستاذان شابان حصلوا لهما على درجة الدكتوراه من جامعة برنستون، واعتنقا منهج البحث التجريبي. وأدهشتهما قدرات كاردي حتى أنهما قدماه إلى المشرف على رسالتهما في جامعة برنستون، واسمه أورلي أشنفلتر، فأقنع كاردي بالالتحاق بجامعة برنستون في نيو جيرسي للحصول على درجة الدكتوراه.

وأحدث كاردي دويماً شديداً في جامعة برنستون، حيث أصبح رائداً للبحث التجريبي الذي اقترن بجهوده البحثية في مجموعة من التجارب الطبيعية التي توجت في النهاية بوسام بيتس كلارك سالف الذكر. وقال أشنفلتر وقت حصول كاردي على هذه الجائزة: «لقد جعل ديفيد البحث التجريبي أشد تأثيراً عندما جعله أكثر مصداقية. وإنك لتجد الكثير ممن رُشحوا لهذه الجائزة قد أتوا بأبحاث لا يمكنك حتى قراءتها.»

وكان بين كاردي وجامعة برنستون توافق مثالي، لكنه لم يدم. يقول كاردي مفسراً: «كانت زوجتي أستاذة مساعدة في كلية الموسيقى بجامعة كولومبيا، لكنها لم تنل وظيفة ثابتة في هيئة التدريس، وكانت تواقفة لاعتزال العالم الأكاديمي والانتقال إلى ولاية كاليفورنيا.»

وهكذا انتقل إلى غرب الولايات المتحدة، حيث انضم هو إلى هيئة تدريس جامعة كاليفورنيا في بيركلي واشترى منزلاً في منطقة سونوما القريبة منها وأنشأ ورشة نجارة ليمارس فيها هوايته في صنع الأثاث الكلاسيكي البسيط والتي اكتسبها في المدرسة الثانوية في كندا، حيث يكون على الصبغة الاختيار بين دراسة اللغة اللاتينية أو النجارة، فاختار هو النجارة التي استمرت معه مدى الحياة. يقول عنها: «إنه عمل بالغ الدقة، وقد يصيبك بالإحباط في بعض الأحيان، ولكنني أحبه — فهو يشبه العمل التجريبي في بعض الجوانب.»

تخصص ضبابي

دائماً ما يقترن العمل التجريبي الذي يجريه كاردي بدرجة من عدم اليقين تؤثر في تشكيكه. وعن ذلك يقول: «إن حالة معرفتنا الأساسية بعلم الاقتصاد أقل بكثير مما نظن.» ويضيف: «وما يزعم غير المتخصصين هو أن خبراء الاقتصاد يبدون يقيناً مفرطاً في عمق هذه المعرفة، بينما هم في الواقع لا يعلمون الكثير.»

ويقول كاردي إن عدم اليقين هذا يشبه «الضباب». وعند سؤاله عن أحد أبعاد اقتصاديات العمل — بالتحديد دور الثقة بين العمال وأرباب العمل والحكومات في إيجاد أسواق عمل ذات كفاءة وفعالية — يتوسع في هذا التشبيه فيقول: «قد يكون هذا الدور قائماً بالفعل، ولكن من الصعب للغاية إثباته علمياً نظراً لعدم وجود مجموعة معالجة تجريبية ومجموعة ضابطة في نفس المكان. ومبلغ علمي، أنه ما من أحد استطاع قط تبديد هذا الضباب.»

وعلى الرغم من عدم اليقين الذي يكتنف اقتصاديات العمل، فكثيراً ما يُشار إلى أبحاث كاردي حول الحد الأدنى للأجور كمرجع يستشهد به الداعون لرفع الحد الأدنى الذين يبدو عليهم التيقن الشديد من مزايا هذا الإجراء، وهو ما يثير في نفسه شعوراً بعدم الارتياح. يقول: «أنا لا أطوف داعياً لرفع الحد الأدنى للأجور — ومع ذلك يستشهد الداعون لتطبيقه إلى أبحاثي لإثبات ضرورة رفعه. وهذا هو أحد أسباب توقف أبحاثي في هذا الموضوع، لأن

التمويل المقدم للمدارس الحكومية لا يكاد يعود بنفع يُذكر على الطلاب نظرا لغياب الرابط بين جودة التعليم ودرجات الاختبارات القياسية. وقد وجد كاردي أن تقليل النسبة بين عدد الدارسين والمدرسين بخمسة

كثير من نتائج أبحاث كاردي له انعكاسات عملية على السياسات.

تلاميذ يقترن بزيادة قدرها ٠,٤ نقطة مئوية في معدل العائد على التعليم المدرسي وأن زيادة أجور المدرسين بنسبة ١٠٪ تقترن بزيادة قدرها ٠,١ نقطة مئوية في ذلك المعدل.

وفي العام الماضي فقط، أضاف كاردي إسهاما مهما جديداً على صعيد التعليم، حيث درس أثر الغربة الشاملة على تمثيل الطلاب المنتمين إلى فئات الدخل المنخفض والأقليات في برامج الطلاب الموهوبين. ويوضح كاردي أن برامج الطلاب الموهوبين في المدارس «تستهدف الأطفال ذوي القدرة الفائقة حسب قياس نسبة الذكاء» - إلا أن نسبة الذكاء تمثل مؤشرا ضعيفا للموهبة البكر، لأنه غالباً ما يميز الأطفال المنتمين إلى الأسر الموسرة الذين يرجح أن يتلقوا دعماً تعليمياً في المنزل أكبر مما يمكن أن يتلقاه نظراؤهم الأفقر. وعلاوة على ذلك، قد يعتمد الالتحاق ببرامج الموهوبين بدرجة ما على دعم الأبوين - وهو ما يزيد احتمالات حدوثه بين الأسر الموسرة. ويعني هذان البعدان أن احتمالات التحاق الطلاب المنتمين إلى فئة الدخل المنخفض والأقليات ببرامج الموهوبين أقل من نظرائهم الموسرين. ولمعالجة هذا التفاوت، قررت إدارة مدرسية في ولاية فلوريدا الأمريكية إخضاع جميع الأطفال لعملية الغربة واستحداث اختبار قدرات غير لفظي تكميلاً لاختبار نسبة الذكاء القياسي. وخلص كاردي في تلك الدراسة إلى الموهوبين بين الطلاب المعوزين زادت نسبتهم بمقدار ١٨٠٪ بفضل هذه الابتكارات. غير أن عمليات الغربة الشاملة كانت باهظة التكلفة فتم إيقافها رغم ما حققته من نجاح، تحت ضغوط إنفاق أخرى.

ولكاردي تجربة طبيعة بارزة في تاريخ أقرب جمعت بين الابتكار والقيمة الاجتماعية، وهي تتناول حالات الجيشان الانفعالي والعنف الأسري غير المتوقعة. ويعترف كاردي والمؤلف المشارك، غوردن دال، بأنهما «الأقل دراية في العالم بالألعاب الرياضية»، ولكنهما درساً في هذه التجربة ظاهرة ارتفاع العنف الأسري بعد «حالات الهزيمة الصادمة» - أي عندما يمتن فريق بارز بخسارة - في دوري كرة القدم الوطني. وكان من بواعث إجراء هذه الدراسة حالة عدم الرضا عن النظرية الكلاسيكية بشأن العنف الأسري - والتي تنسب معظمه إلى مزيج من القصد المبيت والاعتماد المتبادل. ويقول كاردي: «هناك خلل شديد في هذه النظرية. ومما يدفعني أحياناً إلى إجراء دراسة ما هو أنني أقول لنفسي لا يمكن أن يكون ذلك صحيحاً، فلنتصد له ذاك». وبالفعل تصدى كاردي ودال لهذا الافتراض وتوصلا إلى أدلة مقنعة تؤيد فرضيتهما بأن الكثير من العنف الأسري لا يكون مبيتاً، بل يكون فجائياً ووطنياً. وعلى وجه التحديد، وجد الباحثان أنه عندما يمتن فريق الكرة المحلي بهزيمة صادمة، يزداد عدد بلاغات العنف الأسري للشرطة بنسبة ٨٪ - مما يشير إلى أن الجيشان الانفعالي العفوي غالباً ما يساهم بدور أساسي في هذا الصدد.

وبنظرة مستقبلية، يعود كاردي إلى مجال أكثر اعتيادية فيقول إنه ينوي التعمق في دراسة نتيجة توصيل إليها مؤخراً بشأن عدم المساواة في الأجور. فقد نشر في عام ٢٠١٥ دراسة عن البرتغال وجد من

خلالها أن النساء يحققن دخلاً لا يتجاوز ٩٠٪ مما يحققه الرجال في شركات مناظرة. ولا يقتصر الأمر على قلة فرص التحاق النساء بالعمل في شركات تدفع أجوراً أعلى، بل إنهن حتى وإن عملن في مثل هذه الشركات تبقى أجورهن أدنى من نظرائهن الرجال. وفي هذا الصدد، يقول كاردي: «ينبغي أن تحاول النساء التحلي بدرجة أكبر من الإقدام في التفاوض بشأن الأجور - لا شك في ذلك، فهن لا يستفدن بنفس القدر من العمل في جهات تدفع أجوراً عالية، مما يسهم في توسيع الفجوة الكلية بين الجنسين». غير أن كاردي يشك في أن فجوات الأجور تعزى إلى نوع الجنس فقط، ومن ثم فهو يعترم استكشاف الأبعاد العنصرية في عدم المساواة بين الأجور - مستخدماً بيانات من البرازيل.

وكثير من نتائج الأبحاث التي أجراها كاردي له انعكاسات عملية على السياسات. فهل فكر يوماً في أن يصبح من صناع السياسات؟ «لا»، أجاب كاردي ثم أوضح قائلاً: «هذه عبارة مؤسفة، لكن أفضل شيء بالنسبة لي هو بدء مشروع جديد ومعالجة مجموعات من البيانات. كما أنني سيء للغاية في الإدارة.»

وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، يرفض شاكار كاريف، رئيس قسم الاقتصاد في بيركلي والذي يتمتع بشخصية أسرة، وصّف مهارات الإدارة لدى كاردي بأنها نقطة ضعف، إنما يرجعها إلى عدم رغبته في خوض هذا المجال. ولكن الإدارة قد لا تكون بالفعل «من ميزاته النسبية». ويضيف بكلمات منتقاة أن «عيب أصحاب الذكاء الحاد أنهم ليسوا بالذكاء الذي يتصورونه، ولكن ذلك لا ينطبق على ديف - فهو يعرف مزاياه النسبية ويحسن توظيفها.»

ويصف كاريف كاردي بأنه «شخص لا يكتفي بتوجيه قسم الاقتصاد من الناحية الفكرية، بل من نواح كثيرة أخرى.» فهو «شخص متحرر من الأنا يسهم بأكثر من نصيبه العادل في تدريس الطلاب الجامعيين بل يذهب إلى أبعد من ذلك عند تدريس طلاب الدراسات العليا.» وهو يتميز أيضاً بكونه «قائداً شديد الهدوء.»

ومن المعروف عن كاردي أيضاً سهره على عمله ليلاً. وقد لاحظ كريغر هذه الخصلة فيه من خلال عمله المشترك معه فترة طويلة من الزمن، حيث قال إنه «كان يعمل أستاذاً في جامعة برينستون بروح القائم على مزرعة الألبان - فغالباً ما تجده يعمل في المكتبة حتى تغلق أبوابها قريباً من منتصف الليل. وقد كنا نعمل معاً ساعات طويلة ونتناقش في كثير من المسائل البحثية ونحن نصنع أكواباً من القهوة.» ويروي كاريف تجربة مشابهة في بيركلي فيقول: «في العاشرة مساءً، أفترض أن ديف في مكتبه مع طلاب الدراسات العليا الذين يشرف عليهم... هذا هو ما أفترضه، وأنت تعرف أن افتراضي يقوم على بيانات واقعية لأن هذا هو حاله بالفعل.»

ومع قرب نهاية حوارنا مع كاريف، يتغاضى عن كلمات الإعجاب التي وصفت بها المشهد البيانورامي لخليج سان فرانسيسكو وجسر «غولدن غيت» الباديين في الأفق من مكتبه - وكان مشهداً خلاباً بالفعل، حتى في ذلك اليوم الضبابي الرمادي الغائم، وهز كتفيه قائلاً: «لكننا جميعاً نطل على منظر بديع، ومكتب ديف أيضاً...»، وهنا استدرك متذكراً المنظر القائم من نافذة كاردي: «آه، لا يمكنك أن تراه هناك بسبب طريقة ترتيب مكتبه». ثم أردف مؤكداً: «يجب أن يعيد ترتيب قطع الأثاث حتى تتمكن من رؤية الخليج من مكتبه. فإذا كنت تلتصق نقطة ضعف في ديف فهي أنه لا يجيد التصميم الداخلي ويحتاج إلى تحسين مستواه في علم «الفنغ شوي».»

بيتر ووكر هو مسؤول تواصل أقدم في إدارة التواصل بصندوق النقد الدولي.

طفرة ديمغرافية

ديفيد بلوم

سيصارع العالم
النمو السكاني
وشيخوخة السكان
والهجرة والتوسع
الحضري

البشرية في صراع مع قوى
التغيرات الديمغرافية.

تعيش

وتكمن أبرز هذه التغيرات
في سرعة النمو السكاني في بعض الاقتصادات
النامية وتحول نسب المراهقين والشباب الراشدين
في اقتصادات أخرى، وتزايد طول الأعمار وشيخوخة
السكان في أنحاء العالم، والتوسع الحضري والهجرة
الدولية.

وتفرض جميعها تحديات جسيمة — فهي تهدد
النمو الاقتصادي، واستقرار المالية العامة، وجودة
البيئة، وتحقيق الأمن والرفاه للبشرية.

ولكن التغلب على أي منها ليس أمرا مستحيلا.
وأفضل السبل للتعامل معها هي تحرك صناع
السياسات في القطاع العام والقطاع الخاص للعمل
بشكل حاسم وتعاوني وعاجل. ويتضمن هذا التحرك
معالجة إصلاح سياسة التقاعد، ووضع سياسة
للهجرة العالمية، وتوفير وسائل منع الحمل لملايين
النساء، ومواصلة تحسين المعدلات في بقاء الأطفال
ومعالجة الأمراض المزمنة.

سكان العالم يتزايدون

كان النمو السكاني بطيئا للغاية على امتداد معظم
فترات تاريخ البشرية. ولم يصل تعداد سكان العالم إلى
مليار نسمة حتى مطلع القرن التاسع عشر ولم يصل
إلى ملياري نسمة إلا في عشرينات القرن العشرين.
ولكن أخذ سكان العالم في التزايد بوتيرة أسرع بكثير

خلال القرن الماضي. فقد بلغ تعدادهم ٣ مليارات في
عام ١٩٦٠ ثم قفز إلى ٧ مليارات في عام ٢٠١١.
وفي بداية عام ٢٠١٦، كان عدد سكان العالم
٧,٤ مليارات نسمة ويتوقع زيادتهم بما يصل إلى ٨٣
مليون نسمة هذا العام — وهو ما يمثل الفرق بين
١٤٠ مليون مولود و٥٧ مليون من الوفيات. وتشير
توقعات المتغير المتوسط لشعبة السكان في الأمم
المتحدة، التي تفترض تطور سلوك الخصوبة على نحو
يتسق مع الاتجاهات العامة والأنماط الماضية، إلى أن
تعداد سكان العالم سيتجاوز ٨ مليارات في ٢٠٢٤، و٩
مليارات في ٢٠٣٨، و١٠ مليارات في ٢٠٥٦. وسيكون
بلوغ تعداد سكان العالم ١٠ مليارات مكافئا لإضافة
عدد سكان الصين والهند إلى سكان العالم الحاليين.

ومن المسلم به أن هناك شيئا من عدم اليقين
المحيط بهذه التوقعات. وعلى سبيل المثال، في ظل
توقع المتغير المنخفض لشعبة السكان في الأمم
المتحدة (الذي يفترض انخفاض الخصوبة بمقدار
نصف طفل)، لن يصل تعداد السكان إلى ٨ مليارات
نسمة حتى عام ٢٠٢٦، بينما يصل في ظل توقع
المتغير المرتفع (الذي يفترض ارتفاع الخصوبة
بمقدار نصف طفل) إلى هذا المستوى في ٢٠٢٢. ولكن،
أيًا كانت الظروف، فإن سكان العالم ماضون في مسار
غير مسبوق في التاريخ (راجع الرسم البياني ١).

وستشهد ٩٩٪ من النمو المتوقع على مدى
الأربعة عقود القادمة البلدان المصنفة في فئة الأقل
نموا — إفريقيا وآسيا (ما عدا اليابان) وأمريكا

الضغوط السكانية



والموارد الطبيعية، وتضعف أمن الغذاء والطاقة والمياه — مما يزيد تراجع مستوى جودة البيئة المحلية والعالمية سوءا ويقلل احتمالات معالجتها والتكيف معها.

وتشير التقديرات إلى ضرورة توفير عدد هائل من فرص العمل يصل إلى ٧٣٤ مليون فرصة جديدة على المستوى العالمي في الفترة بين ٢٠١٠ و ٢٠٣٠ لاستيعاب الزيادات المتوقعة في أعداد السكان، مع الأخذ في الحسبان حدوث تغيرات معقولة في معدلات المشاركة في القوى العاملة، وبلوغ معدلات البطالة المستهدفة وهي ٤٪ أو أقل للكبار و ٨٪ أو أقل للشباب.

حيث يعيش الناس

مع تزايد أعداد السكان على امتداد النصف الثاني من القرن العشرين، وكذلك الكثافة السكانية، بدا هناك تباين كبير بين المناطق الجغرافية والبلدان. ففي عام ١٩٥٠، تراوحت الكثافة السكانية بين ١,٥ نسمة لكل كيلو متر مربع في أوقيانوسيا إلى ٤٥ نسمة في آسيا. واليوم، تتراوح النسبة بين ٥ و ١٤٢ في نفس المناطق.

ويواصل مركز جاذبية سكان العالم التحول نحو المناطق الأقل نمواً. ويتحول كذلك من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية نتيجة للهجرة وارتفاع معدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيات في المناطق الحضرية، وتنمية المناطق الريفية لتتحول إلى مناطق حضرية. والآن أصبح أكثر من نصف سكان العالم يعيش في مناطق حضرية، فارتفعت نسبتهم من ٢٠٪ في ١٩٥٠، ويتوقع بلوغ نسبتهم الثلث بحلول عام ٢٠٥٠ (راجع الرسم البياني ٢). وسكان إفريقيا هم الأقل انتشاراً في المناطق الحضرية، فيعيش ٤٠٪ منهم في مناطق حضرية — لا تكاد تتجاوز نسبتهم نصف النسبة في أمريكا اللاتينية والكاريبي، وهي أكثر مناطق التوسع الحضري بين المناطق النامية. ويتوقع أن يعيش ٥٠٪ من سكان آسيا في مناطق حضرية خلال الأعوام القليلة القادمة.

ونما عدد المدن الكبرى — المناطق الحضرية التي يزيد عدد سكانها على ١٠ مليون نسمة — من ٤ في ١٩٧٥ إلى ٢٩ اليوم. ويسكن المدن الكبرى ٤٧١ مليون نسمة — ١٢٪ من سكان الحضرة في العالم و ٦٪ من مجموع سكان العالم، وأدخلت الأمم المتحدة مؤخراً مفهوم المدن «فوق

اللاتينية والكاريبي، وميلانيزيا، وميكرونيزيا، وبولينيزيا، ويعيش في إفريقيا حالياً سدس سكان العالم، ولكنها ستسهم بنسبة ٥٤٪ في نمو سكان العالم من الآن وحتى عام ٢٠٥٠. ويتوقع لحاق سكان إفريقيا بالسكان في مناطق أكثر نمواً (أستراليا وأوروبا واليابان ونيوزيلندا وأمريكا الشمالية — كندا والولايات المتحدة في المقام الأول) بحلول عام ٢٠١٨؛ وسوف يصلون إلى ما يزيد على ضعف حجمهم بحلول عام ٢٠٥٠.

وتشمل التحولات البارزة الأخرى المتوقعة في مجموع السكان من الآن وحتى عام ٢٠٥٠ ما يلي:

- ستتجاوز الهند الصين في عام ٢٠٢٢ لتضم أكبر عدد من السكان المواطنين؛
- سيبلغ سكان نيجيريا حوالي ٤٠٠ مليون نسمة، ما يفوق ضعف عددهم الحالي، فتنضم البرازيل وإندونيسيا وباكستان والولايات المتحدة لتضم ثالث أكبر عدد من سكان العالم؛
- سيتراجع عدد سكان روسيا بنسبة ١٠٪ وينمو سكان المكسيك بنسبة أقل قليلاً من المعدل العالمي البالغ ٣٢٪ بحيث يتراجع عددان البلدان من أعلى ١٠ بلدان تضم سكاناً مواطنين، بينما تنضم إلى قائمة أعلى ١٠ بلدان كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية (بزيادة نسبتها ١٥٣٪) وإثيوبيا (٩٠٪).
- سيشهد ثمانية عشر بلداً — معظمها في شرق أوروبا (ومنها روسيا) — تراجعاً في عدد السكان يبلغ ١٠٪ أو أكثر، بينما سيزداد عدد السكان في ٣٠ بلداً (معظمها في إفريقيا جنوب الصحراء) على الأقل بمقدار الضعف.

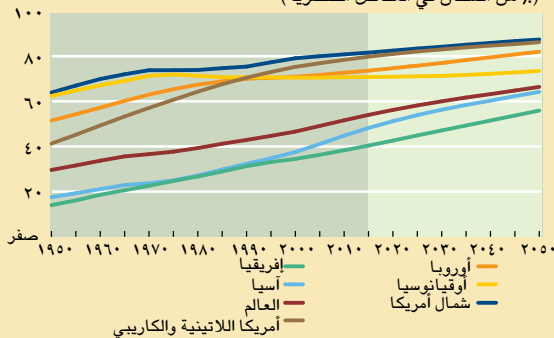
وتفرض سرعة النمو السكاني تحديات جسيمة، منها الحاجة إلى توفير وظائف لأعداد كبيرة وتزويدهم برأس المال البشري (جودة التعليم والتدريب والصحة) كما يتعين أن يكونوا منتجين. ويجب أن تضع البلدان أسس رأس المال المادي والبنية التحتية اللازمة لكي تدعم زيادة فرص العمل؛ وإلا سيزداد انتشار المعاناة الجماعية والصراعات والأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية غير المستقرة. وربما وقف عدم المساواة المتزايد بين البلدان حجر عثرة أمام التعاون الدولي، وأفضى إلى تعطيل أو حتى عكس مسار عملية العولمة التي لا تزال تحمل إمكانات كبيرة لرفع مستويات المعيشة حول العالم. وإضافة إلى ذلك، غالباً ما تفرض سرعة النمو السكاني ضغوطاً على النظم البيئية

الرسم البياني ٢

الهروب من المزرعة

يعيش أكثر من نصف سكان العالم في مناطق حضرية، وسوف تصل نسبة سكان الحضرة إلى الثلث بحلول عام ٢٠٥٠.

(٪ من السكان في المناطق الحضرية)



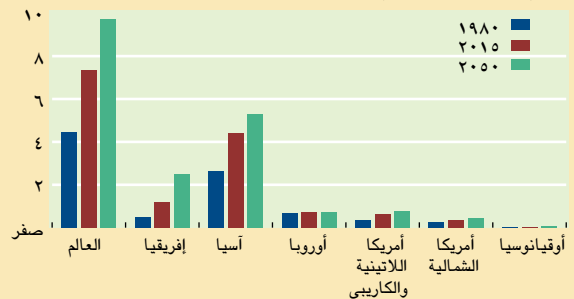
المصدر: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان (٢٠١٤). ملحوظة: توقعات بعد عام ٢٠١٥.

الرسم البياني ١

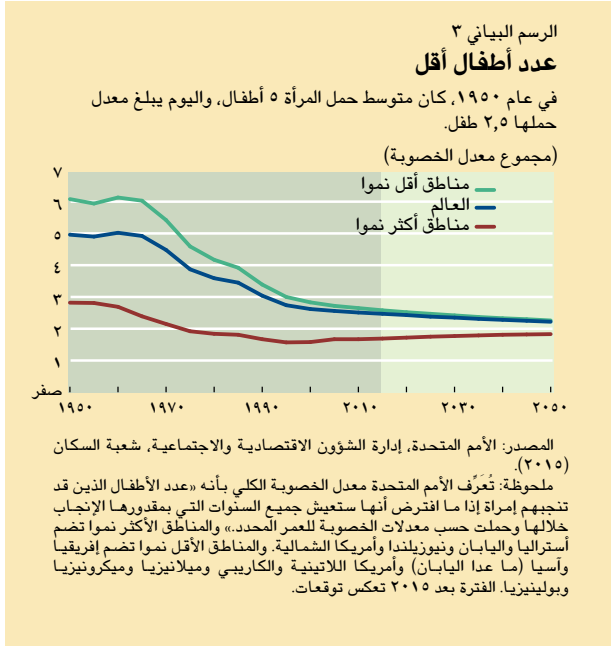
النمو السكاني على قدم وساق

من المتوقع أن يزداد نمو سكان العالم باطراد حتى عام ٢٠٥٠، على رأسهم إفريقيا وآسيا. وستنمو المناطق الأخرى بوتيرة بطيئة، هذا إن كان لها أن تنمو.

(السكان، مليار نسمة)



المصدر: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان (٢٠١٥)



إلى ٨٠ عاما في أمريكا الشمالية. ويُتوقع أن تضيق هذه الفجوة البالغة نحو عقدين إلى حد ما في السنوات القادمة. ويُتوقع أن تتفوق إفريقيا على كل المناطق الأخرى من حيث المكاسب على مستوى صحة السكان النسبية والمطلقة، انعكاسا لعوامل منها اللحاق بالركب الاقتصادي وانتشار التكنولوجيا.

يكن أحد الدوافع الرئيسية وراء ارتفاع العمر المتوقع في تحسُّن معدل بقاء الأطفال. فقد تراجعت وفيات الأطفال في أعمار دون الخامسة على مستوى العالم بما يزيد على ٥٠٪ من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٥، مع التحسن في كل منطقة، وإن كان أقل نسبيا في إفريقيا جنوب الصحراء وأوقيانوسيا. وجاءت أعلى الأعداد المطلقة لوفيات الأطفال في الهند ونيجيريا، وبلغت نسبتهما معا ٢٠٪ من سكان العالم و٢٣٪ من المواليد—لكنها بلغت ٣٣٪ من وفيات الأطفال. ومن الأسباب الرئيسية في وفيات الأطفال تعقيدات الولادة قبل الموعد، والالتهاب الرئوي، والتعقيدات المصاحبة لآلام الولادة والوضع، والإسهال والمalaria، بينما سوء التغذية هو أحد العوامل المساعدة الكبيرة.

وبرغم التحسن الكبير في معدلات بقاء الأطفال، توفي ما يزيد على ١٦ ألف طفل دون سن الخامسة كل يوم في عام ٢٠١٥. ونتج معظم هذه الوفيات عن أمراض وأسباب كان يمكن الوقاية منها أو علاجها من خلال عمليات تدخل موجودة وفي المتناول.

معدلات الخصوبة—تراجع معدلات الخصوبة هو أحد الأوجه الرئيسية الأخرى للمشهد الديمغرافي العالمي. وفي عام ١٩٥٠، كان متوسط حمل المرأة ٥ أطفال، واليوم يبلغ معدل حملها ٢,٥ طفل (راجع الرسم البياني ٣). وتختلف معدلات الخصوبة اختلافا كبيرا من منطقة إلى أخرى—من ١,٦ في أوروبا إلى ٤,٦ في إفريقيا. ويزداد اختلاف معدلات الخصوبة بين البلدان. تصل إلى ٧,٦ في النيجر، و٦,٤ في الصومال، و٦,١ في مالي وتشاد، و٦,٠ في أنغولا لكنها تبلغ ١,٢ في سنغافورة و١,٣ في مولدوفا والبوسنة والهرسك والبرتغال وكوريا الجنوبية واليونان وإسبانيا. ويعيش حوالي نصف سكان العالم في بلدان ذات معدلات خصوبة أقل من معدل الإحلال على المدى الطويل البالغ نحو ٢,١ طفل لكل امرأة.

وفي الاقتصادات النامية، يمثل تحسن معدل بقاء الأطفال دافعا رئيسيا وراء تراجع الخصوبة الناتج عن إدراك الحاجة إلى خفض عدد

الكبرى» التي يبلغ سكان الحضر فيها ٢٠ مليون نسمة أو أكثر. وبلغت ثماني مدن مستوى المدن «فوق الكبرى» في عام ٢٠١٥. وتأتي طوكيو على رأس القائمة حيث يسكنها ٣٨ مليون نسمة—أكثر من سكان كندا. وتأتي في المرتبة الثانية مدينة دلهي التي يتجاوز عدد سكانها البالغ ٢٦ مليون نسمة عدد سكان أستراليا. ومن المدن فوق الكبرى الأخرى شنغهاي وساوياولو ومومباي ومدينة المكسيك وبكين وأوساكا. وبحلول عام ٢٠٢٥، يُتوقع أن تنمو كل من دكا وكراشي ولاغوس والقاهرة لتصبح مدنا فوق الكبرى.

ويدور جدل مكثف حول انعكاسات أنماط هذا التوزيع المكاني للسكان. فيؤكد البعض المنافع الاقتصادية المصاحبة لأنماط التركيز الحضري، مثل تجمعات العمالة والأسواق الكبرى لبيع السلع والخدمات. ويلقي آخرون الضوء على الضغوط التي تفرضها كثافة التجمعات السكانية الحضرية على الأراضي والهواء وموارد المياه، واستهلاك سكان المناطق الحضرية غير التناسبي من الوقود الأحفوري وما يقابله من مساهمتهم في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وحقيقة أن ما يزيد على مليار نسمة يعيشون في أوضاع مزرية للغاية في الأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية.

ديناميكية السكان

على الرغم من تزايد أعداد السكان، بدأت وتيرة النمو السكاني تتباطأ مؤخرًا. فتبلغ نسبة نمو سكان العالم في الوقت الحاضر ١,٠٨٪ في السنة، وهو ما يعني ارتفاع عددهم بمقدار الضعف كل ٦٤ سنة. وانخفضت نسبة هذا النمو من مستوى مرتفع بلغ ٢,٠٦٪ خلال الفترة من ١٩٦٥-١٩٧٠، أو عندما كان عددهم يتضاعف كل ٣٤ سنة. وتسجل إفريقيا أعلى معدلات النمو وتبلغ ٢,٤٤٪ (يتضاعف سكانها كل ٢٨ عاما)، وتسجل أوروبا أدنى مستوياتها ٠,٠٤٪ (يتضاعف عدد سكانها كل ١٧٣ سنة). ويشهد المعدل الكلي لنمو السكان هبوطا ويُتوقع استمرار هبوطه في كل منطقة جغرافية. وبالنسبة للعالم ككل، يتوقع انخفاض معدل نمو السكان إلى النصف في الفترة بين الآن و٢٠٥٠.

وغالبا ما يستخدم خبراء الديمغرافيا نموذجا «تحول ديمغرافي» في وصف العملية الديناميكية لنمو السكان، وهو ما يمثل انعكاسا للتحول من نظام ارتفاع معدلات المواليد والوفيات إلى انخفاض معدلات المواليد والوفيات. وأحد السمات الرئيسية للتحول هو حدوث التراجع في معدلات الوفيات قبل تراجع معدلات الخصوبة، والنتيجة هي الدخول في مرحلة من النمو السكاني.

معدلات الوفيات—تراجع عدد الوفيات سنويا على مستوى العالم لكل ألف نسمة باطراد من ١٩,٢ في الفترة من ١٩٥٠-١٩٥٥ إلى ٧,٨ اليوم. ويرجع هذا التراجع إلى عوامل مثل تطور اللقاحات واتساع نطاق استخدامها؛ وأوجه أخرى للتقدم الطبي مثل استحداث العلاج بالمضادات الحيوية ودواء إعادة المياه إلى الجسم عن طريق الفم، وتحسن الأنظمة الغذائية، والتدخل في الصحة العامة بما في ذلك تحسن الصرف الصحي، وتوفير مياه للشرب آمنة بقدر أكبر، والناوسيات المُعالجة بمبيدات حشرية، والتوسع في التعليم (خاصة للأمهات)، وتحسن النظم الصحية والبنى التحتية الأخرى. ويرتبط ذلك كله بزيادة تصل إلى ٢٤ عاما في الأعمار المتوقعة على مستوى العالم—من ٤٧ في الفترة من ١٩٥٠-١٩٥٥ إلى ٧١ الآن. وبالنظر إلى أنه كان من المعتاد أن يعيش المولود في المتوسط حتى بلوغه ٣٠ عاما تقريبا على امتداد معظم تاريخ البشرية، فإن هذا الزيادة البالغة ٢٤ عاما، أي بمتوسط ٩ ساعات من العمر المتوقع في اليوم على مدى ٦٥ عاما، هي حقيقة إنجاز إنساني مذهل—ولم يستكمل دورته بعد. ويتوقع ارتفاع العمر المتوقع في العالم إلى ٧٨ بحلول الفترة ٢٠٥٠-٢٠٥٥.

ويختلف العمر المتوقع اختلافا كبيرا من منطقة إلى أخرى، فيتراوح من مستوى منخفض هو ٦١ عاما في إفريقيا إلى مستوى مرتفع يصل

دولار إلى العالم النامي في عام ٢٠١٥، وهو ما يزيد على المساعدة الإنمائية الرسمية بمقدار ثلاثة أضعاف ويبلغ حوالي ثلثي مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه نحو البلدان النامية. ويمكن أن تسهم التحولات مساهمة كبيرة في تخفيف الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تراكم رأس المال البشري والمادي.

هيكل الأعمار

ربما كان أهم التطورات الديمغرافية العالمية هو تغير هيكل أعمار السكان. وتبرز هنا ثلاث مجموعات من التغيرات يسهل التنبؤ بها: تراجع إعالة الشباب (نسبة الأطفال في أعمار أقل من ١٥ سنة إلى السكان في سن العمل من ١٥ إلى ٦٤ عاماً)، وتحول أعداد المراهقين والشباب (تتراوح أعمارهم بين ١٥-٢٤ سنة)، وارتفاع نسبة كبار السن (٦٠ عاماً وأكثر أو ٦٥ عاماً وأكثر). وترتبط كل هذه التغيرات بالاتجاهات العامة لأعداد المواليد والوفيات. على سبيل المثال، هبوط معدلات الوفيات في المراحل الأولى من التحول الديمغرافي غير متناسب بين الرضع والأطفال، وهو ما له دور فعال في انطلاق جيل من طفرة المواليد التي تمتد حتى تراجع الخصوبة. ومع تقدم جيل طفرة المواليد في العمر، تشق موجة عمرية طريقها من خلال الهرم السكاني (راجع الرسم البياني ٤)، من القاعدة (الرضع والأطفال) نحو الأقسام الوسطى (١٥-٢٤ و ٢٥-٥٩)، إلى القمم (٦٠ فما فوق و ٨٠ فما فوق). ويشهد هيكل الأعمار تغيرات ماثلة نتيجة لمعدلات المواليد الآخذة في الارتفاع بحدّة، مثل طفرات المواليد في كثير من البلدان بعد الحرب العالمية الثانية.

ونتيجة للاختلاف الكبير في احتياجات الناس وقدراتهم على امتداد دورة الحياة، يمكن أن تكون عواقب التغيرات في هيكل الأعمار كبيرة. فالأطفال يستهلكون مخرجات أكثر مما ينتجون، ويلزمهم الحصول على كثير من الموارد للغذاء والملابس والسكن والرعاية الطبية والدراسة، وهم عادة لا يشتغلون. وعلى العكس من ذلك، غالباً ما يسهم الكبار بأكثر مما يستهلكون—من خلال العمل والإدخار على حد سواء، مما يدعم تراكم رأس المال. وعادة ما يكون صافي مساهمة المسنين في موضع ما بين الاثنین. وغالباً ما يشغل الناس بصورة أقل مع بلوغهم مرحلة متقدمة من العمر، وهم إما يدخرون أقل أو يستعينون بمدخراتهم لتمويل استهلاكهم في مرحلة التقاعد.

المكاسب الديمغرافية—يمكن للتغيرات في هيكل الأعمار أن تعزز النمو الاقتصادي بإتاحة إمكانية تحقيق ما يُعرف بالمكسب الديمغرافي—تُعطي دفعة لحصة الفرد من الدخل مقترنة بتراجع الخصوبة، الذي يخفف عبء إعالة الشباب، ويزيد نسبة العاملين والمدخرين في السكان، ويسمح بإعادة تخصيص الموارد من دعم الأطفال إلى بناء مصانع، وإرساء البنية التحتية، والاستثمار في التعليم والبحث والتنمية.

كذلك غالباً ما يؤدي تراجع الخصوبة إلى تحرير المرأة من الإنجاب وتربية الأطفال، مما يدعم عرض العمالة. وبالمثل، غالباً ما ترتفع معدلات الإدخار مع ارتفاع معدلات بقاء الكبار وتوقع فترات تقاعد أطول، ولا سيما في البلدان التي تثني سياساتها ومؤسساتها الناس عن العمل بعد أوائل أو منتصف الستينات من العمر.

ويمثل المكسب الديمغرافي فرصة تحقق سرعة نمو الدخل والحد من الفقر. ويمكن حفزه من خلال سياسات وبرامج تخفض وفيات الرضع والأطفال وتعجيل وتيرته بالتشجيع على خفض مستوى الخصوبة—على سبيل المثال، بتوسيع إمكانات الحصول

الولادات للوصول إلى الهدف المحدد لحجم الأسرة. كذلك تنكش الرغبة في الخصوبة مع التقدم في التعليم ونمو الدخل. وانخفاض الخصوبة بدوره يعزز التحسن في معدل بقاء الأطفال، عن طريق تحسين صحة الأمهات والسماح بتكريس قدر أكبر من موارد الأسرة لكل طفل.

كذلك تمثل إمكانية الحصول على وسائل منع الحمل أحد العوامل الرئيسية وراء تراجع الخصوبة. فعلى مستوى النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ عاماً ويعشن مع شركاء من الذكور (برابطة زواج أو خلافه)، بلغ المعدل الكلي لاستخدام وسائل منع حمل حديثة ٥٧٪ مع الأساليب الرئيسية في تعقيم المرأة (وتستخدم هذه الوسيلة ١٩٪ من نساء هذه الفئة في أنحاء العالم)، والأدوات داخل الرحم (١٤٪) وتناول موانع الحمل عن طريق الفم (٩٪). والواقى الذكري (٨٪)، والحقن (٥٪). ومن بين النسبة المتبقية من النساء في هذه الفئة السكانية وهي ٤٣٪، لم يلب الخُمسان منها حاجتهن إلى تخطيط الأسرة—أي أنهن ولودات، وفعالات جنسياً، ويرغبن في تأجيل أو الامتناع عن الحمل، لكنهن لا يستخدمن وسائل حديثة لمنع الحمل. وتهبط هذه النسبة إلى حوالي الربع عند تضمين أساليب تقليدية مثل التنظيم حسب مواعيد الدورة الشهرية أو الانسحاب. وفي إفريقيا تصل نسبة الحاجة غير الملباة إلى منع الحمل ومعدلات الخصوبة مستويات أعلى بكثير من المتوسط العالمي.

الهجرة الدولية—إلى جانب معدلات المواليد والوفيات، تمثل حركة الأشخاص عبر الحدود القناة الأخيرة التي يتغير حجم السكان المواطنين من خلالها. ولا يتجاوز عدد سكان العالم الذين يعيشون في بلدان بخلاف تلك التي وُلِدوا فيها ٣,٣٪ من مجموع السكان، أو ٢٤٤ مليون نسمة. وتضم أوروبا وأمريكا الشمالية ١٥٪ من سكان العالم، ولكن يسكنهما أكثر من نصف المهاجرين الدوليين في العالم. ويعيش

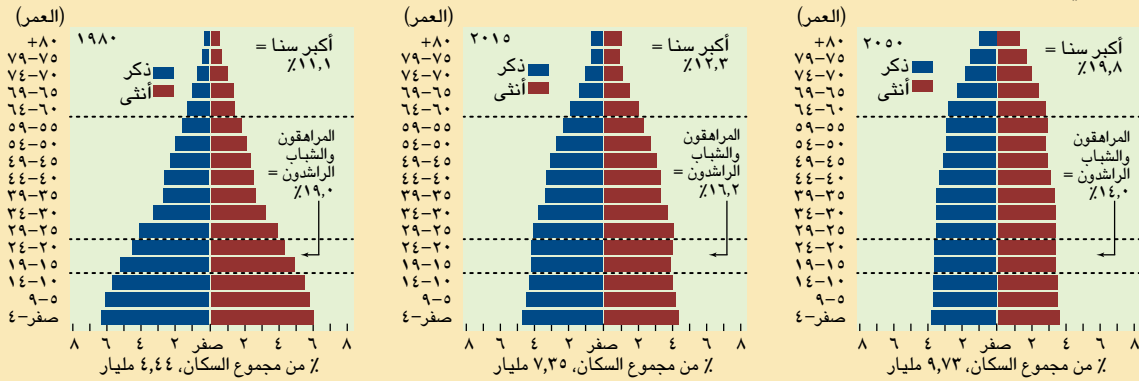
في عام ١٩٥٠، كان متوسط حمل المرأة ٥ أطفال، واليوم يبلغ معدل حملها ٢,٥ طفل.

في الولايات المتحدة حوالي ٢٠٪ من أولئك المهاجرين، تليها ألمانيا والاتحاد الروسي بنسبة ٥٪ لكل منهما. والبلدان التي تسهم بأكثر أعداد من المهاجرين الدوليين هي الهند (١٦ مليوناً) والمكسيك (١٢ مليوناً) وروسيا (١١ مليوناً) والصين (١٠ ملايين). ومعظم المهاجرين الدوليين في سن العمل وموزعين بالتساوي على أساس الجنس.

وبرغم أن عام ٢٠١٥ شهد واحدة من أكبر موجات الهجرة الجماعية عبر القارات في التاريخ الحديث—الهجرة الجماعية لما يزيد على مليون شخص سوري إلى أوروبا—لا تزال الحواجز الاقتصادية والمؤسسية أمام الهجرة كبيرة، وكذلك المعارضة الاجتماعية والسياسية القوية في كثير من الاقتصادات المتقدمة. وبرغم ذلك، تتيح الهجرة إمكانات كبيرة لتحقيق منفعة لا تقتصر على أولئك الذين يتركون أوطانهم وحسب ولكنها تشمل كذلك الآخرين في بلدان المنشأ والمقصد على حد سواء. غير أن تحقيق هذه الإمكانيات يعتمد على عوامل مختلفة، منها سياسات دعم اندماج المهاجرين في الاقتصادات المحلية. كذلك يعارض الهجرة كثير من البلدان التي يغادرها المهاجرون لأنها تستنزف مواردها البشرية بالغة الأهمية مثل الأطباء والمهندسين والمعلمين. ومع هذا، فإن تحويلات العاملين في الخارج تمثل قوة توازن كبيرة؛ فتشير التقديرات إلى قيام المهاجرين بتحويل ٤٤١ مليار

الرسم البياني ٤ التحرك صعوداً

مع تقدم مجموعة كبيرة من الشباب معا في العمر، تشق موجة عمرية طريقها خلال الهرم السكاني من القاعدة الصغيرة نحو الوسط ثم إلى أعماق القمة في نهاية الأمر.



المصدر: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان (٢٠١٤).

والاقتصادي. ولا يزال استمرار معدلات البطالة المرتفعة— خاصة بين الشباب— يضعف تكوين روابط مثمرة ومستقرة بين الشباب وعالم العمل. ويذكرنا الربيع العربي الذي انطلق في بداية هذا العقد بواقع المخاطر الكبيرة التي يشكلها ارتفاع أعداد المراهقين والشباب الراشدين بين السكان على الاستقرار الاجتماعي والسياسي في المجتمعات التي لا تحقق مستويات المعيشة كما يتوقعها المواطنون، وخاصة في الأنظمة غير الديمقراطية.

وبرغم ذلك، ربما خفت حدة هذه الضغوط الديمغرافية قريبا. فيمثل المراهقون والشباب الراشدون حاليا ١٦٪ من سكان العالم — فتتراوح نسبتهم بين أدنى مستوياتها ٩٪ في إسبانيا و ١٠٪ في بلغاريا وإيطاليا واليابان وسلوفينيا إلى ٢٤٪ في ميكرونيزيا و ٢٣٪ في ليسوتو وسوازيلند.

ولكن نسبتهم أخذت في الانخفاض في كل المناطق، وتسجل بعض البلدان انكماشاً حتى في العدد المطلق للشباب في أعمار بين ١٥-٢٤ سنة. وبحلول عام ٢٠٢٠، ستسجل أكبر مستويات التراجع بالعدد المطلق كل من الصين (٣٢ مليوناً) وفييت نام (٢,٣ مليون) وروسيا (١,٨ مليون) وإيران (١,٧ مليون) والولايات المتحدة (١,٤ مليون). وستسجل أعلى نسب تراجع كل من أرمينيا (-٢٥٪) ومولدوفا (-٢٤٪) وجورجيا (-٢٣٪). وتشمل أبرز الحالات الأخرى كوريا الجنوبية (-١٥٪) وكوبا (-٨٪) وألمانيا (-٧٪) والمملكة المتحدة (-٦٪) واليابان (-٤٪) وجنوب إفريقيا (-٣٪).

ويدل ذلك على احتمال تحسن الفرص التعليمية والاقتصادية. ولكن تقلص عدد الشباب له انعكاسات أخرى كذلك، ومنها احتمال توافر عدد أقل من العاملين لمساعدة الأعداد المتضخمة من كبار السن. وسيواجه العاملون الأصغر سناً مسؤوليات مادية ومالية متزايدة لدعم المسنين، بما في ذلك ارتفاع الضرائب للإنفاق على الرعاية الصحية وتمويل معاشات التقاعد في نظم المعاشات القائمة على الخصم من المنبع. وسيزداد الموقف تعقيداً في ظل تغير القوة الانتخابية، من كبار يافعين وفي عنفوان الشباب مثقلين بأعباء متزايدة إلى أعداد متنامية من المسنين المعالين.

على الخدمات الصحية الأولية والإنجابية وتعليم الفتيات. ولكن المكسب الديمغرافي لا يتحقق ألياً، إنما يعتمد تحقيقه على جوانب مهمة في البيئة الاقتصادية والقانونية مثل جودة الحوكمة والإدارة الاقتصادية الكلية والسياسة التجارية والبنية التحتية، وكفاءة أسواق العمل والمال، ومعدلات الاستثمار العام والخاص في الصحة والتعليم والتدريب.

وقد حقق عدد من البلدان مكاسب ديمغرافية في العقود الماضية، أبرزها النمور الشرق آسيوية (منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة وجنوب كوريا وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية)، التي خفضت مواليدها بصورة حادة في الستينات والسبعينات من القرن العشرين واستفادت من المتفلس الاقتصادي بطريقة مذهلة من خلال سياسات التعليم والصحة الحسنة، والإدارة الاقتصادية الكلية السليمة، والمشاركة بحرص مع الاقتصادات الإقليمية والعالمية. وفي هذه البلدان، يرجع نمو نصيب الفرد من الدخل سنوياً الذي بلغ أكثر من نقطتين مؤبوتين (حوالي ثلث المجموع) إلى تراجع الخصوبة والارتفاع الحاد المقابل في نسبة السكان في سن العمل خلال الفترة بين ١٩٦٥ و ٢٠٠٠.

ولكن على النقيض من ذلك، كان الأداء التنموي لبلدان إفريقيا جنوب الصحراء أقل بكثير لأنها لم تكن قادرة على الهروب من العبء الساحق من إعالة الشباب وسرعة النمو السكاني. ويشير ارتفاع نسب الإعالة في معظم أنحاء إفريقيا إلى أن انخفاض الخصوبة يحمل إمكانات كبيرة لحفز ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.

وفي جنوب آسيا، حيث انخفضت معدلات الخصوبة بدرجة كبيرة بالفعل، تغلب على المكاسب الديمغرافية آفاق قصيرة الأجل وسوف تعتمد بشكل كبير على الاستثمارات في رأس المال البشري وتوفير فرص العمل.

المد والجزر في تضخم أعداد الشباب— هناك علاقة قوية بين الرخاء الاقتصادي بعيد المدى وتجربة المراهقين والشباب الراشدين قريبة المدى. فإلى جانب أعداد الشباب الكبيرة، فإن ما يتميزون به من مهارات وعادات وطاقات وتوقعات يجعلهم عاملاً قوياً للتقدم الاجتماعي

الشيخوخة العالمية— ذكر خبراء ديمغرافيا محترفون في مسح أجري عام ٢٠٠٩ أن الشيخوخة هي أكبر القضايا السكانية التي ستواجه العالم في العشرين سنة القادمة (ماعداء خبراء الديمغرافيا في إفريقيا الذين قالوا إن القضية الأكبر هي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز).

وفي عام ١٩٥٠، كان ٨٪ من سكان العالم يصنّفون تحت فئة كبار السن (أي تبلغ أعمارهم ٦٠ عاما أو أكثر). ومنذ ذلك الحين، أخذت نسبة كبار السن من سكان العالم ترتفع بالتدريج حتى وصلت اليوم إلى ١٢٪، أي حوالي ٩٠٠ مليون نسمة. لكن هناك تغيير حاد في الطريق. فبحلول عام ٢٠٥٠، سيصل عدد السكان البالغة أعمارهم أكثر من ٦٠ عام إلى ٢,١ مليار نسمة، أي ٢٢٪ من سكان العالم. وتتوقع الأمم المتحدة ارتفاع متوسط العمر العالمي من حوالي ٣٠ عاما اليوم إلى ٣٦ عاما في ٢٠٥٠ وأنه، باستثناء النيجر، ستزداد نسبة المسنين في جميع البلدان.

ويبلغ متوسط العمر في اليابان ٤٧ عاما وهو الأعلى في العالم ويتوقع ارتفاعه إلى ٥٣ بحلول عام ٢٠٥٠. ولكن في ذلك الوقت سيكون متوسط العمر قد بلغ في كوريا الجنوبية ٥٤ عاما. وفي عام ٢٠٥٠، سيصل متوسط العمر في ٣٤ بلدا إلى المتوسط الحالي في اليابان وهو ٤٧ عاما أو أكبر. واليوم، نجد أن عدد سكان العالم الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما يفوق عدد السكان في عمر ٦٠ عاما وأكبر بنسبة ٣٢٪. ولكن بحلول عام ٢٠٢٦ سيستأوى حجم المجموعتين. وبعد ذلك، سيزداد عدد السكان البالغة أعمارهم أكثر من ٦٠ عاما بسرعة ليتجاوز المراهقين والشباب الراشدين. وقد حدث هذا التجاوز بالفعل في عام ١٩٨٤ في الاقتصادات المتقدمة ويتوقع حدوثه في ٢٠٢٥ في المناطق الأقل نموا.

آثار غير مُحَبَّذة

تشكل سرعة شيخوخة السكان مصدرا كبيرا للقلق، وقد ارتبطت ببساطة بكثير من الظواهر غير المحبذة، مثل نقص القوى العاملة، وحالات

سرعة شيخوخة السكان تشكل مصدرا كبيرا للقلق

تباطؤ النمو الاقتصادي، وانهيار أسواق الأصول، والضائقة المالية، والانهيار المالي لنظم التقاعد والرعاية الصحية، وتلاشي المكاسب الديمغرافية.

ولكن التغيير الديمغرافي غالبا ما يحفز كذلك على موازنة التكيف السلوكي والابتكارات التكنولوجية والمؤسسية. وكثرت التوقعات المتشائمة عندما كان عدد السكان يتضاعف من ٣ إلى ٦ مليارات نسمة في الفترة بين ١٩٦٠ و ٢٠٠٠. ولكن نصيب الفرد من الدخل في العالم ازداد بأكثر من الضعف خلال هذه العقود الأربعة، وازداد العمر المتوقع بأكثر من ١٥ عاما، ووصلت مستويات الالتحاق بالمدارس الابتدائية إلى العموم في كثير من البلدان.

وهناك احتمالات بأن شيخوخة السكان ستحفز على التكيف بشكل مماثل. فهناك عدد هائل من الاستراتيجيات لإدراك الإمكانات التي يوفرها طول الأعمار لتحقيق مكاسب الرخاء والتخلص من الأعباء.

وتعتمد مجموعة من هذه الاستراتيجيات على زيادة المدخرات واتساع مشاركة الإناث في القوى العاملة التي تلي انخفاض الخصوبة، ربما مدفوعة باعتماد سياسات تسهل الجمع بين العمل والأسرة، وتنطوي مجموعة أخرى على زيادة هائلة في الحجم الفعلي للقوى العاملة من خلال الاستثمارات القوية في صحة الطفل

والتحصيل الدراسي وجودة التعليم. ويمكن أن تسهم مؤسسات الأعمال بدور من خلال المساعدة على إصلاح الممارسات المعنية بالموارد البشرية لتوفير بيئة عمل مواتية بقدر أكبر للعاملين الأكبر سنا وتوسيع الفرص لزيادة وشحن مهارات العاملين في جميع الأعمار. وقد يكون من العوامل الأخرى التي تخفف آثار تزايد السكان المسنين التطور التكنولوجي مثل «الروبوت الاجتماعي» الذي يساعد في أداء أنشطة جسدية ومعرفية حيوية وإعادة تصميم المدن لتعزيز حياة أكثر نشاطا وأفضل صحة للمسنين. ويشكل تعديل نطاقات التغطية ومعدلات المساهمة والمزايا التي تُصرف من نظم الرعاية الصحية ومعاشات التقاعد العامة هو أيضا استجابة طبيعية للضغوط المالية المصاحبة لشيخوخة السكان، وإن كان ينطوي على مخاطر إثارة التوترات بين الأجيال.

ويمكن رفع السن القانوني للتقاعد كرد فعل قوي لتشدد الأوضاع في سوق العمل المقترن بشيخوخة السكان. وقد ظل سن التقاعد مستقرا بصورة ملموسة على مدى عقود، حتى في مواجهة الارتفاع الحاد في طول الأعمار. ومن شأن الانخفاض المتوقع في نسبة السكان في سن العمل إلى السكان في غير سن العمل أن يكون أقل إذا ارتفعت الشريحة العليا من السكان في سن العمل إلى ٧٠٪ على امتداد ربع القرن القادم.

وبطبيعة الحال، لا يفيد انضمام راشدين أكبر سنا إلى القوى العاملة إلا إذا كانوا يتمتعون بصحة جيدة بما يكفي لكي يصبحوا منتجين. ومن شأن زيادة التركيز على الوقاية من الأمراض أن يسهم بدور مهم في التكيف مع شيخوخة السكان. ويتضمن ذلك التزاما بنظم غذائية صحية بقدر أكبر، ونشاط بدني أكثر، وتخفيض استهلاك التبغ والكحول الضار، وإعطاء مزيد من التطعيمات للكبار ضد أمراض مثل الإنفلونزا والالتهاب الرئوي الحاد والهربس النطاقي.

واقترح البعض كذلك دعم زيادة معدلات الهجرة من بلدان سكانها «شباب»، كالبلدان في إفريقيا، إلى بلدان سكانها «كبار»، كما في أوروبا، كإحدى الخطوات الأخرى نحو التكيف مع شيخوخة السكان. ويمكن حفز الهجرة الدولية كرد فعل لشيخوخة السكان، ولكنه من غير المرجح أن يخفف الأمر كثيرا نظرا للمعارضة الاجتماعية والسياسية لاستمرار الهجرة الجماعية في معظم البلدان مرتفعة الدخل.

طريق للمستقبل

لا يزال العالم يمر بأكثر مراحل التحول الديمغرافي في تاريخ البشرية. فالتغيرات في طول الأعمار والخصوبة، إلى جانب التحضر والهجرة، عوامل قوية تشكل مستقبلنا الديمغرافي، وتبشر بعواقب اجتماعية وسياسية واقتصادية وبيئية كبيرة. وسيستنى على الأرجح التغلب على التحديات وإن كانت جسيمة. ويتيح التكيف السلوكي، والابتكار التكنولوجي، وتغيير السياسات والمؤسسات إمكانات كبيرة لموازنة العواقب السلبية والاستفادة من الفرص الواعدة، لكن سيقضي تطبيقها توافر الموارد المالية وتوفير قيادة وطنية وعالمية قوية. ولا يرجح تحقق أسوأ المخاوف المصاحبة لسرعة النمو السكاني وشيخوخة السكان. ولكن قبل أن نتيقن من ذلك، يجب إجراء كثير من التحليل والحوار والتكيف السلوكي وإصلاح السياسة في المجالين العام والخاص. ■

ديفيد بلوم، أستاذ علم الاقتصاد والديمغرافيا في كلية دراسات الصحة والسكان العالمية بجامعة هارفارد الأمريكية.

الأكبر سنا والأصغر سنا

بينديكت كليمنتس وكاميل ديبزاك وموريشيو سوتو

ووفق تعريف منظمة الأمم المتحدة، تتضمن البلدان الأكثر تقدماً جميع البلدان الأوروبية وأستراليا وكندا واليابان ونيوزيلندا والولايات المتحدة. ويندر مزيج الانخفاض السكاني وتزايد أعداد المسنين بأعباء ضخمة ومتنامية على المالية العامة في البلدان الأكثر تقدماً والبلدان الأقل تقدماً على حد سواء. وما لم تتخذ خطوات لمواجهة هذه القضية، قد يرتفع الإنفاق المرتبط بشيخوخة السكان كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي إلى مستويات لا يمكن السيطرة عليها — ربع الناتج الاقتصادي بالكامل في البلدان الأكثر تقدماً. وستشهد البلدان الأقل تقدماً أيضاً ارتفاعاً حاداً في مستوى الإنفاق.

ضغوط إنفاق غير مسبوقة

ولتقييم الانعكاسات طويلة الأجل الناجمة عن الانخفاض السكاني وتزايد أعداد المسنين حول العالم، أعدنا توقعات بشأن حجم الإنفاق على البرامج المرتبطة بشيخوخة السكان (معاشات التقاعد والصحة) في أكثر من ١٠٠ بلد خلال الفترة ٢٠١٥-٢١٠٠. وقد تناولت دراسات عديدة ارتفاع مستوى الإنفاق في الأجل الطويل في مجموعة مختارة من البلدان خلال الفترة حتى منتصف القرن. وقد كنا من أوائل من بحثوا قضية ارتفاع الإنفاق في مثل هذا العدد الكبير من البلدان

في ظل تراجع معدلات الخصوبة في جميع أنحاء العالم، ستصبح ظاهرة الانخفاض السكاني أكثر انتشاراً خلال العقود القليلة القادمة. فوفقاً لآخر التوقعات الصادرة في تقرير الأمم المتحدة لعام ٢٠١٥، يصل عدد سكان العالم إلى مستوى الذروة في عام ٢١٠٠ تقريباً ليبدأ في الانخفاض بعدها بفترة وجيزة. وينخفض عدد السكان بالفعل في عدة بلدان، كما ستشهد ٧٠٪ من البلدان الأكثر تقدماً و٦٥٪ من البلدان الأقل تقدماً تقريباً هذه الظاهرة بحلول نهاية القرن الحالي (راجع الرسم البياني ١).

ونتيجة لذلك، ستكون هناك زيادة تدريجية في نسبة كبار السن إلى صغار السن. وسترتفع نسبة إعالة كبار السن حول العالم (عدد السكان في عمر ٦٥ عاماً أو أكثر مقسوماً على عدد السكان في عمر ١٥ عاماً إلى ٦٤ عاماً) بمقدار ثلاثة أضعاف على مدى الخمسة وثمانين عاماً القادمة بسبب الزيادة السريعة في أعداد المسنين في البلدان الأقل تقدماً (راجع الرسم البياني ٢). ففي الصين وكينيا على سبيل المثال، تشير توقعات منظمة الأمم المتحدة إلى ارتفاع نسبة إعالة كبار السن بمقدار خمسة أضعاف خلال الفترة من ٢٠١٥ حتى نهاية القرن. وفي البلدان الأكثر تقدماً، ستتضاعف النسبة خلال الفترة المذكورة، وهو ما يتسق مع التطورات المتوقعة في الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة.

عواقب انخفاض
عدد السكان
وزيادة أعداد
المسنين على
المالية العامة
يهددان الاقتصادات
المتقدمة
واققتصادات
الأسواق الصاعدة
على حد سواء



٩٪ من إجمالي الناتج المحلي، أي ما يمثل زيادة قدرها ٦ نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي عن المعدل الحالي.

مزيد من المخاطر

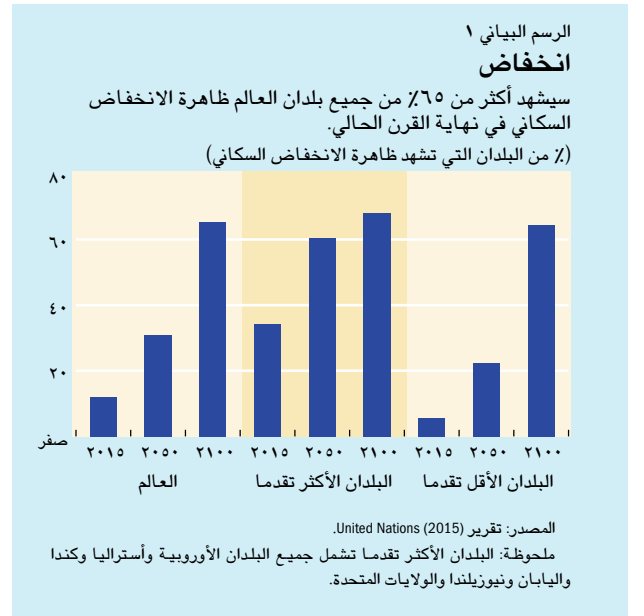
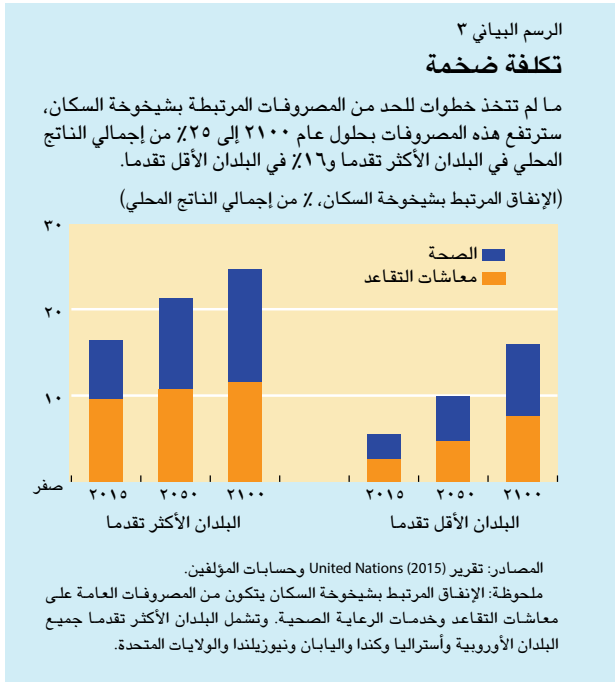
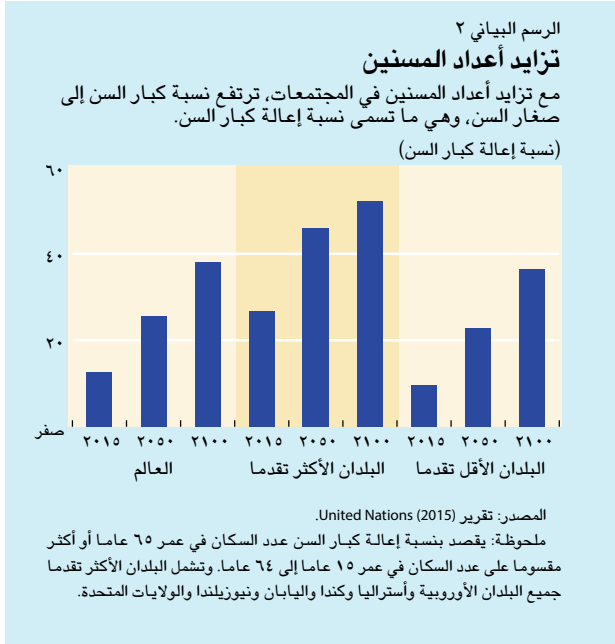
ثمة إمكانية كبيرة أن تكون زيادة الإنفاق أعلى من المستويات المذكورة إذا لم تكن التطورات الديمغرافية مواتية بقدر ما توقعته منظمة الأمم المتحدة. والتنبؤات الديمغرافية غير مؤكدة. وتراعي منظمة الأمم المتحدة عند إعداد هذه التوقعات الاتجاهات الديمغرافية السابقة والخصائص القطرية، معتمدة في ذلك على أساليب إحصائية متطورة وآراء الخبراء وجميع المعلومات المتاحة. غير أنه يجب توخي الحذر عند استخدام هذه التوقعات. فقد تختلف معدلات الخصوبة ومعدلات

وتوسعوا في نطاق التحليل ليمتد حتى نهاية القرن. وهذه الفترة الطويلة ضرورية لرصد جميع الآثار الناتجة عن التحولات الديمغرافية المتوقع أن تشهدها بلدان عديدة، بما في ذلك الانخفاض السكاني.

وتؤدي زيادة أعداد المسنين إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي حيث يترتب عليها عادة ارتفاع نسبة السكان الذين يحصلون على معاشات التقاعد ويستخدمون مزيد من خدمات الرعاية الصحية. وتتضمن المنهجية المستخدمة التغيرات المتوقعة في حجم السكان وهيكل أعمارهم استنادا إلى التوقعات الديمغرافية التي قامت منظمة الأمم المتحدة بتحديثها مؤخرا، كما تتضمن التغير المتوقع في حجم المزايا التقاعدية في ظل القوانين الحالية، وأنماط الإنفاق على خدمات الرعاية الصحية لمختلف المجموعات العمرية، وتوقعات النمو في تكلفة الرعاية الصحية.

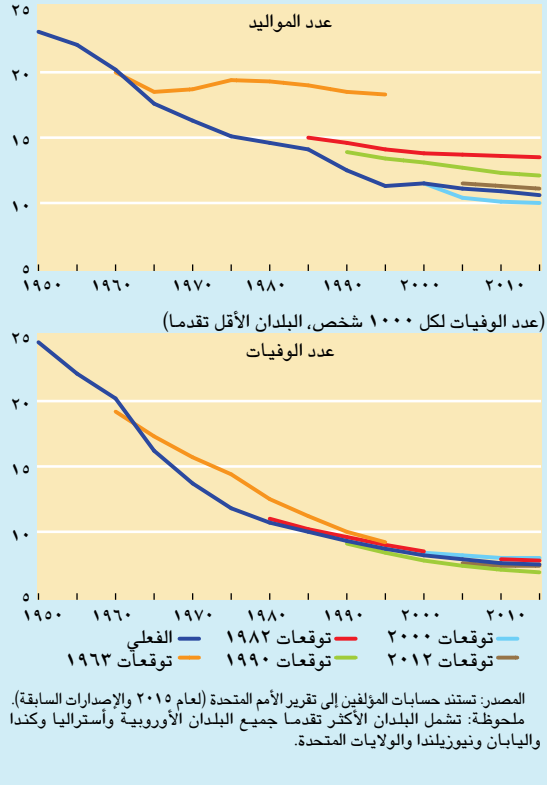
وتشير نتائجنا إلى أن بلدان العالم ستشهد تحديات مالية ضخمة. ففي ظل السياسات الحالية، سيصل الإنفاق المرتبط بشيخوخة السكان في البلدان الأكثر تقدما إلى ٢٥٪ من إجمالي الناتج المحلي بنهاية القرن، مما يمثل زيادة قدرها ٨,٥ نقاط مئوية عن المستويات الحالية. وفي الولايات المتحدة، تبلغ الزيادة المتوقعة أكثر من ١١ نقطة مئوية، حيث تصل إلى ٣٢٪ من إجمالي الناتج المحلي. وفي الاتحاد الأوروبي واليابان، من المتوقع أن تتراوح الزيادة من ٧ نقاط مئوية إلى ٧,٥ نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي (حيث تصل إلى ٢٤٪ و ٢٨٪ على الترتيب). وستكون هذه الزيادة مدفوعة أساسا بسبب تكلفة الرعاية الصحية. ويبقى الاستثمار في احتواء نفقات معاشات التقاعد نسبيا بفضل الإصلاحات في نظام التقاعد التي أدت إلى تراجع الارتفاع المتوقع في هذه النفقات.

ومن الممكن أن تترتب على هذه الزيادة الحادة في المصروفات المرتبطة بشيخوخة السكان آثار وخيمة. فقد تؤدي هذه الزيادة في حجم الإنفاق إلى عدم إمكانية الاستمرار في تحمل الدين العام، أو قد تتطلب إجراء تخفيضات حادة في مجالات الإنفاق الأخرى، أو تستلزم زيادات كبيرة في الضرائب تكبح النمو الاقتصادي. وفي البلدان الأقل تقدما، من المتوقع أن يرتفع الإنفاق إلى ١٦٪ من إجمالي الناتج المحلي مقابل حوالي ٥,٥٪ في الوقت الحالي (راجع الرسم البياني ٣)، ولكن مع وجود تفاوتات كبيرة بين البلدان. ففي الصين على سبيل المثال، تشير التوقعات إلى ارتفاع الإنفاق المرتبط بشيخوخة السكان بمقدار ١٣ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي ليصل إلى ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي. وفي إفريقيا، ستكون زيادة الإنفاق أقل نظرا لأن سكانها أصغر سنا. ففي كينيا على سبيل المثال، سترتفع هذه المصروفات إلى



تغيرات غير متوقعة

تراجعت معدلات الإنجاب في البلدان الأكثر تقدماً ومعدلات الوفيات في البلدان الأقل تقدماً على نحو أسرع كثيراً مقارنة بالتوقعات. (عدد المواليد لكل ١٠٠٠ شخص، البلدان الأكثر تقدماً)



صناعة الدواء، وتحسين آليات إدارة الصحة العامة. وعلى أي حال، تتأثر معدلات الإنجاب والوفيات بعوامل يصعب التنبؤ بها. وإذا ما تراجعت معدلات الخصوبة والوفيات الفعلية عن التنبؤات، فسوف يكون لذلك تأثير حاد على متغيرات المالية العامة. وعلى سبيل المثال، قد يكون من شأن تراجع معدلات الخصوبة وحدها (من خلال زيادة نسبة الإعالة) رفع مستوى الإنفاق المرتبط بشيخوخة السكان بمقدار ٨ نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي في البلدان الأكثر تقدماً و٤,٥ نقاط مئوية في البلدان الأقل تقدماً بحلول نهاية القرن. وسوف تؤدي أي زيادة في امتداد الأعمار عن التنبؤات إلى تفاقم مشكلات المالية العامة. ومع تراجع معدل الخصوبة، تنخفض نفقات التعليم انخفاضاً يوازن إلى حد ما تأثير تراجع معدل الخصوبة ولكنه انخفاض طفيف: فيبلغ الانخفاض في البلدان الأكثر تقدماً، على سبيل المثال، حوالي ١,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي، بينما يصل إلى ٥,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في البلدان الأقل تقدماً.

إصلاحات السياسات

يستدعي حجم التحديات الكبير الناجم عن زيادة النفقات المرتبطة بشيخوخة السكان اتباع منهج متعدد الجوانب بغرض تخفيف التأثير على الموازنات الحكومية. ويمكن أن يتضمن هذا المنهج إصلاح برامج المستحقات (الذي يؤدي إلى وفورات مباشرة في الإنفاق على مستحقات التقاعد والصحة)، ووضع سياسات من شأنها التأثير على العوامل الديمغرافية — من خلال التأثير على الهجرة وأسواق العمل على سبيل المثال (الأمر الذي يمكن أن يساعد في زيادة نسبة السكان العاملين)، والقيام بجهود تهدف إلى تحسين النظم الضريبية وزيادة كفاءة الإنفاق العام (مما يؤدي إلى وفورات موازنة في مجالات الموازنة الحكومية الأخرى).

إصلاح برامج المستحقات: يستلزم تنفيذ نجاح التعديلات المقررة في برامج المستحقات والمزايا في أسرع وقت ممكن للمساعدة في توزيع الأعباء على الأجيال المتعاقبة والحد من خطر إلغاء العمل بالسياسات.

ويمثل احتواء نمو الإنفاق على خدمات الرعاية الصحية أولوية ملحة. فعلى سبيل المثال، إذا ظل نمو نصيب الفرد في تكلفة الرعاية الصحية متسقاً مع نمو نصيب الفرد في إجمالي الناتج المحلي، تشير تقديراتنا إلى انخفاض نفقات الرعاية الصحية العامة بمقدار ٤,٥ نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢١٠٠ في البلدان الأكثر تقدماً و٣ نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي في البلدان الأقل تقدماً. ويمكن للبلدان الاستمرار في إصلاحات الإنفاق على الرعاية الصحية من خلال عدة سبل: عن طريق زيادة المنافسة بين شركات التأمين ومقدمي الخدمات، وتحسين نظام دفع مستحقات مقدمي الخدمات بغرض الحد من التكاليف، وإيلاء مزيد من الاهتمام بخدمات الرعاية الصحية الأولية والوقائية، وزيادة كفاءة استخدام تكنولوجيا معلومات الرعاية الصحية (دراسة Clements, Coady, and Gupta, 2012).

ويتمثل أحد الإصلاحات المهمة الأخرى في رفع السن القانونية للتقاعد تماشياً مع ارتفاع أعمار السكان. وقد اعتمدت بلدان عديدة إصلاحات في نظام المعاشات التقاعدية العامة خلال العقد الماضي، بما فيها رفع السن القانونية للتقاعد، غير أن هذه الإصلاحات قد لا تكفي لدعم نظم معاشات التقاعد في الأجل الطويل (دراسة Clements, 2014). وتشير تقديراتنا إلى أن زيادة السن القانونية للتقاعد بخمسة أعوام في ٢١٠٠ من شأنها تحقيق وفورات في نفقات معاشات التقاعد بمقدار نقطتين مئويتين تقريباً من إجمالي الناتج المحلي في البلدان الأكثر تقدماً والبلدان الأقل تقدماً على حد سواء. وينبغي بالتزامن مع رفع سن التقاعد القانونية تقديم خدمات كافية للفقراء (دراسة Clements and others, 2015) الذين تكون أعمارهم المتوقعة أقصر عادة مقارنة بالسكان العاديين (دراسة Chetty and others, 2015).

الوفيات وأعداد المهاجرين اختلافاً كبيراً عن المستويات المتوقعة. كما أن الخبراء لا يتفقون جميعهم على رأي واحد. فعلى سبيل المثال، تشير دراسة Lutz and others (2014) إلى أن التعداد السكاني العالمي قد يصل إلى ذروته في عام ٢٠٧٠، مما يعكس تراجع معدلات الخصوبة بدرجة أكبر مما توقعته منظمة الأمم المتحدة، لا سيما في إفريقيا. وفي إطار هذا السيناريو، قد يكون سكان العالم أقل عدداً وأكبر سناً كثيراً مقارنة بتوقعات منظمة الأمم المتحدة.

وبمقارنة التوقعات السابقة بالنتائج الفعلية، يمكن التعرف على الصعوبات التي تنطوي عليها عملية التنبؤ بالمتغيرات الديمغرافية. فقد اتضح وجود تحيز للأعلى في «متوسط» التوقعات السكانية المتباينة الصادرة في السابق عن الأمم المتحدة (وسيط آلاف التوقعات القطرية باستخدام افتراضات متباينة بشأن معدل الخصوبة ومعدل الوفيات والهجرة)، وهو ما يعود في الأساس إلى تراجع معدلات الخصوبة بدرجة أسرع من المتوقع (دراسة Gros and Alcidi, 2013). فعلى سبيل المثال، افترضت التوقعات عن الفترة من ستينات القرن الماضي إلى تسعينات القرن الماضي انخفاض معدلات الإنجاب على نحو أكثر تدرجاً مما حدث في الواقع. وفي المقابل، يبدو أن توقعات عام ٢٠٠٠ بشأن انخفاض معدلات الإنجاب في الآونة الأخيرة كانت أعلى من الواقع (راجع الرسم البياني ٤). وإلى حد ما، لم يكن الانخفاض السريع في معدلات الوفيات متوقفاً أيضاً. فبالنسبة للبلدان الأقل تقدماً على سبيل المثال، لم تتنبأ توقعات عام ١٩٦٣ بالانخفاض السريع في معدلات الوفيات خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٨٠. وتتأثر معدلات الوفيات بمجموعة متنوعة من العوامل، كالابتكار في قطاع الزراعة، وتطوير

واستغلال الفرص المتاحة لفرض ضرائب متكررة على الممتلكات، وتعزيز الامتثال الضريبي (IMF, 2013). وعلى جانب الإنفاق، يمكن للبلدان زيادة الكفاءة من خلال خفض الدعم على الطاقة، وتحسن آليات إدارة الاستثمارات العامة، وترشيد مجموع أجور القطاع العام، بما في ذلك التعليم (IMF, 2014). وسوف تستلزم مواجهة التحديات المالية الناتجة عن الانخفاض السكاني إصلاحات ضخمة. ويرجح أن تختار البلدان حلولاً مختلفة حسب أفضليتها الاجتماعية ورؤيتها بشأن دور الحكومة. غير أنه يتعين على البلدان إعادة التفكير سريعاً من حيث المبدأ فيما يلائمها وما لا يلائمها من حلول لمواجهة قضية الإنفاق المرتبط بشيخوخة السكان في الأجل الطويل. وإذا ما بدأت البلدان في تنفيذ الإصلاحات الآن، فسيتمكنها معالجة هذه القضايا على نحو أكثر تدرجاً ومقبول سياسياً. ■

بينديكت كليمنتس يشغل وظيفة رئيس قسم وكاميل ديبزك وموريشيو سوتو اقتصاديان، وجميعهم يعملون في إدارة شؤون المالية العامة بصندوق النقد الدولي.

يستند هذا المقال إلى مذكرة مناقشات خبراء الصندوق
2015 IMF Staff Discussion Note 15/21, "The Fiscal Consequences of Shrinking Populations," by Benedict Clements, Kamil Dybczak, Vitor Gaspar, Sanjeev Gupta, and Mauricio Soto.

المراجع:

- Boz, Emine, Dirk Muir, Selim Elekdag, and Joana Pereira, 2015, "Women in the Labor Market and the Demographic Challenge," in Germany: Selected Issues, IMF Country Report 15/188 (Washington: International Monetary Fund).
- Chetty, Raj, Sarah Abraham, Shelby Lin, Benjamin Scuderi, Michael Stepner, Nicholas Turner, Augustin Bergeron, and David Cutler, 2015, "The Relationship between Income and Life Expectancy in the United States," 17th Annual Joint Meeting of the Retirement Research Consortium (Washington).
- Clements, Benedict, David Coady, and Sanjeev Gupta, eds., 2012, The Economics of Public Health Care Reform in Advanced and Emerging Economies (Washington: International Monetary Fund).
- Clements, Benedict, Frank Eich, and Sanjeev Gupta, eds., 2014, Equitable and Sustainable Pensions: Challenges and Experience (Washington: International Monetary Fund).
- Clements, Benedict, Ruud Mooij, Sanjeev Gupta, and Michael Keen, 2015, Inequality and Fiscal Policy (Washington: International Monetary Fund).
- Gonzales, Christian, Sonali Jain-Chandra, Kalpana Kochhar, and Monique Newiak, 2015, "Fair Play: More Equal Laws Boost Female Labor Force Participation," IMF Staff Discussion Note 15/02 (Washington: International Monetary Fund).
- Gros, Daniel, and Cinzia Alcidi, eds., 2013, The Global Economy in 2030: Trends and Strategies for Europe (Brussels: Centre for European Policy Studies).
- International Monetary Fund (IMF), 2013, Fiscal Monitor: Taxing Times (Washington, October).
- , 2014, Fiscal Monitor: Public Expenditure Reforms: Making Difficult Choices (Washington, April).
- Lutz, W., W.P. Butz, S. K.C., W. Sanderson, and S. Scherbov, 2014, "Population Growth: Peak Probability," Science, Vol. 346, No. 6209, p. 561.
- United Nations, 2015, World Population Prospects: 2015 Revision (New York).

السياسات التي تؤثر على العوامل الديمغرافية وأسواق العمل — بما فيها الهجرة: ارتفاع معدلات الخصوبة قد يوازن الآثار الناتجة عن زيادة أعداد المسنين، ولكن تشير التجارب إلى أن السياسات العامة لها قدرة محدودة على التأثير على معدلات الإنجاب. غير أن السياسات العامة قد يكون لها تأثير إيجابي على رغبة الأمهات في العودة إلى العمل مدفوع الأجر أو الدخول في سوق الوظائف. لذلك فقد تكون هناك حاجة إلى سياسات تشجع الأمهات على المشاركة مجدداً في القوى العاملة (من خلال تطبيق خصوم ضريبية أو دعم خدمات رعاية الطفل) وتجنب استخدام بدلات الطفل غير الموجهة، والتي ليس لها سوى تأثير طفيف على معدلات الإنجاب ولكنها مكلفة.

من شأن زيادة الهجرة من البلدان الأصغر سناً والأقل تقدماً إلى البلدان الأكبر سناً والأكثر تقدماً التخفيف من ضغوط الإنفاق

ومن شأن زيادة الهجرة من البلدان الأصغر سناً والأقل تقدماً إلى البلدان الأكبر سناً والأكثر تقدماً التخفيف من ضغوط الإنفاق — على الأقل لحين تقدم المهاجرين في العمر وتقاعدهم. فعلى سبيل المثال، تشير تقديراتنا إلى أن استمرار اتجاهات الهجرة التاريخية من البلدان الأقل تقدماً إلى البلدان الأكثر تقدماً قد يحد من المصروفات المرتبطة بشيخوخة السكان بمقدار نصف نقطة مئوية تقريباً من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢١٠٠ في البلدان الأكثر تقدماً. غير أنه لا ينبغي النظر إلى زيادة أعداد المهاجرين كبديل لإجراء مزيد من الإصلاحات الجذرية في برامج المستحققات — فالهجرة وحدها ليس من شأنها تغيير التوازن بين المزايا العامة التي يتلقاها الأفراد والضرائب التي يدفعونها على مدى عمرهم. ولكن الهجرة قد تتيح للبلدان الوقت لتنفيذ الإصلاحات اللازمة المرتبطة بشيخوخة السكان.

ويمكن للبلدان أيضاً النظر في وضع تدابير بغرض زيادة معدلات المشاركة في القوى العاملة — لا سيما الإناث والعمال الأكبر سناً — للمساعدة في التخفيف من تأثير زيادة أعداد المسنين. وتتضمن هذه التدابير معالجة الاختلافات بين الجنسين في حقوق الملكية ودعوى الميراث وتسجيل الملكية، وتعزيز قدرة المرأة على التخصص في مهنة معينة والحصول على وظيفة وفتح حساب مصرفي، وإصدار قوانين تمنح المرأة الحق في اتخاذ إجراءات قانونية وتوقيع العقود واعتبارها ربة أسرة (دراسة 2015, Gonzales and others). بالإضافة إلى ذلك، من الضروري إزالة الحوافز المالية السلبية التي قد تثني الإناث عن المشاركة في سوق العمل، كفرض الضريبة على دخل الأسرة (وليس على دخل الفرد)، والذي من شأنه رفع المعدل الحدي للضريبة المفروضة على الشخص الثاني في الأسرة الذي يحصل على راتب أو أجر (دراسة 2015, Boz and others). وقد عكفت اليابان مؤخراً على إجراء هذا الإصلاح.

تحسين النظم الضريبية وزيادة كفاءة المصروفات العامة: يستحيل على بلدان عديدة موازنة جميع آثار العوامل الديمغرافية على الإنفاق المرتبط بشيخوخة السكان. وسيكون على هذه البلدان تعزيز نظمها الضريبية وزيادة كفاءة برامج الإنفاق العام بخلاف معاشات التقاعد والصحة.

وعلى جانب الضرائب، قد يتضمن ذلك توسيع وعاء ضرائب القيمة المضافة، وتعزيز فرض الضرائب على الشركات متعددة الجنسيات، وفرض مزيد من الضرائب على الطاقة بغرض تصحيح أسعار الطاقة ومراعاة التكلفة البيئية وغيرها الناتجة عن استخدام الطاقة،



أم عاملة تأخذ طفلها
من دار حضانة شيشيدو،
طوكيو، اليابان.

هي الحل

يوكو كينوشيتا وكالبانا كوتشار

يمكن للمرأة أن
تسهم في التخفيف
من أثر مشكلتي
شيخوخة السكان
وتقلص القوى
العاملة

اللاتينية ومنطقة الكاريبي ارتفاعا كبيرا بلغ حوالي ١٣ نقطة مئوية خلال هذه الفترة، لا تزال المعدلات تتراجع في جنوب آسيا. ورغم الجمود في معدلات مشاركة الإناث، فإن متوسط فجوة المشاركة بين الجنسين — أي الفرق بين معدلات مشاركة الذكور والإناث في القوى العاملة — يتراجع منذ عام ١٩٩٠، نظرا لأن انخفاض معدلات مشاركة الذكور في القوى العاملة كان أكبر من ارتفاع معدلات مشاركة الإناث.

هوة عميقة

ورغم أن الفجوة بين الجنسين تضيق حاليا في مجال التعليم، لا تزال هناك هوة عميقة عندما يتعلق الأمر بفرص أخرى، مثل الحصول على الرعاية الصحية والخدمات المالية والأجور والحقوق القانونية. فقد ارتفعت نسبة الإناث إلى الذكور في معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي إلى ٩٤٪ حتى في أقل الاقتصادات تقدما. ويبلغ متوسط نسبة الإناث إلى الذكور في معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي ٩٧٪، كما أن احتمال التحاق المرأة الآن بالدراسات الجامعية (كلية أو جامعة) أكبر مقارنة بالرجل. وهذه التطورات إيجابية. لكن مع هذا العدد الكبير جدا من النساء المتعلّمتات تعليما عاليا، فإن الخسارة تكون أكبر عندما لا تشارك هذه النسبة الكبيرة في القوى العاملة.

السكان في جميع أنحاء العالم أثار عميقة على النمو الاقتصادي. وعندما يقلص عدد السكان في سن العمل، تتقلص في كثير من الحالات القوى العاملة، وتتراجع إمكانية النمو الاقتصادي. وفي العديد من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة، ينخفض عدد السكان في سن العمل، مما يضع ضغوطا كبيرة على إيرادات الحكومة نظرا لتزايد الحاجة إلى الإنفاق على معاشات التقاعد والرعاية الصحية.

وتقوم المرأة بدور مهم في هذا التحول الديمغرافي. فهي تشكل أكثر من نصف سكان العالم. ونظرا لأن عمر المرأة بوجه عام أطول من عمر الرجل، فإن نسبتها في الفئة العمرية «أكثر من ٦٥ سنة» أكبر بدرجة ملحوظة. ومع ذلك، ظلت نسبة النساء في سن العمل اللاتي يشاركن بالفعل في القوى العاملة في الاقتصاد (المعروفة بنسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة) في حدود ٥٠٪ على مدى العقدين الماضيين. ويحجب المتوسط العالمي فروقا كبيرة بين المناطق في المستويات والاتجاهات. فمعدلات المشاركة تتراوح من ٢١٪ في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى أكثر من ٦٠٪ في شرق آسيا، وإفريقيا جنوب الصحراء، والولايات المتحدة، وأوروبا الشمالية. وفي حين شهدت أمريكا

لشيخوخة



المشهد من آسيا

ومن المهم جدا زيادة مشاركة الإناث في القوى العاملة في الاقتصادات الآسيوية المتقدمة مثل اليابان وكوريا. ففي هذه البلدان، تملك المرأة مفتاح الحفاظ على النمو والحد من أثر العائق الناشئ عن شيخوخة السكان بل وانخفاض أعدادهم. ففي اليابان، على سبيل المثال، يبلغ متوسط العمر المتوقع الآن ٨٤ سنة، وهو الأعلى في العالم، بينما لا تزال معدلات الخصوبة منخفضة. ونظرا لأن جيل طفرة المواليد بدأ يتقاعد، ارتفعت نسبة إعالة كبار السن إلى أعلى المستويات في العالم.

وكلما انخفض عدد السكان في سن العمل، من المحتمل أن يقل إجمالي الناتج المحلي لليابان عن إجمالي الناتج المحلي لجيرانها ما لم يكن ارتفاع الناتج للعامل أسرع من تقلص القوى العاملة. وأشارت تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن النمو السنوي يمكن أن يرتفع بنحو ٠,٢٥ نقطة مئوية إذا ما بلغت نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة المتوسط السائد في بلدان مجموعة السبعة، مما يؤدي إلى زيادة دائمة بنسبة ٤٪ في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، مقارنة بالسيناريو الأساسي. ومن شأن رفع نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة أيضا أن يسفر عن زيادة مهارات القوة العاملة، بالنظر إلى ارتفاع مستويات تعليم النساء مقارنة بالرجال (راجع دراسة «هل يمكن أن تنفذ المرأة اليابان (وآسيا أيضا)؟» في عدد أكتوبر ٢٠١٢ من مجلة التمويل والتنمية).

ومن السهل على اليابان الاستفادة بدرجة أكبر من النساء الحاصلات على تعليم جيد، وهو الأمر الذي يعلمه جيدا رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي — فهناك خطة مهمة في استراتيجية «آبينوميكس» لإنعاش الاقتصاد الياباني وهي إشراك عدد أكبر من النساء في القوى العاملة. ومنذ إطلاق آبينوميكس في عام ٢٠١٣، زادت مشاركة النساء في سن الإنجاب في القوى العاملة بشكل ملحوظ بفضل زيادة مزايا إجازة رعاية الطفل وسياسات أخرى. ورغم أن زيادة مشاركة النساء أمر بالغ الأهمية للبلدان بغض النظر عن موقعها على مسار التحول الديمغرافي، يعد المعروض من عمالة الإناث أمرا لا غنى عنه بالنسبة للبلدان التي تشهد زيادة سريعة في أعداد المسنين.

يعتمد الدور الذي يمكن للمرأة وينبغي عليها القيام به في آسيا على موقع بلدها في نطاق شيخوخة السكان. فبلدان جنوب آسيا مثل بنغلاديش والهند لا تزال في المراحل المبكرة من التحول الديمغرافي، حيث تنخفض معدلات الوفيات بشكل حاد لكن لا تزال معدلات الخصوبة عالية. أما بلدان شرق آسيا (الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا) فهي الآن في المرحلة المتوسطة، حيث تبدأ معدلات المواليد في الانخفاض ويبدأ النمو السكاني في الاستقرار. في حين وصلت الاقتصادات الآسيوية المتقدمة مثل اليابان وكوريا إلى المرحلة المتأخرة: حيث انخفضت معدلات المواليد دون مستوى الإحلال، وبدأت أعداد السكان تقلص أو أوشكت على ذلك.

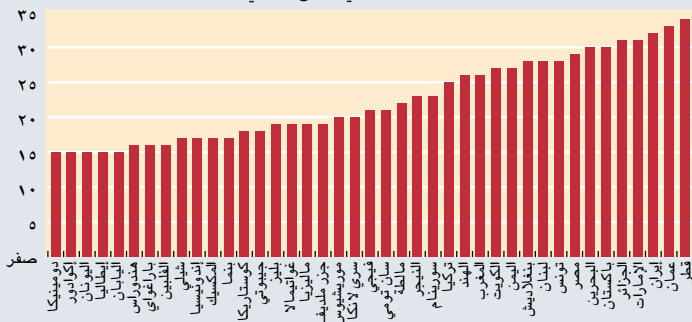
وكانت منطقة شرق آسيا قد شهدت تحولا ديمغرافيا سريعا نسبيا بين ستينات وتسعينات القرن العشرين، مما ساهم في «معجزة» نموها الاقتصادي. فقد أدت التحسينات التي تم إدخالها على نظم الصحة العامة إلى انخفاض معدل وفيات الأطفال كما نشأ عنها جيل طفرة المواليد، وأعقب ذلك انخفاض معدل الخصوبة. وفي أواخر ستينات القرن العشرين، عندما بلغت أجيال ما بعد الحرب العالمية الثانية سن العمل، أدت مشاركتهم في القوى العاملة إلى رفع نسبة العاملين إلى المعالين. وكان هذا التحول مفيدا بوجه عام للمرأة: فتحسن صحتها وانخفاض الوقت الذي تقضيه في رعاية الأبناء أتاح لها مزيد من الوقت للقيام بأنشطة مثل التعليم والعمل. وقد أتاحت هذه الحلقة الإيجابية للمرأة فرصة المساهمة في النمو الاقتصادي والاستفادة منه.

ولا غنى عن المرأة في بلدان جنوب آسيا مثل بنغلاديش والهند التي لا تزال في المراحل المبكرة من التحول الديمغرافي. ولتحقيق الاستفادة الكاملة من المكاسب الديمغرافية المحتملة، على بلدان جنوب آسيا التركيز على تحسين جودة تعليم المرأة ومهاراتها، وبناء البنية التحتية المادية مثل الطرق والنقل والكهرباء لدعم جميع العاملين وزيادة مرونة سوق العمل (Das and others, 2015). وعلى هذه البلدان إزالة الحواجز التنظيمية والمؤسسية والاجتماعية لتحقيق أفضل استفادة من مجموعة المواهب المتاحة لديها وتحقيق أعلى مكاسب ممكنة.

الرسم البياني ١

الخسائر

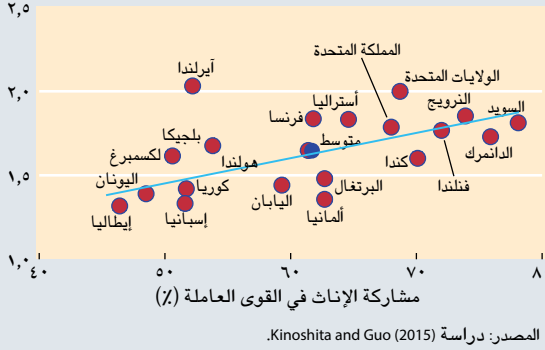
الفجوة بين الجنسين في المشاركة في القوى العاملة تؤدي إلى خسائر كبيرة في إجمالي الناتج المحلي في العديد من البلدان.
(خسائر نتيجة الفجوة بين الجنسين، % من إجمالي الناتج المحلي)



الرسم البياني ٢

مزيد من العمل، مزيد من الأبناء

البلدان التي تشهد مشاركة عالية من الإناث في القوى العاملة تكون لديها معدلات خصوبة أعلى، وذلك بفضل ارتفاع دخل الأسرة، وتغير الأعراف الاجتماعية، والسياسات التي تدعم الأمهات العاملات. (معدل الخصوبة، مجموع الولادات لكل امرأة، ١٩٨٥-٢٠١٢)



المصدر: دراسة (Kinoshita and Guo, 2015).

وفي المرحلة المبكرة من التحول الديمغرافي، قد تفضل المرأة التي تنضم إلى القوى العاملة إنجاب عدد أقل من الأبناء، وعندما يتقلص عدد السكان، لا يكون المزيد من الانخفاض في معدل الخصوبة مرغوبا ولا يمكن تحمله على المدى المتوسط، لذا يجب أن تسهم السياسات والمجتمع بأسره في دعم الظروف التي تمكن عدد أكبر من النساء من تحقيق التوازن بين العمل والأسرة. ■

يوكو كينوشيتا نائب رئيس قسم وكالباينا كرتشار نائب مدير، وكلاهما يعملان في إدارة آسيا والمحيط الهادئ في صندوق النقد الدولي.

المراجع:

Aguirre, DeAnne, Leila Hoteit, Christine Rupp, and Karim Sabbagh, 2012, "Empowering the Third Billion: Women and the World of Work in 2012," Strategy & (formerly Booz and Company) report (Arlington, Virginia).

Bloom, David E., David Canning, Gunther Fink, and Jocelyn E. Finlay, 2009, "Fertility, Female Labor Force Participation, and the Demographic Dividend," Journal of Economic Growth, Vol. 14, No. 2, pp. 79-101.

Brewster, Karin L., and Ronald R. Rindfuss, 2000, "Fertility and Women's Employment in Industrialized Nations," Annual Review of Sociology, Vol. 26, pp. 271-96.

Cuberes, David, and Marc Teignier, forthcoming, "Aggregate Costs of Gender Gaps in the Labor Market: A Quantitative Estimate," Journal of Human Capital.

Das, Sonali, Sonali Jain-Chandra, Kalpana Kochhar, and Naresh Kumar, 2015, "Women Workers in India: Why So Few among So Many?" IMF Working Paper 15/55 (Washington: International Monetary Fund).

De Laat, Joost, and Almudena Sevilla-Sanz, 2011, "The Fertility and Women's Labor Force Participation Puzzle in OECD Countries: The Role of Men's Home Production," Feminist Economics, Vol. 17, No. 2, pp. 87-119.

Gonzales, Christian, Sonali Jain-Chandra, Kalpana Kochhar, and Monique Newiak, 2015, "Fair Play: More Equal Laws Boost Female Labor Force Participation," IMF Staff Discussion Note 15/02 (Washington: International Monetary Fund).

Kinoshita, Yuko, and Fang Guo, 2015, "What Can Boost Female Labor Force Participation in Asia?" IMF Working Paper 15/56 (Washington: International Monetary Fund).

تشجع على منح إجازة رعاية الطفل وتوفير مرافق رعاية الأطفال. وقد ثبت أن فرض الضرائب على دخول الأفراد بدلا من دخل الأسرة يحد من العقوبات التي تثبط مشاركة صاحب الدخل الثانوي — المرأة عادة — في العمل. وبالنسبة للبلدان التي تفرض قيود قانونية على أساس نوع الجنس مثل القيود المفروضة على ملكية الإناث للعقارات أو الشركات، يمكن أن تسهم إزالة هذه القيود في زيادة مشاركة الإناث في القوى العاملة (Gonzales and others, 2015). ويمكن للقطاع الخاص أن يقوم بدور من خلال المرونة في العقود وفي بيئة العمل وعن طريق اعتماد طرق للتقييم تكافئ الأداء بدلا من الأقدمية أو ساعات العمل. وإلى جانب زيادة عدد الإناث العاملات، يمكن أن يؤدي تحسين جودة الوظائف إلى زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي. وتهيمن المرأة على وظائف قطاع العمل العرضي وغير الرسمي. وفي معظم البلدان، تقدم هذه الوظائف مزايا أقل ومستوى لا يذكر من الأمن الوظيفي مقارنة بالعمل المنتظم أو على أساس التفرغ. ومع ذلك، ففي بلدان الشمال الأوروبي وهولندا، على سبيل المثال، عادة ما تحصل العمالة غير المنتظمة (بما في ذلك العاملين على أساس عدم التفرغ) على مزايا وبدلات جزئية. ويمكن لهذه المزايا تسهيل مشاركة المرأة في العمل، ورفع إنتاجيتها، وتضييق فجوة الأجور بين الجنسين في المدى المتوسط (Kinoshita and Guo, 2015).

العمل والخصوبة

هناك قلق سائد من أن تؤدي زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة إلى انخفاض معدلات الخصوبة وبالتالي مزيد من الانخفاض في عدد السكان. وفي الواقع، هناك أدلة في فرادى البلدان على انخفاض أعداد المواليد مع زيادة مشاركة النساء في القوى العاملة. وعلى سبيل المثال، ترى دراسة (Bloom and others, 2009) أن كل مولود يؤدي إلى انخفاض المعروض من عمالة النساء بما يقرب من عامين، في المتوسط، خلال العمر الانجابي للمرأة. ورغم وجود علاقة سلبية بين هذه المتغيرات على مستوى فرادى البلدان، توجد علاقة إيجابية بين الخصوبة ومشاركة الإناث في القوى العاملة على المستوى القطري المقارن. وفسر الباحثون هذا التناقض الواضح بالنظر في المساهمة التي يقدمها الرجال لأسرهم (De Laat and Sevilla-Sanz, 2011). وقد وجدوا أن النساء أكثر قدرة على الجمع بين الأمومة والعمل

أن النساء أكثر قدرة على الجمع بين الأمومة والعمل في البلدان التي تزيد فيها مشاركة الرجال في الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال

في البلدان التي تزيد فيها مشاركة الرجال في الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال، مما يؤدي إلى زيادة المشاركة في القوى العاملة عند مستويات الخصوبة العالية نسبيا.

وإلى جانب ذلك، يبدو أن العلاقة بين مشاركة الإناث في القوى العاملة ومستوى الخصوبة قد تحولت منذ عام ١٩٨٥ من علاقة سالبة إلى موجبة في البلدان المتقدمة الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (Brewster and Rindfuss, 2000). ويعني هذا التحول أنه إذا زاد عدد النساء اللاتي يعملن ويجلبن أجورهن للمنزل، استطاعت الأسر إعالة المزيد من الأبناء. ويعكس هذا الاتجاه أيضا تغيرات في المواقف الاجتماعية تجاه الأمهات العاملات، ومشاركة الآباء في رعاية الأبناء، والتطورات التكنولوجية التي تتيح مرونة أكبر في مكان العمل. وقد ساعد على ذلك أيضا السياسات العامة مثل زيادة مزايا إجازة رعاية الطفل وزيادة إتاحة رعاية الأطفال (انظر الرسم البياني ٢).



الأعمار ومعدل التضخم

ميكائيل جوسيلبوس وإيلود تاكاتس

ارتفعت

معدلات التضخم ارتفاعاً مستمراً خلال سبعينات القرن الماضي، ويبدو أنها منخفضة بشكل مستمر في الوقت الحالي. وقد تزامن هذا التحول مع تقدم ما يعرف بجيل ما بعد الحرب العالمية الثانية في العمر من مرحلة المراهقة إلى سن العمل في اقتصادات متقدمة عديدة.

وتشير النظريات الاقتصادية التقليدية إلى عدم وجود رابط بين هذين الاتجاهين البطيئين: فجيل ما بعد الحرب العالمية الثانية ينبغي ألا يكون له تأثير على التضخم نظراً لأن التضخم ظاهرة نقدية يمكن كبحها من خلال السياسة النقدية. ولكن خلصت أبحاثنا إلى وجود ارتباط قوي بين اتجاهات التضخم — متوسط معدل ارتفاع الأسعار خلال عدة سنوات — وهيكل أعمار السكان.

وتحديداً، توصلنا إلى أنه كلما ازدادت نسبة صغار السن وكبار السن في مجموع عدد السكان، ارتفعت معدلات التضخم. وبعبارة أخرى، يمكننا القول إنه كلما ازداد عدد السكان في سن العمل، كان لذلك تأثير انكماشى على معدلات التضخم. وهذا الرابط بين العمر والتضخم ثابت في عدد كبير من البلدان في جميع الفترات الزمنية. وهذه الآثار كبيرة بما يكفي لكي تكون السبب في الجزء الأكبر من اتجاهات التضخم. فعلى سبيل المثال، ساهم جيل ما بعد الحرب العالمية الثانية في ارتفاع معدل التضخم بحوالي ٦ نقاط مئوية في الولايات المتحدة خلال الفترة ١٩٥٥-١٩٧٥ وتراجع بمقدار ٥ نقاط مئوية خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٩٠ عندما بدأ مواليد هذا الجيل حياتهم العملية. واتجاهات التضخم منخفضة ومستقرة حالياً نظراً لأن تراجع نسبة صغار السن يوازن تأثير زيادة نسبة كبار السن في السكان.

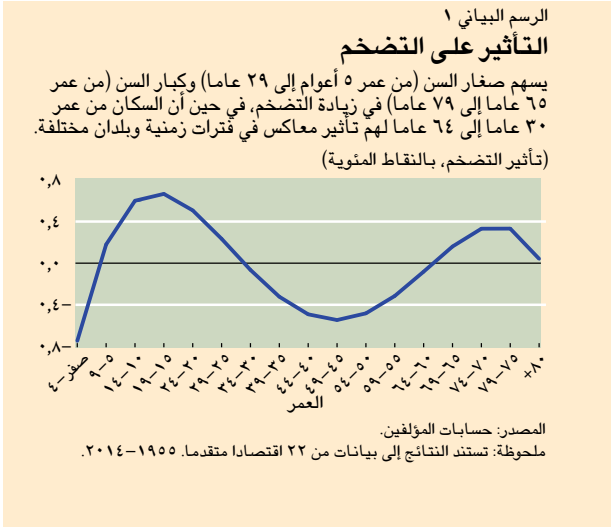
تراجع معدلات
التضخم في
الماضي مع
مشاركة مواليد
ما بعد الحرب
العالمية الثانية
في القوى العاملة
وارتفاعها مستقبلاً
مع تقاعدهم

وما دام التضخم ظاهرة نقدية، لماذا لم تنجح البنوك المركزية في موازنة تأثير ضغوط التضخم الناتجة عن تغير أعمار السكان؟ يوجد تفسيران منطقيان على الأقل. أولاً، من الممكن أن تكون الضغوط السياسية قد دفعت البنوك المركزية إلى وضع سياسات تتسق مع مستويات تضخم معينة ملائمة لأفضليات الفئات العمرية التي تشكل الجزء الأكبر من السكان. وثانياً، قد يعكس نمط العلاقة بين التضخم وهيكل الأعمار عدم قدرة البنوك المركزية على توقع تحركات سعر الفائدة الحقيقي التوازني — أي السعر الذي يؤدي إلى استقرار مستوى التضخم. ولكن هذين السببين لا يفسران ما نراه في البيانات.

فليس من الواضح تماماً السبب في تأثير هيكل الأعمار في اقتصاد ما على التضخم، ولكن العلاقة بينهما قوية ولها انعكاسات كبيرة في الواقع العملي. فمن ناحية، تتعارض هذه العلاقة مع الرأي بأن التوقعات لها دور كبير في تكوّن اتجاهات التضخم، وهي نظرية نشأت من تجربة التضخم في ستينات وسبعينات القرن الماضي. كذلك فإن العلاقة بين هيكل الأعمار ومعدل زيادة الأسعار تتيح التنبؤ باتجاهات التضخم. وتشير تقديراتنا إلى أنه ما لم يعمل جيل ما بعد الحرب العالمية الثانية لفترة أطول من آبائهم، فسوف يؤدي تقاعدهم إلى ارتفاع التضخم في نهاية المطاف.

دراسة اتجاهات التضخم

أصبحت ظاهرة التضخم لغزاً دفع خبراء الاقتصاد إلى دراسة الماضي. فعلى سبيل المثال، عندما بدأ التضخم في الارتفاع في ستينات القرن الماضي دون أي تغير في النشاط يفسر هذا الارتفاع.



الرابط

وضعنا تقديرات لآثار هيكل الأعمار بالكامل — وليس فقط أعداد المسنين — على التضخم باستخدام بيانات ٢٢ اقتصادا متقدما خلال الفترة ١٩٥٥-٢٠١٤ وتوصلنا إلى وجود علاقة قوية بين التضخم وهيكل الأعمار. ويأخذ نمط آثار الفئات العمرية المختلفة شكل U: حيث يسهم صغار السن (من سن ٥ أعوام إلى ٢٩ عاما) وكبار السن (من سن ٦٥ عاما إلى ٧٩ عاما) في زيادة التضخم، في حين تسهم الفئات العمرية في ذروة سن العمل في خفض التضخم (راجع الرسم البياني ١). وهذا النمط ثابت ولا يختفي إذا ما أدرجت متغيرات أخرى قد تكون مرتبطة بالتضخم — مثل فجوات الناتج وتضخم أسعار النفط وأسعار الفائدة الحقيقية ونمو السكان وتدابير السياسة النقدية. والعلاقة ثابتة أيضا عند استبعاد العوامل العالمية في فترات زمنية مختلفة وعينات بلدان مختلفة. ومن ناحية أخرى يصعب تحديد تأثير الفئات العمرية الصغيرة جدا (أقل من ٥ أعوام) والكبيرة جدا (أكبر من ٨٠ عاما) لصغر عددها.

ويفسر تأثير هيكل الأعمار الجزء الأكبر من التضخم الاتجاهي وحوالي ثلث التغيير الكلي في معدل التضخم. وبحسب التأثير لكل عام بضرر القيم المستخلصة من النمط U في الرسم البياني ١ في نسبة السكان في الفئات العمرية المعنية. والتأثير كبير، فهو يفسر، على سبيل المثال، حوالي ٥ نقاط مئوية من التراجع في متوسط معدل التضخم في مختلف البلدان خلال الفترة من سبعينات القرن الماضي وحتى أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ويمثل ذلك الجزء الأكبر من التراجع في معدل التضخم طويل الأجل خلال الفترة (راجع اللوحة اليسرى في الرسم البياني ٢). ويبدو كذلك أن التطورات الديمغرافية تفسر بعض الاختلافات فيما بين البلدان. فعلى سبيل المثال، يعكس الجزء الأكبر من التقلبات الأكثر حدة في التضخم الاتجاهي في الولايات المتحدة مقارنة بألمانيا، التغييرات الديمغرافية الأوسع نطاقا التي شهدتها الولايات المتحدة (اللوحة الوسطى واللوحة اليمنى في الرسم البياني ٢).

ويستمر اللغز...

بعدها توصلنا إلى وجود رابط ثابت بين هيكل الأعمار والتضخم الاتجاهي، حاولنا العثور على شواهد تؤيد إما تفسير الإنفاق خلال دورة الحياة أو تفسير أفضليات الناخبين. ولم نجد سوى شواهد قليلة تؤيد هذين التفسيرين. فالنمط U يدحض إحدى الركائز الأساسية التي يقوم عليها تفسير أفضليات الناخبين. فصغار السن، والعديد منهم دون سن الانتخاب، ليسوا وحدهم من لهم تأثير كبير على معدل التضخم، ولكن كبار السن

افتراض خبراء الاقتصاد الباحثون عن تفسير افتراض أن التوقعات لها دور كبير في تكوين اتجاهات التضخم. فلن ينخدع المستهلكون أو المنتجون المستثمرون للمستقبل طويلا بالتوسع النقدي الذي يكون الغرض منه دفع النمو الاقتصادي، وسيأخذون في اعتبارهم توقعات ارتفاع التضخم عند طلب الأجور أو صياغة عقود القروض على سبيل المثال. لذلك فإن استمرار التوسع النقدي يؤدي إلى ارتفاع التضخم دون تحقيق زيادة مستمرة في الناتج. وكان يبدو أن التراخي المفرط في السياسة النقدية هو السبب في ارتفاع التضخم، وقد تأكدت هذه الفكرة في ثمانينات القرن الماضي عندما بدأ التضخم في الانخفاض بعدما بدأت البنوك المركزية في مكافحته.

ولكن لغز التضخم دائما ما يجد طريقه للظهور مجددا. فعقب الأزمة المالية العالمية التي بدأت عام ٢٠٠٨، لم يرتفع التضخم عندما بدأت الاقتصادات في التعافي. إذ يبدو في واقع الأمر أن التضخم أخذ في التراجع ببطء منذ بداية القرن دون المستويات التي استهدفتها البنوك المركزية بدلا من أن يقترب منها. وهذا التراجع هو أحد الأسباب وراء استمرار البنوك المركزية في فرض أسعار فائدة منخفضة خلال النصف الأول من العقد الحالي. ولكنه يشير أيضا إلى وجود عوامل أخرى غير معلومة بخلاف السياسة النقدية أدت إلى كبح التضخم.

وقد تزامنت الفترة المطولة التي شهدت تراجع التضخم مع تقدم سكان معظم الاقتصادات المتقدمة في السن ووصول جيل ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى ذروة مرحلة كسب الدخل. وتختلف قرارات الاستهلاك-الإدخار باختلاف الفئة العمرية، مما قد يؤثر على ضغوط التضخم في الأجل الطويل. فعلى سبيل المثال، عادة ما يقترض الأفراد في السن الصغيرة (أو يقترض أبائهم نيابة عنهم)، ويدخرون في سن العمل، ويعيشون من تلك الأموال المتراكمة عندما يتقدم بهم العمر. وبالتالي

لغز التضخم دائما ما يجد طريقه للظهور مجددا

ترتفع ضغوط التضخم عندما تكون نسبة صغار السن وكبار السن (الذين يستهلكون ولا ينتجون في أغلبهم) مرتفعة مقارنة بعدد السكان في سن العمل (الذين ينتجون أكثر مما يستهلكون) والعكس صحيح. ولكن تشير الدراسات التحليلية التقليدية إلى أن البنوك المركزية تستطيع مبدئيا موازنة هذه الضغوط من خلال رفع أسعار الفائدة أو خفضها. ووفق هذا السيناريو، تؤثر زيادة أعداد المسنين على سعر الفائدة التوازني الحقيقي (بعد استبعاد تأثير التضخم) وليس على التضخم.

وقد اقترح بعض كبار خبراء البنوك المركزية مؤخرا تفسيرات لاحتمالية تأثير زيادة أعداد المسنين على التضخم — بسبب تأثيرها على تنفيذ السياسات النقدية. فعلى سبيل المثال، تؤثر أفضليات الناخبين على مستوى التضخم الذي تستهدفه البنوك المركزية، وهو رأي يؤديه بقوة جيمس بولارد، رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في سانت لويس (راجع دراسة Bullard, Garriga, and Waller, 2012). ويقول بولارد إن صغار السن من المقترضين يفضلون ارتفاع معدل التضخم نظرا لأنه يحد من العبء الحقيقي لديونهم، بينما يفضل كبار السن تراجع التضخم للحفاظ على قيمة ممتلكاتهم. وإذا صحت نظرية بولارد وخضعت البنوك المركزية لهذه الضغوط السياسية، سيرتفع معدل التضخم عندما تزداد أعداد صغار السن ويتراجع عندما تزداد أعداد كبار السن. وتعرض دراسة Goodhart, Pradhan, and Pardeshi (2015) رأيا آخر، حيث تشير إلى أن هيكل الأعمار من شأنه تغيير سعر الفائدة الحقيقي التوازني. وإذا ما تجاهلت البنوك المركزية هذه التغييرات، قد يترتب على ذلك ارتفاع في معدلات التضخم.

انعكاسات عملية

بالرغم من أن الأصل في تأثير هيكل الأعمال غير واضح، فهو تأثير حقيقي وله انعكاسات عملية مباشرة. أولاً، يحد هذا التأثير من أهمية التوقعات السوقية في تكون اتجاهات التضخم. فيمكن تفسير بعض من التضخم خلال الفترة من ستينات القرن الماضي إلى أواخر سبعينات القرن الماضي وما تبع ذلك من تراجع في التضخم دون الرجوع إلى التوقعات. ولاختبار هذه النتيجة، قدرنا آثار هيكل الأعمال على تنبؤات التضخم لعام قادم صادرة عن شركة Consensus Economics ووجدنا نفس النمط U الوارد في الرسم البياني ١.

ويتمثل الانعكاس الثاني المرتبط بالأول في أن التضخم الاتجاهي يمكن التنبؤ به مثله في ذلك مثل هيكل الأعمار. فإذا استبعدنا حدوث أي كوارث، نجد أننا نعلم عدد الأفراد الذين سيدخلون سوق العمل بعد ٢٠ عاماً لأنهم ولدوا بالفعل. وتشير تقديراتنا والتنبؤات الديمغرافية الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة مجتمعة إلى أن تأثير هيكل الأعمار سيسهم في زيادة التضخم خلال العقود القادمة (انظر الرسم البياني ٣) أو إلى أن أسعار الفائدة الحقيقية يجب أن ترتفع لاحتواء الضغوط. وحسب تقديراتنا، فإن معدل التضخم سيرتفع بحوالي ٣ نقاط مئوية عن المتوسط بعد ٤٠ عاماً من الآن بسبب تأثير زيادة أعداد المسنين إذا ما لم تطرأ أي تغييرات على العوامل الأخرى. وفي حين أن حجم التأثير يختلف من بلد لآخر، فإن التحول من الضغوط الانكماشية إلى الضغوط التضخمية حقيقة ثابتة في جميع البلدان.

وهذا الرابط القوي بين هيكل أعمار السكان والتضخم الاتجاهي يمثل لغزاً لا تفسره أي نظريات في الوقت الحالي. ولكنه لغز يجب أن نجد له حلاً. فأوائل جيل ما بعد الحرب العالمية الثانية قد تقاعدوا بالفعل، وجزء كبير من هذا الجيل شارف على التقاعد. وهو ما قد تنشأ عنه بيئة تضخمية زاخرة بالتحديات خلال الأعوام المقبلة. ■

ميكايل جوسيلوس اقتصادي أول في بنك فنلندا المركزي وإيلود تاكاتس اقتصادي أول في بنك التسويات الدولية.

يستند هذا المقال إلى ورقة عمل صادرة عن بنك التسويات الدولية عام ٢٠١٥ بعنوان "Can Demography Affect Inflation and Monetary Policy?".

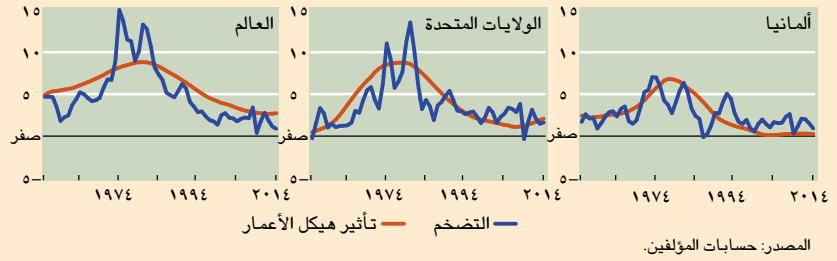
المراجع:

- Bullard, James, Carlos Garriga, and Christopher J. Waller, 2012, "Demographics, Redistribution, and Optimal Inflation," Federal Reserve Bank of St. Louis Review, November/December, Vol. 94, No. 6, pp. 419-39.
- Goodhart, Charles, Manoj Pradhan, and Pratyancha Pardeshi, 2015, "Could Demographics Reverse Three Multi-Decade Trends?" Morgan Stanley Global Research, September.

الرسم البياني ٢

صعود وهبوط

يفسر هيكل أعمار السكان، بما في ذلك في الولايات المتحدة وألمانيا، الجزء الأكبر من تراجع متوسط معدل التضخم خلال الفترة من أواخر سبعينات القرن الماضي إلى أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. (معدل التضخم)

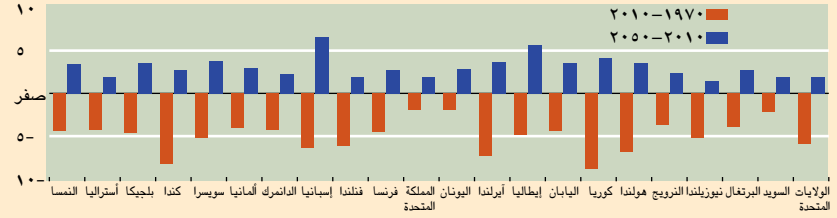


المصدر: حسابات المؤلفين.

الرسم البياني ٣

تحول

ساهم هيكل أعمار السكان في تراجع التضخم في بلدان عديدة خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ٢٠١٠، ولكن يتوقع أن يؤدي إلى زيادة التضخم خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٥٠. (التغير في أعمار السكان، بالنقاط المئوية)



المصدر: حسابات المؤلفين.

ملحوظة: التقديرات مشتقة من النموذج الذي يقدر تأثير الفئات العمرية على التضخم والتوقعات السكانية الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة. ويعكس العمود البرتقالي فروق الضغوط التضخمية لهيكل الأعمار بالنقاط المئوية في عام ٢٠١٠، مقارنة بنفس الضغوط في عام ١٩٧٠. ويعكس العمود الأزرق تأثير الفئات العمرية بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠٥٠.

يسهمون أيضاً في زيادة التضخم. ويتعارض ذلك مع نماذج الاقتصاد السياسي الحالية التي تعتبر كبار السن من أسباب تراجع التضخم. ولكن النتائج التجريبية التي وجدت لكبار السن تأثيراً انكماشياً على التضخم استبعدت صغار السن من التحليل بطريق الخطأ. والتأثير الديمغرافي واضح أيضاً في البلدان الصغيرة في منطقة اليورو حيث من المستبعد أن تؤثر أفضليات الناخبين على السياسات النقدية المطبقة على مستوى منطقة اليورو ككل.

وإذا كان تأثير هيكل الأعمار على التضخم غير ناتج عن ضغوط سياسية على السياسة النقدية، فقد يكون انعكاساً لعدم قدرة البنوك المركزية على تقدير جميع آثار قرارات الإنفاق خلال دورة الحياة على سعر الفائدة الحقيقي الفعلي. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يكون سعر الفائدة الحقيقي التوازني قد ارتفع خلال ستينات وسبعينات القرن الماضي مع زيادة الطلب من جيل ما بعد الحرب العالمية الثانية. وإذا لم تكن البنوك المركزية قد رفعت الأسعار الاسمية بقدر كاف، فمن الممكن أن ارتفاع معدل التضخم آنذاك كان نتيجة لذلك. ولكن إذا كان هيكل الأعمار مؤشراً بديلاً لسعر الفائدة الحقيقي التوازني، فلا ينبغي أن يؤثر في حد ذاته على التضخم بل فقط بانحرافه عن الأسعار الفعلية. ولكن تأثير هيكل الأعمار في التضخم سيظل ثابتاً حتى مع استبعاد الأسعار الفعلية. وبعبارة أخرى، يبدو أن أسعار الفائدة الحقيقية التوازنية لا تفسر العلاقة بين هيكل أعمار السكان وفترات التضخم وفترات تراجع التضخم.

إدارة التغيرات الديمغرافية

فيمال تاكور وجون ويكمان-لين

يمكن لإفريقيا جنوب الصحراء تحقيق مكاسب كبيرة من عدد سكانها المتنامي — إذا ما نجحت في إدارة مرحلة التحول

قد يصبح التعداد السكاني في إفريقيا جنوب الصحراء عما قريب هو الأصل الاقتصادي الأهم في المنطقة. فمع تغير العوامل الديمغرافية في إفريقيا جنوب الصحراء، يمكن تحقيق نمو كبير إذا ما تم وضع سياسات تتيح استغلال هذه الإمكانيات. ويسهم تراجع معدل وفيات الأطفال وزيادة العمر المتوقع في ارتفاع عدد السكان الكلي، والأهم من ذلك في زيادة نسبة السكان في سن العمل. وهذا التغير في هيكل السكان — وهو ما يشار إليه باسم التحول الديمغرافي — أتاح للبلدان في السابق فرصة لمزيد من النمو والرخاء. والفرصة أكبر أمام إفريقيا جنوب الصحراء نظرا لتزايد عدد السكان في سن العمل في الوقت الذي يتوقع فيه تقلص حجم القوى العاملة في العديد من باقي بلدان العالم.

التحول الديمغرافي بالأرقام

تشهد إفريقيا جنوب الصحراء تطورات ديمغرافية هائلة من مختلف الزوايا. ويمكن القول ببساطة أن المنطقة ستشهد القدر الأكبر من التغيرات الديمغرافية خلال هذا القرن. ففي حين تتزايد أعداد المسنين في بقية أنحاء العالم، ستصبح إفريقيا جنوب الصحراء المصدر

الأساسي للنمو في القوى العاملة العالمية. إذ تشير التوقعات إلى أن سكان المنطقة الذين تجاوز عددهم ٨٠٠ مليون نسمة بقليل في عام ٢٠١٠ سيزداد عددهم بأكثر من أربعة أضعاف بحلول عام ٢١٠٠ ليصل إلى ٣,٧ مليارات نسمة (حسب سيناريو معدل الخصوبة المتوسط الصادر عن الأمم المتحدة). وسوف تزداد نسبة سكان المنطقة من عدد سكان العالم إلى حوالي ٣٥٪ مقابل أقل من ١٢٪. والأكثر إثارة للدهشة أن إفريقيا ستمثل حوالي ١٠٪ من الزيادة في القوى العاملة العالمية المتوقعة أن تصل إلى ملياري شخص خلال تلك الفترة، لتزداد بذلك نسبة مشاركتها في القوى العاملة العالمية من حوالي ١٠٪ إلى ٣٧٪ في عام ٢١٠٠ (راجع الرسم البياني ١).

ولن تؤدي السياسات المصاحبة للتحول الديمغرافي في إفريقيا جنوب الصحراء إلى زيادة عدد ونسبة السكان في سن العمل فحسب، بل ستنشأ عنها مكاسب أيضا. وإذا دعمت السياسات توفير فرص عمل منتجة لهؤلاء العاملين الجدد، ستؤدي الزيادة في حجم القوى العاملة إلى ارتفاع النمو وارتفاع نصيب الفرد من الدخل — وهذا هو المقصود بمكاسب التحول الديمغرافي.

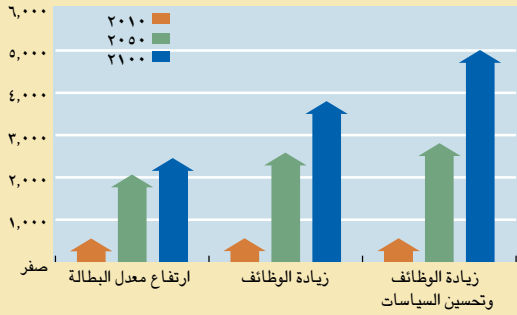
طلاب في جامعة
بوتسوانا، غابورون،
بوتسوانا



الرسم البياني ٢

دفعه محتملة للنمو

المكاسب الديمغرافية في إفريقيا جنوب الصحراء يمكن أن تحفز النمو إذا تم تسخيرها بالشكل الصحيح. (نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بالدولار الأمريكي حسب قيمته في عام ٢٠٠٥)



المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: إفريقيا جنوب الصحراء، عدد إبريل ٢٠١٥، الصادر عن صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: المكاسب الديمغرافية في ظل عدة سيناريوهات. السيناريو الأول: الاقتصاد غير قادر على خلق فرص العمل على نطاق واسع. السيناريو الثاني: كل الداخلين الجدد إلى قوة العمل يجدون فرص العمل بمستويات إنتاجية تاريخية. السيناريو الثالث: تغييرات السياسات تؤدي إلى زيادة الانفتاح التجاري.

جنوب الصحراء في عام ٢٠٥٠ بأكثر من ثلاثة أضعاف ليصل إلى حوالي ٢٠٠٠ دولار أمريكي (بالقيمة الحقيقية) مقابل وسيط نصيب الفرد في إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠١٠ الذي بلغ ٦٠٠ دولار أمريكي. وهذه التقديرات لا تعكس زيادة حجم القوى العاملة فحسب، بل أيضا استمرار الاتجاهات الحالية وفرص اللحاق بالبلدان الأكثر تقدما غير المرتبطة بمرحلة التحول الديمغرافي. وإذا ما تم استيعاب جميع المشاركين الجدد في سوق العمل، سوف يزداد نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي مجددا بمقدار ٢٥٪ بحلول عام ٢٠٥٠ وبمقدار ٥٤٪ بحلول عام ٢١٠٠ مقارنة بالسيناريو المذكور آنفا. وفي أفضل سيناريو — توفير فرص عمل جديدة في ظل سياسات أفضل وتراجع معدل الخصوبة — تقدر المكاسب بحوالي ٥٠٪ بحلول عام ٢٠٥٠ و١٢٠٪ بحلول عام ٢١٠٠. وكلما كان التحول سريعا، تحقق المزيد من المكاسب سريعا (راجع الرسم البياني ٢).

تداعيات عالمية

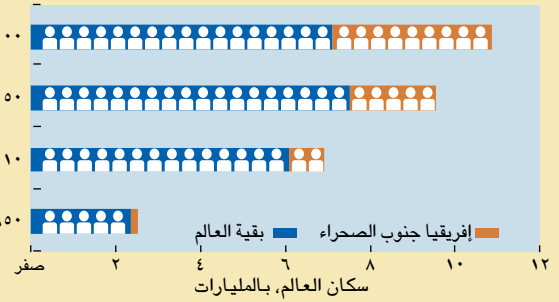
في ظل تزايد أعداد المسنين في معظم المناطق الأخرى، سيستفيد الاقتصاد العالمي من اندماج القوى العاملة الإفريقية المتنامية في سلاسل القيمة العالمية، لا سيما إذا استطاعت إفريقيا جنوب الصحراء تحقيق ميزة نسبية في قطاعات الإنتاج كثيفة الاستخدام للعمالة. ومن المفترض أن تساعد زيادة الانفتاح التجاري على توفير فرص عمل جديدة وتمكن المنطقة من الاستفادة من انتقال رؤوس الأموال والتكنولوجيا. ومن منظور اقتصادي، يمكن أن تستفيد إفريقيا جنوب الصحراء وبقية بلدان العالم من الهجرة. فزيادة تحويلات العاملين ستعود بالفائدة على البلدان الأصلية للعمالة، في حين سيستفيد أرباب الأعمال في البلدان الأخرى من تدفق العمالة من الخارج في ظل ثبات أو تراجع أعداد العاملين في بلدانهم. ويمكن بالطبع أن تترتب على زيادة أعداد المهاجرين آثار اجتماعية واقتصادية على بلدان المصدر والمقصد وفقا لدراسة *Exodus: How Migration Is Changing Our World* من تأليف بول كوليير، وهو أستاذ بجامعة أكسفورد. وتستدعي عملية صياغة سياسات الهجرة توازنا ملائما بين الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

كذلك، فإن نقل عمليات الإنتاج منخفضة التكلفة من الصين إلى المناطق الأخرى سيتيح عددا من الفرص لإفريقيا جنوب الصحراء. ولكن

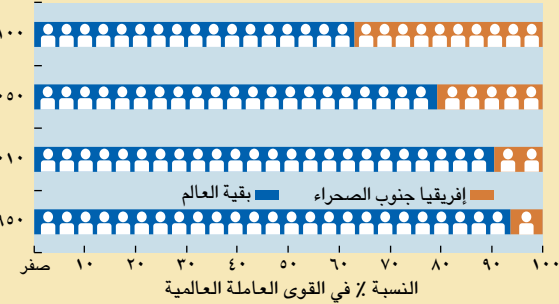
الرسم البياني ١

قيادة النمو السكاني في العالم

مع شيخوخة بقية العالم، سينمو عدد السكان في إفريقيا جنوب الصحراء.



إفريقيا جنوب الصحراء ستمثل أكثر من ثلث سكان العالم وقرابة ٤٠٪ من القوى العاملة العالمية



المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: إفريقيا جنوب الصحراء، عدد إبريل ٢٠١٥، الصادر عن صندوق النقد الدولي؛ وتقدير التوقعات السكانية في العالم، تنقيح عام ٢٠١٢، الصادر عن الأمم المتحدة.

ويمكن أن يؤدي التحول في إفريقيا إلى مكاسب هائلة من خلال أربع قنوات إضافية (دراسة Galor and Weil, 2000 ودراسة Bloom and others, 2009). أولا، يتيح تراجع معدلات الخصوبة زيادة مشاركة الإناث في القوى العاملة مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة العاملين من السكان في سن العمل. كذلك فإنه نظرا لأن البالغين في سن العمل عادة ما يكونون أكثر ادخارا لأموالهم مقارنة بالفئات العمرية الأخرى، يزداد حجم المدخرات الكلية بما يتيح زيادة حجم التمويل الاستثماري ويعطي دفعة إضافية للنمو. فضلا على ذلك، تشير الشواهد إلى أنه عندما يكون الأشخاص أطول عمرا ويكون لديهم عدد أقل من الأطفال، يزداد الإنفاق على الرعاية الصحية والتعليم، مما يعني مزيد من الصحة والتعليم للقوى العاملة وبالتالي مزيد من الإنتاجية. وأخيرا، فإن زيادة أعداد السكان قد تؤدي إلى زيادة الطلب المحلي وارتفاع حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء.

مزيد من النمو

من الممكن أن تكون مكاسب التحول الديمغرافي هائلة إذا ما استغلها بلدان إفريقيا جنوب الصحراء بالشكل المناسب. وإذا ما تحققت هذه المكاسب، فسوف يتوقف حجمها على قدرة الاقتصادات على استيعاب المشاركين الجدد في القوى العاملة ومدى ملاءمة السياسات للتحول الديمغرافي ونجاح السياسات التي تهدف إلى خفض معدلات الخصوبة (دراسة Drummond, Thakoor, and Yu, 2014).

وبافتراض سيناريو لا يعثر فيه جميع المشاركين الجدد في القوى العاملة على وظائف وتظل نسبة العاملين ثابتة عند مستوياتها في عام ٢٠١٠، يرتفع نصيب الفرد في إجمالي الناتج المحلي في إفريقيا

تجارب متفاوتة

في مرحلة مبكرة في بلدان مثل إثيوبيا وبوركينا فاسو. ومما يثير القلق وجود مجموعة ثالثة من البلدان لا يزال التحول فيها أكثر تباطؤًا مقارنة بغيرها، وهو ما يعكس في جزء كبير منه استمرار ارتفاع معدلات الخصوبة. كما توقف التحول تماما في بلدان قليلة في نفس المجموعة. ويقع بلدان من أكبر بلدان القارة من حيث تعداد السكان في تلك الفئة — وهما نيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

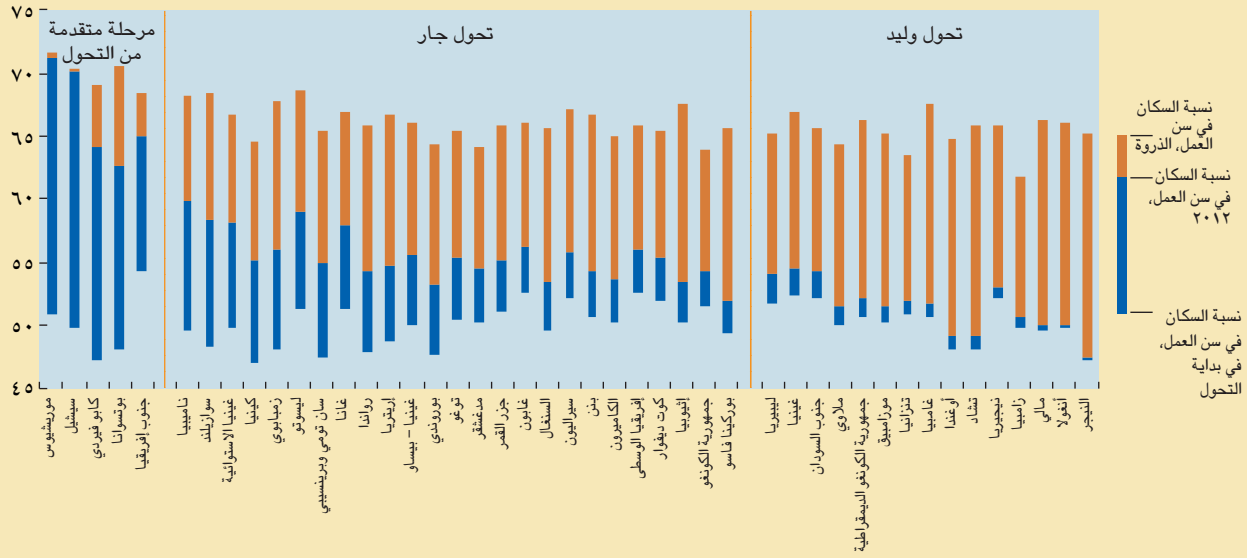
وعلى مستوى المنطقة، سيتجاوز عدد السكان مليار نسمة في كل من شرق وغرب إفريقيا جنوب الصحراء في نهاية القرن. بينما سيظل معدل النمو السكاني ثابتا إلى حد كبير في جنوب المنطقة، مما يعكس قرب اكتمال مرحلة التحول في جنوب إفريقيا. ومن المتوقع أن يزداد عدد السكان في نيجيريا من حوالي ١٨٢ مليون نسمة في عام ٢٠١٥ إلى ٢٥٢ مليون نسمة في عام ٢١٠٠. وستتجاوز عدد السكان ١٠٠ مليون نسمة في ١١ بلدا آخر في نهاية هذا القرن.

تفاوتت بلدان إفريقيا جنوب الصحراء فيما بينها تفاوتًا كبيرا من حيث معدل التحول الديمغرافي ومساره وهما ما يحددان في نهاية المطاف ما إذا كان بلد ما سيستفيد من المكاسب الديمغرافية (راجع الرسم البياني).

والمجموعة الأولى، والمكونة في أغلبها من بلدان صغيرة، قطعت شوطا كبيرا نحو التحول الديمغرافي، وساعدها في ذلك التراجع السريع في معدل وفيات الأطفال ومعدل الخصوبة. ويشهد بلدان من هذه المجموعة — وهما موريشيوس وسيشيل — تحديات في الوقت الحالي بسبب تزايد أعداد المسنين. والتحول جار حاليًا في مجموعة ثانية من البلدان، وإن كان من غير المتوقع أن يصل إلى ذروته قبل عام ٢٠٥٠، وهو بذلك أبطأ كثيرا مقارنة بالتحول في أمريكا اللاتينية أو شرق آسيا. وقد قطعت ناميبيا وسوازيلند شوطا أطول إلى حد ما في مسيرة التحول مقارنة ببقية بلدان هذه المجموعة، ولكن لا يزال التحول

قصة ثلاثة تحولات

البلدان في مراحل مختلفة من التحول الديمغرافي.
(نسبة السكان في سن العمل، % من السكان)



المصدر: تقرير التوقعات السكانية في العالم الصادر عن الأمم المتحدة؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الديمغرافي في نفس الوقت تقريبا في ستينات القرن الماضي. غير أن بلدان شرق آسيا حققت مكاسب ديمغرافية أكبر بفضل تطبيق سياسات أكثر ملاءمة للتحول الديمغرافي. وعلى سبيل المثال، فإن توافر مزيد من خدمات التعليم وتنظيم الأسرة شجع الأزواج على إنجاب عدد أقل من الأطفال، في حين ساهمت زيادة الاستثمارات في رأس المال البشري في رفع مستوى مهارات القوى العاملة المتنامية وإنتاجيتها. فضلا على ذلك، ساعدت زيادة التركيز على أنشطة الصناعة التحويلية في رفع متوسط مستوى الإنتاجية في الاقتصاد ككل، والاندماج في التجارة العالمية، وتعزيز الاستثمارات الأجنبية وانتقال التكنولوجيا. وساهمت مرونة سياسات سوق العمل في كفاءة انتقال العاملين إلى قطاع الصناعة التحويلية كثيف الاستخدام للعمالة والأكثر إنتاجية، مما ساعد على التحول الاقتصادي. ومع تزايد أعداد العاملين، أتاح التطور المالي ضخ الزيادة في المدخرات إلى قطاع الاستثمار. وكانت هذه السياسات مكملة لبعضها البعض بما مكن بلدان شرق آسيا من استغلال العوامل الديمغرافية المتغيرة على أفضل نحو ممكن.

لن تستطيع البلدان الاستفادة من هذه التدفقات الرأسمالية إلا إذا استطاعت تيسير ممارسة الأعمال وخفض التكلفة — لا سيما من خلال معالجة اختناقات البنية التحتية وضمان توفير الكهرباء والمياه والطرق ودخول الأسواق العالمية بصفة مستمرة وعلى نحو يضمن كفاءة التكاليف.

ولكن لا يوجد ما يضمن تحقق التحول الديمغرافي ومكاسبه. وضمنا لتحقيق التحول الديمغرافي، سيتعين على بعض البلدان الحد من معدلات الخصوبة المرتفعة باستمرار. وتحقيق المكاسب المحتملة، سيتعين على البلدان تنفيذ سياسات اقتصادية واجتماعية من شأنها تمكين العاملين الجدد من العثور على وظائف منتجة. وقد يؤدي عدم القدرة على خفض معدلات الخصوبة أو توفير وظائف للعاملين الجدد إلى زيادة سريعة في معدلات البطالة وبالتالي إلى تداعيات اجتماعية واقتصادية حادة محتملة. وقد عانت عدة بلدان في الواقع من ارتفاع معدلات البطالة في ظل التحول الديمغرافي، مما يؤكد على صعوبة تنفيذ المزيج الملائم من السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

وتشير تجارب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية إلى اختلاف التحول الديمغرافي من منطقة لأخرى. فقد بدأت هاتان المنطقتان تحولهما

هذه العملية إزالة المعوقات القانونية والمؤسسية التي تحد من مشاركة الإناث في القوى العاملة.

والاستقرار الاقتصادي الكلي يجب الحفاظ عليه مع تشجيع التحول الاقتصادي وتيسير تطوير القطاع الخاص، بما في ذلك من خلال حماية حقوق المستثمرين وتعزيز سيادة القانون والحد من تكلفة ممارسة الأعمال عن طريق معالجة فجوات البنية التحتية. وسوف تستلزم هذه السياسات على الأرجح زيادة الإنفاق مع ضمان استمرار القدرة على تحمل أعباء الديون، وهو ما يتطلب زيادة الإيرادات الحكومية. ومن شأن الحد من الضرائب التشويهيّة على رأس المال والدخل تشجيع القطاع الخاص على التوسع وزيادة الطلب على عنصر العمل.

والاستثمار في رأس المال البشري، بما في ذلك في قطاع الرعاية الصحية والتعليم، أمر ضروري في المراحل الأولى بغرض تسريع خطى التحول وزيادة إنتاجية القوى العاملة. وينبغي أيضا توفير خدمات الرعاية الصحية والتعليم للحد من التفاوت في الفرص وضمان مزيد من المساواة في توزيع المكاسب الديمغرافية. ومن الضروري أيضا تحسين السياسات الزراعية والتخطيط العمراني.

وتطوير القطاع المالي لضخ المدخرات بفعالية في قطاع الاستثمار من شأنه زيادة معدلات التوظيف والنمو. وفي الوقت نفسه، يتطلب التخطيط لمواجهة الزيادة المتوقعة في أعداد المتقاعدين التي تبلغ حوالي ٥٠٠ مليون متقاعد تنفيذ نظم تقاعد قابلة للاستمرار.

والعديد من هذه السياسات مرتبطة ببعضها البعض، واستغلال تأثير هذه السياسات مجتمعة أمر ضروري لزيادة المكاسب المرجوة.

وتقف إفريقيا جنوب الصحراء حاليا في مفترق طرق. فالنجاح في الحد من معدلات الوفيات والخصوبة، مصحوبا بالتنفيذ الفعال للسياسات الداعمة، قد يحققان للمنطقة مكاسب ديمغرافية ضخمة ويسهمان في تحسين الظروف المعيشية لجميع السكان. وبذلك يمكن للمنطقة أن تصبح أحد الأطراف الفاعلة في الاقتصاد العالمي وأن تساعد في التخفيف إلى حد ما من تأثير تزايد أعداد المسنين في بقية أنحاء العالم. وفي الوقت نفسه، فإن عدم قدرة المنطقة على استغلال الفرص التي يتيحها هذا الوضع الديمغرافي الجديد سينتج عنه مخاطر اقتصادية واجتماعية جسيمة. ■

فيما تآكور اقتصادي وجون ويكمان-لين مستشار في الإدارة الإفريقية، ويعمل كلاهما بصندوق النقد الدولي.

يستند هذا المقال إلى الفصل الثاني في عدد إبريل ٢٠١٥ من تقرير Regional Economic Outlook: Sub-Saharan Africa, "How Can Sub-Saharan Africa Harness the Demographic Dividend?" الصادر عن صندوق النقد الدولي.

المراجع:

Bloom, David E., David Canning, Günther Fink, and Jocelyn E. Finlay, 2009, "Fertility, Female Labor Force Participation, and the Demographic Dividend," Journal of Economic Growth, Vol. 14, No. 2, pp. 79-101.

Collier, Paul, 2013, How Migration Is Changing Our World (Oxford: Oxford University Press).

Drummond, Paulo, Vimal Thakoor, and Shu Yu, 2014, "Africa Rising: Harnessing the Demographic Dividend," IMF Working Paper 14/143 (Washington: International Monetary Fund).

Galor, Oded, and David N. Weil, 2000, "Population, Technology and Growth: From Malthusian Stagnation to the Demographic Transition and Beyond," American Economic Review, Vol. 90, No. 4, pp. 806-28.

تأخرت مرحلة التحول الديمغرافي في إفريقيا جنوب الصحراء كثيرا عن المناطق الأخرى، وهو ما يعكس في جزء كبير منه تأخر تراجع معدلات وفيات الأطفال نتيجة التطورات الطبية.

وسوف يتعين على المنطقة التغلب على ثلاثة تحديات للاستفادة من المكاسب الديمغرافية:

أولا، قد يؤدي استمرار ارتفاع معدلات الخصوبة في العديد من بلدان المنطقة إلى تأخر وتقلص أي مكاسب محتملة. وفي السيناريو الأسوأ، قد يؤدي ارتفاع عدد السكان ومعدل البطالة إلى تفاقم المخاطر الاجتماعية والاضطرابات السياسية. وقد يؤثر ذلك أيضا على الاقتصادات الأخرى في المنطقة ومناطق أخرى نظرا لتزايد أعداد المهاجرين إلى الخارج.

كذلك فإن زيادة عدد السكان ستفرض أعباء على الموارد العامة وقدرة البلدان على تلبية احتياجات شعوبها. وفي ظل النمو السكاني

يتعين على البلدان الاستثمار في التعليم والصحة والبنية التحتية لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من المكاسب الديمغرافية.

في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، سيتطلب توفير الخدمات حتى على مستواها الحالي توسيع شبكات الطرق ونظم الكهرباء والمياه والصرف الصحي وزيادة خدمات الصحة والتعليم المقدمة. ولاستغلال جميع المكاسب الديمغرافية المحتملة، لن يتعين على البلدان الحفاظ على مستوى الخدمات الحالي فحسب، بل زيادة نصيب الفرد من الاستثمارات في الصحة والتعليم والبنية التحتية أيضا. ويمثل التوقيت مشكلة أيضا: إذ يتعين تطوير خدمات التعليم والصحة قبل أن يصل المواطنون الجدد إلى سن العمل، ولكن لن تتوفر الأموال اللازمة لتنفيذ هذا التطوير إلا بعد أن يبدأ هؤلاء المواطنون في العمل ودفع الضرائب. وسوف يكون من الضروري أيضا إعادة النظر في ممارسات الزراعة والتخطيط العمراني التقليدية. فتحسين ممارسات الزراعة أمر ضروري لتوفير الغذاء للسكان وتمكين القوى العاملة من العمل في القطاعات عالية الإنتاجية، كما يجب أن يراعى في التصميم العمراني تدفقات المهاجرين من المناطق الريفية الذين يبحثون عن وظائف.

وأخيرا فإنه يتعين على المنطقة توفير عدد غير مسبوق من الوظائف — حوالي ١٨ مليونا في المتوسط سنويا خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٣٥.

ويعمل الجزء الأكبر من سكان إفريقيا جنوب الصحراء في القطاع غير الرسمي الذي سيظل على الأرجح المصدر الأساسي للوظائف في الأجل القريب. وتشير الشواهد إلى أن معظم الإناث في إفريقيا جنوب الصحراء ليس أمامهن خيار سوى العمل في القطاع غير الرسمي نظرا لأنه يتعين عليهن تربية الأطفال وكسب الدخل. وقد يؤدي تراجع الإنتاجية في هذا القطاع إلى تراجع الإنتاجية عن المتوسط في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء خلال جزء من مرحلة التحول.

ما الذي يتعين عمله؟

يجب أن تركز سياسات الاقتصاد الكلي على أربعة مجالات رئيسية بهدف زيادة فرص تحقيق مكاسب التحول الديمغرافي.

توفير فرص عمل جيدة لاستيعاب المشاركين الجدد في القوى العاملة وزيادة الإنتاجية ككل: نظرا لأن الجزء الأكبر من هذه الوظائف يتعين أن يكون في القطاع الخاص، من الضروري وضع سياسات تهدف إلى زيادة مرونة أسواق العمل وتيسير تطوير القطاعات كثيفة الاستخدام للعمالة التي تستطيع المنافسة على المستوى العالمي وتحرير التجارة، وذلك بغرض زيادة فرص العمل. ويمكن أن تساعد في

جنيهات بوي

صورة ديفيد بوي على غلاف ألبوم غنائي يحمل اسم "Aladdin Sane" تزين عملة بريكستون من فئة ١٠ جنيهات استرلينية.

صورة فيوليت زابو العميلة السرية البريطانية خلال فترة الحرب العالمية الثانية على عملة بريكستون من فئة ٢٠ جنيها استرلينية.



البلديات والمنظمات المجتمعية تصدر عملات محلية لتعزيز مجتمعاتها

ماريانا بريموراك

إرفنغ فيشر أن يتم إصدار «عملات ورقية مختومة». أي عملات تحمل ختما زمنيا ويفرض عليها سعر فائدة سالب، يسمى غرامة تأخير، في حالة عدم صرفها سريعا. وقد شجع ذلك الإنفاق وتداول النقد. ولجأت بعض الحكومات إلى إصدار عملات محلية كان يمكن للتجار تسليمها في نهاية المطاف إلى مجلس المدينة أو المنظمات التعليمية أو المجتمعية والحصول على دولار أمريكي في المقابل. وأصدرت النمسا وألمانيا أيضا عملات نقدية محلية خلال فترة الكساد.

وفي الوقت الحالي، يتم إصدار العملات المحلية، وأغلبها في أوروبا وأمريكا الشمالية، لخلق حس مجتمعي مما يدعم الشركات المملوكة

وفاة ديفيد بوي في يناير ٢٠١٦ مشاعر جيل ما بعد الحرب العالمية الثانية الذي رثى ألحان هذا الموسيقار صاحب الأعمال الثرية والمتنوعة التي لازمت هذا الجيل خلال فترة شبابه، بينما يتذكر مواليد الفترة من أوائل الثمانينات إلى أواخر تسعينات القرن الماضي الظهور الشرفي لديفيد بوي في دور صغير في فيلم بعنوان *Zoolander* وألحانه في فيلم *The Life Aquatic*. ولكن ديفيد بوي لم يكن مبتكرا على مستوى الأداء الفني فقط. ففي عام ١٩٩٧، طرح نجم البوب سندات بوي التي أتاحت للمستثمرين فرصة شراء نسبة من الإتاوات المستقبلية المدفوعة على ٢٥ ألبوما من أعماله. وفي عام ٢٠١١، قدم دعمه للعملة المحلية التي أصدرتها مقاطعة بريكستون في جنوب لندن، وهي محل مولده، وذلك بموافقته على وضع صورته على العملة الورقية من فئة ١٠ جنيهات استرلينية. وظهرت عملة بريكستون مجددا مع ظهور العملات المحلية منذ مطلع القرن، والتي تعود إلى حقبة سابقة.

سنوات ذهبية (إلى حد ما)

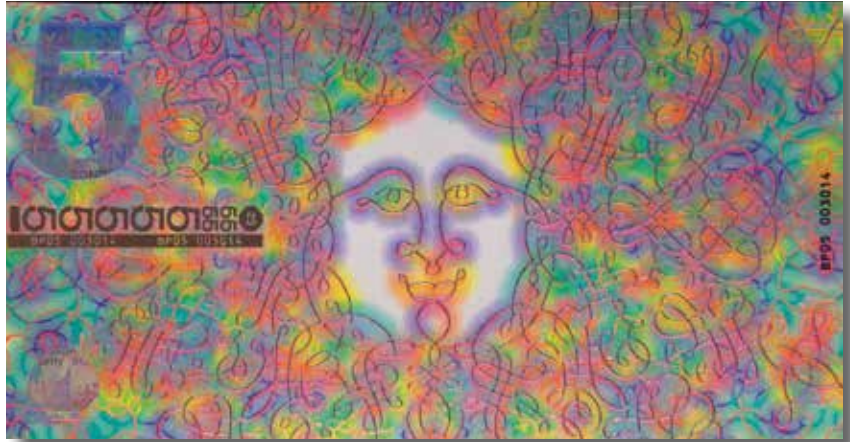
خلال فترة الكساد العظيم، أدت أجواء عدم اليقين إلى اكتناز العملة مما تسبب في نقص السيولة. وكان في رأي الخبير الاقتصادي الأمريكي

الحنية الصادر في بريستول أثناء إنفاقه في أحد محال القهوة المحلية.



وتشكل عناصر الأمان جزءاً أساسياً من تصميم العملات الورقية. ويضيف ووترهاوس قائلاً «إن الجنيه الصادر عن مقاطعة بريكستون فيه من عناصر الأمان ما يفوق ما في العملات الورقية الصادرة عن بنك إنجلترا، حيث يتم تزويد العملات بشرط مجسم، وتتم طباعة أرقام متسلسلة بارزة على صور مصنوعة من القصدير ذهبي اللون، وتغطي الأحبار البراقة العملة بالكامل. وتوجد خصائص أخرى لا أستطيع الإفصاح عنها».

وقد شهدت المملكة المتحدة إصدار أول عملة محلية متداولة على مستوى مدينة بالكامل في بريستون استناداً إلى المشورة المقدمة من فريق بريكستون. ويقول المنظمون إن العملة تعزز الحس المجتمعي وتشجع الابتكار والأنشطة الأساسية. وعلى غرار العملة المحلية في لندن، فإن الجنيهات الصادرة في بريستون مضمونة بالكامل بودائع بالجنيه الاسترليني، وبالتالي فإن قبول العملة لا تترتب عليه أي مخاطر مالية إضافية عن إيداع الأموال في أي بنك. وتوجد في الوقت الحالي حوالي ١٢ عملة محلية متداولة في المملكة المتحدة وحدها. وقد بحث بنك إنجلترا موضوع العملات المحلية وخلص إلى أن هذه العملات لا تشكل على الأرجح أي مخاطر بالنسبة لأهداف الاستقرار النقدي أو المالي» وذلك بسبب حجمها وعددها المحدودين.



يألهما من أشياء جميلة: العيد الخامس لإصدار عملة بريكستون من فئة ٥ جنيهات استرلينية من تصميم الفنان جيريمي ديلر.

لمواطني المجتمعات المحلية من خلال تشجيع الفئات العادية على الإنفاق وتشجيع «شراء المنتجات المحلية». وفي بريكستون وحدها، بلغت قيمة العملات المحلية المتداولة ١٥٠٠٠٠ جنيه استرليني مما يعزز من مستوى وفاء العملاء. ووفقاً لبحث صادر عن مؤسسة علم الاقتصاد الجديد، فإن الأموال التي يتم إنفاقها لدى الشركات المستقلة تزيد مدة تداولها في الاقتصاد المحلي بثلاثة أضعاف عن الأموال التي يتم إنفاقها من خلال السلاسل المحلية.

وتتيح العملات المحلية القليلة المتداولة المصنوعة من الورق فرصة للابتكار وتشجيع حس المساواة على المستوى المحلي — على عكس العملات الافتراضية. ويقول تشارلي ووترهاوس، مصمم الجنيه الاسترليني لمقاطعة بريكستون «انظر إلى العملات العادية التي تحمل صوراً للرؤساء وملوك راحلين وعبارات صادرة عن سلطات مختلفة، وسترى يد السلطة والتاريخ الباردة الهامدة. ولا توجد أي متعة في تصميم عملات يبدو أن الغرض الوحيد منها تذكير الفقراء الذين لم ينالوا حظاً من التعليم بأن ثروات البلد ليست ملكاً لها». وتظهر على الإصدار الثاني من مجموعة عملات بريكستون، والتي تضمنت فئة جنيه استرليني واحد و٥ جنيهات استرلينية وعشرة جنيهات استرلينية و٢٠ جنيهات استرلينية، صور شخصيات معروفة تربطها صلات ببريكستون. ويقول ووترهاوس «أردنا أن نضمن وجود توازن جيد» في اختيار الشخصيات. «كان لين غاريسون، وهو أسود البشرة، من كبار خبراء حفظ الوثائق والمخطوطات، وقد أسس أرشيفا ثقافياً للمواطنين السود ببريكستون، وجاء لول دينغ (لاعب فريق ميامي هيبب لكرة السلة) من عصر مختلف في تاريخ الهجرة إلى بريكستون، ويتحدث عن الفرصة التي يتيحها مكان مثل بريكستون للجميع دون النظر إلى أعراقهم».

أبطال

تظهر صورة العميلة السرية البريطانية فيوليت زابو على عملة مقاطعة بريكستون من فئة ٢٠ جنيهات استرلينية. ويقول المصمم «إن لندن مليئة بتمائيل لمحاربين شرفاء يجب أن نتذكرهم كأبطال — وهما هي بطة مميزة كانت عاملة عادية بأحد المحال واتخذت حياتها مساراً استثنائياً بسبب الحرب العالمية الثانية. وبدأ لي من الصائب وضع صورتها على العملات الورقية — وكان ذلك بمثابة لفتة طيبة لبريكستون الماضي».

والجنيه الصادر عن مقاطعة بريكستون مضمون بالجنيه الاسترليني، حيث يحتفظ الاتحاد الائتماني المحلي للمقاطعة باحتياطيات تساوي ١٠٠٪ من حجم العملة المحلية المصدرة. ويقول توم شاكلي، المدير العام المسؤول عن إصدار الجنيه المحلي لمقاطعة بريكستون «إن الاتحاد الائتماني يشجع الطلب في الاقتصاد المحلي بإصدار قسائم لا يمكن صرفها إلا لدى الشركات الصغيرة، كما أنه يتلقى رؤوس أموال إضافية بغرض تقديم قروض إلى الأفراد والشركات على نحو يراعي الاعتبارات الأخلاقية».

عصر الدولار

تدعم مدينة إيثيكا في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية فكرة «نقود إيثيكا». ويقول سكوت موريس مؤسس هذه العملة إن دولار إيثيكا «يوفر لمنطقتنا وسيلة للتبادل التجاري تتيح مزيداً من المساواة بين أفراد المجتمع وتساعد في زيادة كفاءتنا الاقتصادية». وعلى خلاف الاتجاه العام، توسك إيثيكا على إصدار عملات ورقية إلى جانب عملاتها الافتراضية التي تصدرها في الوقت الحالي.



تصميم دولار إيثيكا الذي من المقرر أن يصدر قريباً وتظهر عليه صورة أماكن عامة بالمدينة.

ونظراً لأن تداول العملة القومية الرسمية تراجع أمام المعاملات الافتراضية، فإن ميل الأفراد إلى استخدام العملات المحلية يمثل في حد ذاته ميزة نسبية لتلك العملات. ويقول ووترهاوس «إنه منذ وفاة بوي، ازداد الاهتمام بفئة العشر جنيهات الصادرة عن بريكستون». «اكتسب الجنيه الصادر عن بريكستون معاني جديدة منذ وفاة بوي، حيث يذكرنا ببوي وكل ما أحبه الناس فيه».

ماريانا بريموراك هي كبير محرري مجلة التمويل والتنمية.

تمهيد الطريق

سعي الصين لتحقيق نمو قابل للاستمرار يستدعي إجراء إصلاحات جريئة في المالية العامة



ديفيد ليبتون هو
النائب الأول لمدير عام
صندوق النقد الدولي.

ولم يكن سجل أداء الصين في التنمية على مدار الأعوام الخمسة والثلاثين الماضية بأقل من المبهر، حيث ظل الاقتصاد ينمو بمعدل يقارب ١٠٪ سنويا. وزاد معدل دخل الفرد الحقيقي بأكثر من أربعة أضعاف منذ عام ١٩٨٠ ليصل إلى ٧,٦٠٠ دولار تقريبا في عام ٢٠١٤، مما أدى إلى تصنيف الصين في مرتبة بلدان الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط وانتشال أكثر من ٦٠٠ مليون نسمة من براثن الفقر، طبقا لمؤشرات التنمية العالمية التي يصدرها البنك الدولي. فأصبحت الصين في الوقت الحالي أكبر اقتصاد في العالم على أساس تعادل القوى الشرائية. وقد ساهمت مكانة الصين الاقتصادية في القرار الذي اتخذ مؤخرا بضم عملتها — اليوان الصيني — إلى سلة عملات حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي.

وكان لسياسة المالية العامة الصينية وإصلاحاتها دور رئيسي في استراتيجية الصين الإنمائية. فمع نمو دخل الفرد زاد كذلك الطلب على السلع والخدمات العامة. وعلى مدار السنوات، تمكن القطاع العام في الصين من مواكبة هذا الطلب المتزايد مع الاستثمار بكثافة في التنمية الاقتصادية للبلاد، بفضل إصلاحات المالية العامة — ومنها في مجالات السياسة الضريبية، وسياسة إدارة الإيرادات والنفقات، والعلاقات المالية بين المستويات الحكومية، وإجراءات إعداد الموازنة وإدارة الخزنة، وتوفير السلع العامة. فقد أدت الإصلاحات الرئيسية في العلاقات بين المستويات الحكومية إلى تحسين الإيرادات وتمهيد تقلبات الإنفاق بين مختلف الأقاليم. كذلك أدت إصلاحات الإدارة المالية العامة إلى دعم زيادة كفاءة وضوابط الإنفاق العام. ومن أهم هذه الإصلاحات أن الحكومة أدخلت تخفيضات كبيرة على الصناديق التي كانت ممولة في السابق من خارج الموازنة أو أدرجتها في الموازنة كما قامت بتحديث نظم الموازنة لديها، بعدة سبل منها تحسين تبويب النفقات.

وعلى الرغم من هذه الإصلاحات، فقد نشأت مؤخرا مواطن ضعف يمكن أن تهدد استمرارية النمو طويل الأجل. فالاختلالات الاقتصادية الكلية المتنامية، والمخاطر المحيطة بالمالية العامة والنظام المالي، وزيادة عدم المساواة، والتدهور البيئي تقتضي جميعا مزيدا من الاهتمام.

وكان برنامج التنشيط المالي في الصين، والذي بدأ تنفيذه في أعقاب الأزمة المالية العالمية، قد خصص حوالي ١١٪ من إجمالي الناتج المحلي أساسا للاستثمار في البنية التحتية ومشروعات الإسكان الاجتماعي. وقد عززت الدفعة التنشيطية النمو السريع

بعد ثلاثة عقود ونصف العقد من بدء ما يعتقد أنها أنجح قصص التنمية في العصر الحديث، ها هي الصين تجد نفسها عند منعطف خطير. فلا بد أن تتحول من نموذج النمو المدفوع بالاستثمار والمعتمد على التصدير والذي قارب على استنفاد موارده — مع تزايد المخاطر الاقتصادية الكلية والمالية والتكاليف البيئية التي لا يمكن الاستمرار في تحملها — لتسلك مسارا جديدا للنمو الأكثر ارتكازا على الاستهلاك المحلي، وأكثر احتواء لجميع شرائح السكان، وأكثر مراعاة للبيئة. والدور المهيمن لحكومة الصين في الاقتصاد يعني أن إدارة مواردها المالية — أي سياسة المالية العامة — تمثل أساسا لنجاحها في الماضي ونواة لتحديات المستقبل. ويتعين حاليا إجراء إصلاحات سياسة المالية العامة لتوفير الحماية لإنجازات الماضي والتمهيد للتحسينات المستمرة في المستقبل.

أهداف الإصلاحات الاستراتيجية

هناك أربعة أهداف رئيسية لهذه الإصلاحات الاستراتيجية، وهي:

تحقيق توازن الموازنة — إبطاء وتيرة تراكم الديون التي ستؤدي في نهاية المطاف إلى إثقال كاهل موازنات الحكومات ودفعي الضرائب، مع مراعاة دور سياسة المالية العامة في منع حدوث تباطؤ حاد في النمو؛

التسعير الصحيح للمنتجات — معالجة التأثير السلبي لاستخدام الموارد، وخاصة الطاقة، وإلغاء الدعم الذي يصب في صالح المؤسسات المملوكة للدولة أكثر من القطاع الخاص؛

ضمان كفاءة استخدام أصول الدولة وعائداتها بتشديد قيود الموازنة على الحكومات المحلية والمؤسسات المملوكة للدولة؛

العمل على استعادة توازن الاقتصاد بالتحول من فرط الادخار وعدم كفاءة الاستثمار إلى زيادة دخل الأسر واستهلاكها وخفض الاستثمار الخاص ولكن مع زيادة قدرته الإنتاجية، وخاصة في قطاع الخدمات الذي لا يزال غير متطور بالقدر الكافي.

وسوف يساعد تنفيذ هذا البرنامج على حماية الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتعزيز دور الحكومة في إدارة الموارد العامة على نحو يتسم بالحيطة والكفاءة، وتشجيع التغيير الهيكلي الضروري في الاقتصاد — وبعبارة أخرى المساعدة في تحقيق نمو أكثر توازنا، وأكثر عدالة، وأكثر مراعاة للبيئة — لصالح الصين والمنطقة والاقتصاد العالمي.

في الصين وأعطت الطلب العالمي دفعة جديدة بالترحيب. غير أنه تبين بعد ذلك صعوبة إلغائها وأنها ساهمت في توسيع فجوة الاختلالات المالية وتراكم الدين الحكومي. ونظرا لأن تنفيذ الجانب الأكبر من هذه الدفعة التنشيطية كان عن طريق الحكومات المحلية، بالتمويل من خارج الموازنة أساسا، فقد أثار القلق بشأن إمكانية استمرار أوضاع المالية العامة على المستوى المحلي.

كذلك شهدت الصين تزايد عدم المساواة، مما يرجع جزئيا لعدم تصاعدية النظام الضريبي بالقدر الكافي كما أنه لا تزال هناك فجوات كبيرة في الإنفاق على الحماية الاجتماعية. وبينما بذلت الصين جهدا ملحوظا لتوسيع نطاق نظام الضمان الاجتماعي وحماية الفئات محدودة الدخل، فلا تزال أوجه التفاوت الكبيرة قائمة. وعلى سبيل المثال، نجد أن نظام التقاعد يقدم تغطية شبه شاملة لكبار السن، ولكن المتقاعدين بنظام الرواتب يحصلون على مزايا أكبر من المتقاعدين بدون رواتب. ولا يزال تضيق هذه الفجوة يمثل تحديا كبيرا.

ولا تزال هناك عواقب بيئية تترتب على النمو السريع في الصين. فالصين هي أكبر بلدان العالم من حيث إصدار انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، حيث ساهمت بنسبة قدرها ٢٥٪ من الإجمالي العالمي لهذه الانبعاثات في عام ٢٠١٢. وتسبب تلوث الهواء الخارجي، والذي يرجع في جانب منه إلى احتراق الوقود، في حدوث ١,٤ مليون حالة وفاة مبكرة في ٢٠١٠ طبقا لمنظمة الصحة العالمية. وتواصل الاختناقات المرورية نموها بلا هوادة، حيث تقدر تكلفة التأخير نتيجة للاختناقات المرورية في بيجين، وهي واحدة من أكثر مدن العالم اختناقا، أكثر من ٤٪ من إجمالي الناتج المحلي للمدينة. وفي عام ٢٠١٣ بلغت قيمة دعم الوقود الأحفوري في الصين ١٧,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي، بما في ذلك الدعم الضمني نتيجة فرض رسوم أقل مما يجب على التكاليف البيئية.

وعورة المسار

إزاء هذه التحديات، هناك جيل جديد من سياسات المالية العامة سيكون له دور رئيسي في تحول الصين إلى النمو الأكثر توازنا، وأكثر احتواء لجميع شرائح السكان، وأكثر مراعاة للبيئة.

تحقيق توازن الموازنة: للحد من عجوزات المالية العامة واحتواء الدين العام، بدأت الصين مؤخرا تنفيذ إصلاحات رئيسية في نظم الضرائب والنفقات والتسعير والضمان الاجتماعي. وأصبح من الضروري الانتقال من نظام الخطة الخمسية الحالي لإعداد الموازنة إلى نظام إعداد الموازنة على أساس متوسط الأجل — وفقا لما يقترحه قانون الموازنة الجديد في الصين والذي دخل حيز التنفيذ في يناير ٢٠١٥ — مما يسمح بتحسين إدارة سياسة المالية العامة على مدار الدورة الاقتصادية، ومراعاة موارد الحكومات المحلية، وإتاحة درجة أكبر من الشفافية على مستوى المالية العامة. وينبغي أن تسعى الإصلاحات الضريبية المستقبلية لخفض التفاوت في الدخل مع إتاحة قاعدة ضريبية أوسع نطاقا للحكومات المحلية ورفع كفاءة تحصيل الإيرادات. ومن شأن إصلاح جدول ضريبة الدخل الشخصي أن يساهم في إعادة توزيع الدخل، بينما يساعد الإصلاح الجاري لإحلال ضريبة القيمة المضافة محل ضريبة الأعمال على زيادة تصاعدية الضرائب الكلية. ومن شأن توسيع نطاق ضريبة الملكية السنوية في جميع أنحاء البلاد أن تساعد في تمويل خدمات الحكومات المحلية والحد من عدم المساواة. وعلى جانب الإنفاق، فإن هناك متسعا لتعزيز الإنصاف والاستمرارية في نظام الضمان الاجتماعي للتصدي لانعدام المساواة الاجتماعية المتنامي. وعلى وجه التحديد، هناك أهمية بالغة لتوحيد نظام معاشات التقاعد بالنسبة للمتقاعدين بنظام الرواتب وبدون رواتب وتيسير حرية الانتقال بين نظم التقاعد المختلفة.

التسعير الصحيح للمنتجات: يمثل نظام الضرائب الفعال على منتجات الطاقة عاملا ضروريا في تحقيق النمو الداعم للبيئة. فيتعين أن يكون سعر منتجات الوقود الأحفوري معبرا عن مدى مساهماتها في التلوث البيئي حتى يمكن للنمو أن يمضي على مسار بيئي قابل للاستمرار. فالضرائب

على منتجات الطاقة هي امتداد مباشر للضرائب على البنزين. ويمكن تطبيق رسوم الكربون حسب نسبة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل من منتجات الوقود. ويمكن تحديد رسوم تلوث الهواء المحلي على استخدام الفحم، مع منح خصم لاعتماد تكنولوجيات للسيطرة على الانبعاثات والمربطة مباشرة بانبعاثات المداخن. وينبغي أن تكون ضرائب البنزين معبرة بشكل مباشر عن كل الآثار الجانبية السلبية الناجمة عن استخدام السيارات — انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وتلوث الهواء المحلي، والاختناقات المرورية، والحوادث، وتهالك الطرق. ومن شأن إجراء إصلاح ضريبي شامل لمنتجات الطاقة أن يخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة ٢٦٪ والحد من الوفيات الناجمة

إعادة التوازن هو أحد العناصر الحيوية في تحول الصين

عن تلوث الهواء نتيجة استخدام الوقود الأحفوري بنسبة ٦٠٪، مع زيادة الإيرادات بحوالي ٩٪ من إجمالي الناتج المحلي.

ضمان كفاءة استخدام أصول الدولة: يمثل إصلاح المؤسسات المملوكة للدولة عنصرا رئيسيا في إعطاء السوق دورا أكثر حسما في الاقتصاد وإطلاق عنان مصادر النمو الجديدة. ويمكن تحقيق تكافؤ الفرص بين المؤسسات المملوكة للدولة وغيرها من الشركات بزيادة حصة أرباحها التي يتم توجيهها للموازنة الحكومية، مما يؤدي إلى إلغاء الدعم الحكومي، وتعزيز الحوكمة، ورفع مستوى التوجه التجاري لهذه المؤسسات. وفي نهاية المطاف، لا بد أن ينطوي مثل هذا الإصلاح أيضا على زيادة القدرة على تحمل إفلاس المؤسسات المملوكة للدولة أو خروجها من النشاط وانكشافها بالكامل للمنافسة مع الشركات الخاصة. ويمكن لهذه الإصلاحات إعطاء دفعة كبيرة للإنتاجية وخلق الملايين من فرص العمل.

إعادة توازن الاقتصاد: إعادة التوازن هو أحد العناصر الحيوية في سبيل تحول الصين إلى نموذج جديد للنمو. فقد أدت الزيادة الكبيرة في الاستثمار في الآونة الأخيرة، المدفوعة إلى حد كبير بإنفاق القطاع العام، إلى انخفاض كفاءة الإنفاق الرأسمالي، وإحباط النمو، وزيادة الدين. ومن شأن التشجيع على حدوث تحول في الطلب نحو الاستهلاك وبعيدا عن الادخار، واقتارنه بزيادة إنتاجية الاستثمار الخاص، أن يجعل النمو أكثر قدرة على الاستمرار.

ومن أهم الأولويات في هذا الشأن إصلاح شبكة الأمان الاجتماعي وزيادة الإنفاق على الصحة والتعليم. فالإنفاق الاجتماعي في الصين، وقدره ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي، يمثل النصف تقريبا مما تنفقه البلدان مرتفعة الدخل من الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومن ثم فإن هناك متسعا كبيرا لإنفاق المزيد على الصحة والتعليم وشبكة الأمان الاجتماعي. وتتسم مساهمات الضمان الاجتماعي في الصين بارتفاعها وطابعها التنافسي: فمساهمات الضمان الاجتماعي الإلزامية في مزايا التقاعد، والتأمين الصحي، والبطالة، وإصابات العمل، والأمومة تشكل مجتمعة أكثر من ٤٠٪ من الأجور. وسوف يساعد تعزيز نظام الضمان الاجتماعي في الصين على تخفيض مستوى الادخار الوقائي في قطاع الأسر، بينما سيسهم تخفيض المساهمات الاجتماعية في الحد من عدم المساواة.

وقد أحرزت الصين على مدار الثلاثة عقود ونصف العقد الماضية نجاحا ملحوظا نحو تحقيق النمو الاقتصادي السريع والحد من الفقر. وقامت سياسة المالية العامة بدور رئيسي في هذا الإنجاز. وهناك حاجة لجيل جديد من إصلاحات سياسة المالية العامة لتوفير الحماية لإنجازات الماضي ووضع الأساس للتحسينات المستمرة في المستقبل. ■

تستند هذه المقالة إلى أحد فصول كتاب يصدر قريبا بعنوان

Sustaining China's Economic Growth with Fiscal System Reform

قام بالإعداد التحريري وينغ ثاي وو، وجين جان، وجيفري ساكس، وشوانغلين لين.



النينيو

فتى صالح أم طالح؟

ظاهرة النينيو لها آثار مهمة على
اقتصادات العالم — ليست جميعها
سيئة

عامل يهبط على أجلة الأرز في مخزن الهيئة
الوطنية للغذاء، مدينة تاغيغ، الفلبين.

بول كاشين وكاميار محبس ومهدي رئيسي

قد تؤدي إلى اضطرابات اجتماعية في البلدان المعتمدة على السلع
الأولية التي يكون اعتمادها الأساسي على الأغذية المستوردة.
وقد قمنا في إطار أبحاثنا — أخذين في الاعتبار الروابط
الاقتصادية وانتقال التداعيات بين البلدان — بتحليل انتقال آثار
الصدمة الناتجة عن ظاهرة النينيو إلى الاقتصاد الكلي خلال الفترة
من ١٩٧٩ إلى ٢٠١٣ على مستوى الاقتصادات الوطنية والدولية، مع
التركيز على تأثيرها على إجمالي الناتج المحلي والتضخم وأسعار
السلع الأولية.

وتشير النتائج إلى أن ظاهرة النينيو لها آثار اقتصادية ضخمة
ولكنها متنوعة إلى حد كبير بين مختلف المناطق. وعادة ما تؤدي
صدمة ظاهرة النينيو إلى تراجع قصير الأجل في النشاط الاقتصادي
في أستراليا وشيلي والهند وإندونيسيا واليابان ونيوزيلندا وجنوب
إفريقيا. بينما تؤدي في أنحاء أخرى من العالم إلى ارتفاع النمو في
الواقع، إما بشكل مباشر في بعض البلدان مثل الولايات المتحدة
الأمريكية، أو بشكل غير مباشر في بلدان أخرى — كما في أوروبا —
من خلال انتقال الآثار الإيجابية من الشركاء التجاريين الرئيسيين.
وشهد كثير من البلدان في العينة المستخدمة ضغوطا تضخمية
قصيرة الأجل عقب الصدمة الناتجة عن ظاهرة النينيو (حيث
يزداد حجم الضغوط بارتفاع حصة الغذاء في سلة مؤشر أسعار
المستهلكين). في حين زادت أيضا أسعار الطاقة والسلع الأولية
بخلاف الوقود في مختلف أنحاء العالم.

تعريف ظاهرة النينيو

خلال العام الذي يشهد ظاهرة النينيو، ينخفض الضغط الجوي على
امتداد ساحل أمريكا الجنوبية وفي مناطق واسعة في وسط المحيط
الهادئ. ويتحول الضغط المنخفض المعتاد في غرب المحيط الهادئ
إلى ضغط مرتفع ضعيف، مما يحد من حركة الرياح التجارية،

ظاهرة النينيو الحالية (ومعناها «الفتى» في اللغة الإسبانية)
— وهي عبارة عن ارتفاع في درجات حرارة سطح المحيط
عن المتوسط كل ٣-٧ سنوات في المناطق الواقعة على
ساحل المحيط الهادئ في أمريكا الجنوبية وتستمر حوالي
عامين — تسبب في تغيرات مناخية حادة في جميع أنحاء العالم.
ويواصل خبراء المناخ مراقبة تطورات الظاهرة في الفترة ٢٠١٥-
٢٠١٦، وهي من أشد الأحداث وطأة خلال الخمسين عاما الماضية،
وتحديدا هي الأشد على الإطلاق منذ ظاهرة ١٩٩٧-١٩٩٨ التي
كانت بمثابة صدمة بالنسبة لنظم الغذاء والمياه والصحة والطاقة
ومواجهة الكوارث في جميع أنحاء العالم.

ولكن ما الآثار الاقتصادية الكلية التي تترتب على ظاهرة النينيو
في متوسط الحالات؟ ازداد اهتمام خبراء الاقتصاد بالعلاقة بين
المناخ — درجات الحرارة ومعدل هطول الأمطار والعواصف وبقيّة
العوامل الجوية — والأداء الاقتصادي، بما في ذلك الإنتاج الزراعي
وإنتاجية العمالة وأسعار السلع الأولية والصحة والصراعات والنمو
الاقتصادي. والفهم التام لهذه العلاقة يمكن أن يساعد الحكومات
على بناء مؤسسات وتصميم سياسات اقتصادية كلية ملائمة.

قياس الحرارة

أعد صندوق النقد الدولي مؤخرا دراسة عن التغيرات في الظواهر
المرتبطة بالطقس — مع التركيز بصفة خاصة على ظاهرة النينيو
— مع مرور الوقت وبين مختلف المناطق بغرض تحديد تأثيرها
على النمو والتضخم وأسعار الطاقة وأسعار السلع الأولية بخلاف
الوقود، تحته الشواغل المتنامية بشأن آثار هذه التغيرات على
أسعار السلع الأولية والاقتصادات الكلية الوطنية. ومن شأن ظروف
الطقس القاسية تلك تقليص عرض السلع الأولية الزراعية المعتمدة
على الأمطار وزيادة أسعار الغذاء ورفع معدلات التضخم، كما أنها

وتشير النتائج إلى أن صدمة النينيو تؤدي إلى تراجع قصير الأجل في النشاط الاقتصادي في أستراليا والهند وإندونيسيا ونيوزيلندا وبيرو وجنوب إفريقيا، بينما قد تستفيد بلدان أخرى في الواقع من ظاهرة النينيو مثل الأرجنتين وكندا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية (إما استفادة مباشرة أو غير مباشرة من خلال انتقال الآثار الإيجابية من الشركاء التجاريين الرئيسيين) (راجع الرسم البياني ٣).

فتى صالح أم طالع؟

وعلى جانب الآثار السلبية، تتسبب ظاهرة النينيو في أستراليا في مواسم صيف ساخنة وجافة في الجنوب الشرقي، وفي زيادة تواتر وشدة حرائق الغابات، وتقلص حجم صادرات القمح، ورفع أسعار القمح حول العالم مما يؤدي إلى تراجع نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للبلاد. وتشهد نيوزيلندا أيضا موجات جفاف في الأماكن التي تكون جافة بطبيعتها، وفيضانات في الأماكن الأخرى، مما

ظواهر النينيو عامة — وليس دائما — تسبب ارتفاع التضخم.

يؤدي إلى انخفاض الناتج الزراعي وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي. وعادة ما تتزامن ظاهرة النينيو مع فترة من الرياح الموسمية الضعيفة ودرجات الحرارة المرتفعة في الهند، مما يؤثر سلبا على القطاع الزراعي ويرفع أسعار الغذاء والتضخم على المستوى المحلي. ويؤدي الجفاف الناتج عن ظاهرة النينيو في إندونيسيا أيضا إلى وقوع آثار ضارة على اقتصاد البلاد وقطاعها الزراعي، مما يرفع الأسعار العالمية للبن والكاكاو وزيت النخيل. إضافة إلى ذلك، تعتمد معدات التعدين في إندونيسيا اعتمادا كبيرا على الطاقة المائية، لذلك ففي ظل قلة الأمطار وانخفاض تيارات النهر، فإن أكبر مصدر للنكسل على مستوى العالم — وهو المعدن المستخدم في تقوية الصلب — سيصبح أقل قدرة على إنتاجه.

وعادة ما تتسبب ظاهرة النينيو في مواسم شتوية عاصفة في شيلي وترفع أسعار المعادن من خلال اضطراب سلسلة العرض: فهطول أمطار غزيرة يعوق الوصول إلى منطقة التعدين الجبلية في شيلي

ويؤدي إلى تراكم مياه المحيط الدافئة على ساحل بيرو بفعل التيار الاستوائي العكسي (المتدفق من الغرب إلى الشرق). وتتسبب هذه الظاهرة في هبوط المنحدر الحراري في شرق المحيط الهادئ — والمنحدر الحراري عبارة عن طبقة فاصلة بين المياه الأكثر دفئا المختلطة على سطح المحيط والمياه العميقة الأكثر برودة في أسفل المحيط — مما يحد من صعود مياه قاع المحيط الباردة الغنية بالمواد المغذية على امتداد ساحل بيرو.

وعادة ما تتسبب ظاهرة النينيو في موجة من الجفاف في غرب المحيط الهادئ (بما في ذلك أستراليا)، وهطول أمطار على الساحل الاستوائي لأمريكا الجنوبية، وهبوب عواصف وأعاصير في وسط المحيط الهادئ (راجع الرسم البياني ١ الذي يوضح الآثار المناخية لظاهرة النينيو في فصلين مختلفين). ولهذه التغيرات في أنماط الطقس آثار ملحوظة على الزراعة وصيد الأسماك وصناعات البناء وكذلك على أسعار السلع الأولية محليا وعالميا.

وإحدى وسائل قياس شدة ظاهرة النينيو هي استخدام ما يطلق عليه خبراء الطقس «مؤشر التذبذب الجنوبي» (Southern Oscillation index (SOI))، والذي يحسب على أساس فروق الضغط الجوي في جنوب المحيط الهادئ بين جزيرة تاهيتي ومدينة داروين في أستراليا. ويدل الانخفاض المستمر في مؤشر التذبذب الجنوبي عن ٨- على وجود ظاهرة النينيو (وهي المرحلة الدافئة من التذبذب الجنوبي). وبالمثل، فإن الارتفاع المستمر في مؤشر التذبذب الجنوبي عن ٨ يدل على المرحلة الباردة من التذبذب الجنوبي، والتي يطلق عليها اسم «لا نينا». وقد شهدت الأعوام ١٩٨٢-١٩٨٣ و١٩٩٧-١٩٩٨ موجات حادة من ظاهرة النينيو كانت لها آثار معاكسة شديدة على الاقتصاد الكلي في كثير من المناطق حول العالم، في حين كانت موجات النينيو الأخرى خلال الفترة التي تغطيها العينة المستخدمة معتدلة نسبيا: ١٩٨٦-١٩٨٨، ١٩٩١-١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤-١٩٩٥، ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ٢٠٠٩-٢٠١٠ (راجع الرسم البياني ٢). وكانت ظاهرة النينيو في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ من أشد الموجات خلال الخمسين عاما السابقة والأكبر على الإطلاق منذ موجة ١٩٩٧-١٩٩٨.

المناخ والاقتصاد الكلي العالمي

قمنا بتحليل انتقال تداعيات صدمات النينيو إلى الاقتصاد الكلي على المستوى الدولي مع مراعاة محركات النشاط الاقتصادي، والروابط وانتقال التداعيات بين مختلف المناطق، وتأثير عوامل مشتركة ملحوظة أو غير ملحوظة مثل أسعار الطاقة والسلع الأولية بخلاف الوقود (راجع دراسة Chudik and Pesaran, 2016 ودراسة Cashin, Mohaddes, and Raissi, 2015 للاطلاع على التفاصيل).

الرسم البياني ١

أنماط متغيرة

تتسبب ظاهرة النينيو في الجفاف في أستراليا والهند وإندونيسيا خلال صيف نصف الكرة الجنوبي وفي أمريكا الجنوبية خلال شتاء نصف الكرة الجنوبي.

علاقات الفترات الدافئة، ديسمبر - فبراير

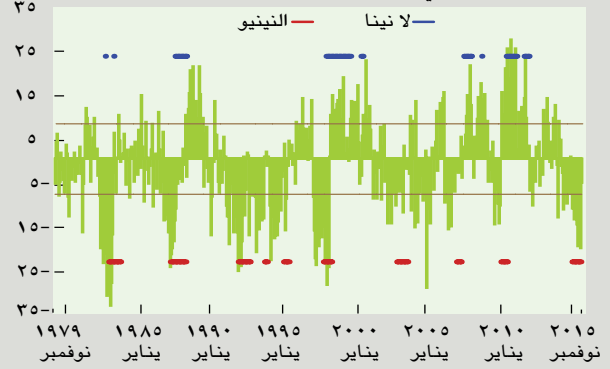
علاقات الفترات الدافئة، يونيو - أغسطس



المصدر: مركز التنبؤات المناخية التابع للإدارة الوطنية الأمريكية لدراسة المحيطات والغلاف الجوي.

النينيو ولا نينا

ظاهرة النينيو الحالية من أشد الظواهر وطأة خلال الخمسين عاما الماضية، وهي الأكثر حدة على الإطلاق منذ ظاهرة ١٩٩٧-١٩٩٨. (مؤشر التذبذب الجنوبي)

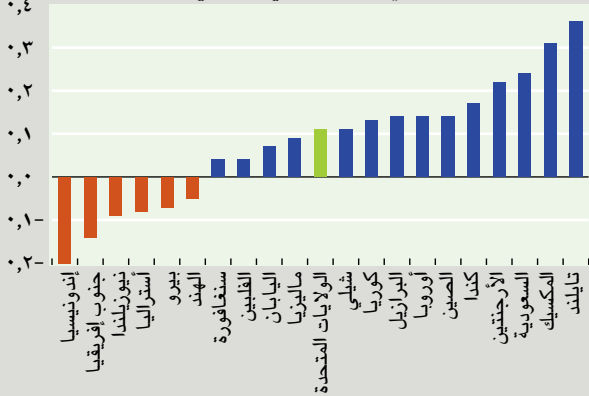


المصدر: قام المؤلفون بحساب المؤشر استنادا إلى بيانات صادرة عن مكتب الأرصاد الجوية الأسترالي. ملحوظة: مؤشر التذبذب الجنوبي يقوم على أساس فروق الضغط الجوي في جنوب المحيط الهادئ بين جزيرة تاهيتي ومدينة داروين بأستراليا. ويدل الانخفاض المستمر في مؤشر التذبذب الجنوبي عن -٨ على وجود ظاهرة النينيو (وهي المرحلة الدافئة من التذبذب الجنوبي). ويدل الارتفاع المستمر في المؤشر عن ٨ على وجود ظاهرة لا نينا (وهي المرحلة الباردة من التذبذب الجنوبي).

آثار متفاوتة

تتفاوت آثار صدمة النينيو على معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي تفاوتًا كبيرًا بين البلدان.

(التأثير على نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالنقاط المئوية)



المصدر: تقديرات المؤلفين. ملحوظة: تعكس الأرقام استجابة نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (على أساس متوسط السنة الأولى) لصدمة النينيو.

من الصدمة، وهو ما يعود في الأساس إلى انتقال إيجابية غير مباشرة من خلال روابط التجارة والأسواق المالية. ورغم أن ظاهرة النينيو تعود بالنفع على بعض البلدان وبالضرر على بعضها الآخر، نجد إجمالاً أن الآثار الضارة على البلدان المتأثرة سلباً توازن تقريباً الآثار الإيجابية على البلدان المستفيدة.

أسعار السلع الأولية والتضخم

ومن شأن طقس ظاهرة النينيو التأثير بدرجة ملحوظة أيضاً على أسعار السلع الأولية العالمية. فعقب انتهاء ظاهرة النينيو، يؤدي ارتفاع درجات الحرارة والجفاف، لا سيما في آسيا والمحيط الهادئ، ليس إلى زيادة أسعار السلع الأولية بخلاف الوقود (بمقدار ٥,٥٪ تقريباً خلال عام) وحسب، بل أيضاً إلى زيادة الطلب على الفحم والنفط الخام بسبب تراجع إنتاج محطات الكهرباء التي تعمل بالطاقة الكهرومائية، ومن ثم إلى ارتفاع أسعارهما.

وظاهرة النينيو عامة — وليس دائماً — تسبب ارتفاع التضخم، ويتراوح التأثير على بلدان العينة المستخدمة من ٠,١ نقطة مئوية إلى نقطة مئوية واحدة. ويعكس ذلك في الأساس ارتفاع أسعار السلع الأولية من الوقود وغير الوقود، ولكنه نتيجة أيضاً لسياسات حكومية مثل الاحتفاظ بالمخزونات الاحتياطية من الحبوب وثبات توقعات التضخم وقوة الطلب المحلي في البلدان التي تشهد ارتفاعاً في النمو عقب ظاهرة النينيو. ويبلغ التضخم في آسيا أعلى مستوياته في الهند وإندونيسيا وتايلند، وهو ما يعود على الأرجح إلى ارتفاع وزن الغذاء في سلة مؤشر أسعار المستهلكين في هذه البلدان — ٤٧,٦٪ و ٣٢,٧٪ و ٣٣,٥٪، على الترتيب. وقد بحثنا هذه الفرضية استناداً إلى وزن الغذاء في سلة مؤشر أسعار المستهلكين في ٢١ بلداً ومنطقة وما شهدته تلك البلدان والمناطق من تغيرات في معدلات التضخم وتوصلنا إلى وجود علاقة موجبة واضحة بين نصيب الغذاء وارتفاع التضخم (راجع الرسم البياني ٤).

ونظراً لأن التغيرات الناتجة عن ظاهرة النينيو تؤثر على النمو والتضخم وأسعار السلع الأولية، ينبغي أن تأخذ الحكومات في اعتبارها احتمالات حدوث هذه الظاهرة والآثار المترتبة عليها عند

التي تستقر فيها رواسب ضخمة من النحاس. ولذلك يُتوقع ارتفاع أسعار المعادن وتراجع نمو الناتج، وهو ما يبلغ وفقاً لتقديرنا حوالي ٠,٢- نقطة مئوية على أثر ذلك — وإن كان متوسط الآثار خلال السنة الأولى إيجابياً ولكنه غير دال إحصائياً. ويشهد جنوب إفريقيا مواسم صيف حارة وجافة خلال موجة النينيو، مما يؤدي إلى آثار معاكسة على الزراعة ونمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي. ومن المتوقع أن تشهد اليابان أعاصير أكثر تواتراً وطقساً أكثر برودة خلال الصيف، مما قد يؤدي إلى تقلص الإنفاق الاستهلاكي والنمو. ويشير تحليلنا إلى تراجع نمو الناتج الياباني في البداية بمقدار ٠,١ نقطة مئوية تقريباً. غير أن قطاع البناء يزدهر عقب الأعاصير، مما قد يفسر جزئياً الارتفاع في معدل النمو عقب التراجع المبدئي.

أما في الولايات المتحدة، عادة ما تأتي ظاهرة النينيو بطقس رطب في كاليفورنيا (وهو طقس مفيد لمحاصيل الليمون الحامض واللوز والأفوكادو وغيرها)، وشتاء أكثر دفئاً في الشمال الشرقي، وزيادة الأمطار في الجنوب، وتقلص في نشاط العواصف في الغرب الأوسط وفي عدد الأعاصير الممطرة في الساحل الشرقي، مما يؤدي إجمالاً إلى ارتفاع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي. ومن شأن الأمطار الغزيرة زيادة إنتاج فول الصويا في الأرجنتين التي تصدر ٩٥٪ من إنتاجها من فول الصويا. وتشهد كندا طقساً أكثر دفئاً في سنوات النينيو، وبالتالي زيادة في إنتاج مصائد الأسماك. كذلك فإن ارتفاع أسعار النفط يعني زيادة الإيرادات النفطية في كندا وهي خامس أكبر منتج للنفط على مستوى العالم (حيث وصل متوسط إنتاجها إلى ٣٨٥٦ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٢). وفي المكسيك، نلاحظ عدداً أقل من الأعاصير الممطرة على الساحل الشرقي، وعدداً أكبر منها على الساحل الغربي، مما يؤدي عموماً إلى استقرار قطاع النفط وزيادة الصادرات. ورغم أن ظاهرة النينيو تأتي بأجواء جافة إلى شمال الصين وأجواء رطبة إلى جنوب الصين، لا نلاحظ أي آثار إيجابية أو سلبية مباشرة على نمو الناتج في الصين. فضلاً عن ذلك، هناك عدد من الاقتصادات — في أوروبا على سبيل المثال — التي لا تتأثر مباشرة بظاهرة النينيو وتستفيد بالفعل

الرسم البياني ٤

مزيد من الغذاء، مزيد من التضخم

كلما زاد وزن الغذاء في سلة مؤشر أسعار المستهلكين لأحد البلدان، زاد التضخم ارتفاعاً بسبب صدمات النيونيو. (استجابة التضخم، بالنقاط المئوية)



المصدر: تستند حسابات المؤلفين إلى بيانات صادرة عن مؤسسة Haver Analytics واستجابة التضخم لصدمة النيونيو.

تغيير طرق جني المحاصيل، وزراعة أصناف المحاصيل سريعة النضج، وحفظ مياه الأمطار، وترشيد استخدام مخزون الحبوب، وتغيير سياسات وكميات الاستيراد. وعلى جانب سياسة الاقتصاد الكلي، ينبغي أن تواصل الحكومات مراقبة أي ارتفاعات في معدلات التضخم نتيجة صدمات النيونيو — وتعديل موقف السياسة النقدية على النحو الملائم — لتجنب الآثار التضخمية غير المباشرة. وفي الأجل الأطول، سيكون الاستثمار في قطاع الزراعة، لا سيما في الري، وزيادة كفاءة سلاسل قيمة الغذاء بمثابة تأمين قوي من ظواهر النيونيو المستقبلية. ■

بول كاشين مدير مساعد، ومهدي رئيسي اقتصادي، وكلاهما من إدارة آسيا والمحيط الهادئ في صندوق النقد الدولي. وكاميار محاضر أول وزميل قسم الاقتصاد في كلية غيرتون بجامعة كامبريدج.

يستند هذا المقال إلى ورقة العمل رقم ١٥/٨٩ الصادرة عن صندوق النقد الدولي عام ٢٠١٥ بعنوان "Fair Weather or Foul? The Macroeconomic Effects of El Niño," by Paul Cashin, Kamiar Foul, and Mehdi Raissi.

المراجع:

Chudik, Alexander, and M. Hashem Pesaran, 2016, "Theory and Practice of GVAR Modeling," Journal of Economic Surveys, Vol. 30, No. 1, pp. 165–97.

صياغة سياسة الاقتصاد الكلي، وأن تنفذ السياسات التي من شأنها المساعدة في تخفيف الآثار المعاكسة الناتجة عن تلك الصدمات. ففي الهند على سبيل المثال، يمكن المساعدة في زيادة الإنتاج الزراعي في سنوات النيونيو التي تشهد تراجعاً في هطول الأمطار من خلال

مطبوعات صندوق النقد الدولي

- بحوث رائدة في صورة مطبوعات مبتكرة
- تصل إلى مجتمع متنوع يضم ملايين من مختلف أرجاء العالم
- إطلاع القراء على القضايا الاقتصادية والمالية العالمية

لمطالعة آخر التحليلات بشأن الاقتصاد العالمي والتطورات الإقليمية والقضايا المالية وعدم المساواة وقضايا أخرى،

زوروا الموقع الإلكتروني imfbookstore.org/fd36

صندوق النقد الدولي

٣٠ دولارا للبرميل

مسعود أحمد

في أوائل عام ١٩٨٦، في أعقاب قرار من بعض أعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) بتنفيذ زيادة كبيرة في المعروض من النفط، سجل سعر النفط هبوطا حادا من حوالي ٣٠ دولارا للبرميل إلى نحو ١٠ دولارات للبرميل. ورغم أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا — موطن ٦ من أكبر ١٠ بلدان مصدرة للنفط في العالم — لا تزال تعاني من الآثار المعاكسة لتراجع أسعار النفط وتخفيضات الإنتاج السابقة، فواجهت مؤخرا حاجة ملحة لتوفيق سياسات موازنتها. وجاء في أعقاب ذلك عقد من الزمن اتسم بصعوبته، فاضطر صناع السياسات للاختيار من بين بدائل صعبة، كان لبعضها، مثل تخفيضات الاستثمارات العامة، أثر في المنطقة على المدى الطويل.

وبعد ٣٠ عاما تقريبا، ها هي البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وغيرها من المناطق تواجه هبوطا مماثلا في أسعار النفط — التي تراجعت من حوالي ١١٠ دولارات إلى نحو ٣٠ دولارا للبرميل بسبب تباطؤ النمو العالمي، وزيادة إنتاج أوبك، والصلابة المدهشة لإمدادات النفط الصخري. والأهم من ذلك، أن لا أحد يتوقع عودة أسعار النفط إلى الرقم الثلاثي في المستقبل القريب، ومن ثم يتعين على البلدان المصدرة للنفط التكيف مع الواقع الجديد بدلا من انتظار نهاية هذه الفترة من الأسعار المنخفضة. كانت أسواق العقود المستقبلية، وقت طباعة هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية، تشير إلى بلوغ متوسط سعر النفط حوالي ٣٥ دولارا للبرميل في العام الجاري و٤٠ دولارا للبرميل في عام ٢٠١٧. ومع ما يواجهه العديد من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من صراعات عنيفة وتنامي لأزمة اللاجئين، فمن الضروري تحري الاستجابات الصحيحة على مستوى السياسات وتجنب تكرار الأداء الضعيف للمشاهد في الثمانينات.

وفي العام الماضي، أدى انخفاض أسعار النفط إلى خسارة البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ٣٦٠ مليار دولار — حوالي سدس ناتجها الكلي. ومن المتوقع ازدياد الخسارة هذا العام، مع تكرار هبوط أسعار النفط في نهاية ٢٠١٥ وأوائل ٢٠١٦. وحتى الآن، تلجأ البلدان المصدرة للنفط، كخط الدفاع الأول، إلى التعقل في استخدام مدخراتها المالية الضخمة للحد من تأثير انخفاض أسعار النفط على النمو، الأمر الذي يسمح لها بكسب بعض الوقت لصياغة خطط التصحيح. غير أن الوقت يمضي سريعا لأن معظم هذه البلدان لا يستطيع الاستمرار في تحمل عجوزات كبيرة في الموازنة إلى الأبد. فقد سجل نصف البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عجز كبير يتألف من رقمين كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٥، ولا سيما الجزائر والبحرين والعراق وليبيا وعمان والمملكة العربية السعودية (انظر الرسم البياني).

بدائل صعبة

حتى تتمكن البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من ضبط حساباتها سوف يتعين عليها الاختيار من بدائل صعبة. أي تخفيض النفقات بنحو الثلث، أو تنفيذ زيادة كبيرة في الإيرادات غير النفطية (عدة أضعاف في بعض البلدان)، أو مزيج من الاثنين، وهو الوضع الأمثل.

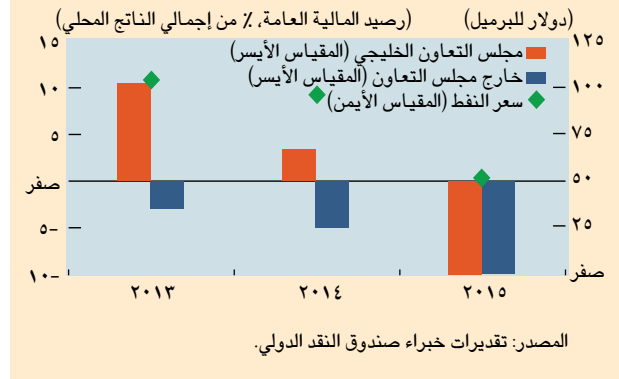
ويحقق معظم هذه البلدان تقدما في معالجة التحدي الذي تفرضه أسعار النفط المنخفضة، وتنطوي موازنات عام ٢٠١٦ المعلنة مؤخرا على تخفيضات في الإنفاق وأستحداث مصادر جديدة للإيرادات. فالمملكة العربية السعودية تعتزم خفض نفقاتها بنسبة كبيرة تبلغ ١٤٪ في العام الجاري وقامت برفع أسعار الطاقة. وتعتزم قطر تنفيذ تخفيضات عميقة في النفقات الجارية عدا الأجور مع حماية التمويل المخصص للرعاية الصحية والتعليم والمشروعات الرأسمالية الرئيسية. وألغت الإمارات العربية المتحدة الدعم على أسعار الوقود وخفضت مدفوعات التحويلات، بما في ذلك التحويلات إلى الكيانات المرتبطة بالحكومة. وتعتزم دول مجلس التعاون الخليجي — الإمارات

على البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التكيف مع أسعار النفط المنخفضة

مصفاة نفط في الكويت

تسجيل عجز في الموازنة

أرصدة المالية العامة تراجعت مع انخفاض أسعار النفط.



تخفيض انبعاثات غاز الدفيئة. ولحسن الحظ، تتحرك البلدان حالياً لمعالجة هذه المسألة. وفي الإمارات العربية المتحدة يقارب سعر البنزين حالياً السعر قبل الضريبة في الولايات المتحدة. وقد رفعت قطر مؤخراً رسوم استهلاك الكهرباء والمياه وأسعار البنزين، وأعلنت البحرين والجزائر والكويت والمملكة العربية السعودية عن خطط لمواصلة كبح دعم الطاقة. كذلك قامت إيران في العام الماضي برفع أسعار الوقود بدرجة كبيرة.

وإلى جانب التخفيضات في الإنفاق، لا بد للحكومات كذلك من إيجاد مصادر جديدة للإيرادات. فلا يمكن الاستمرار في العمل بالنظام الحالي حيث يأتي في المعتاد أكثر من ثلاثة أرباع الإيرادات بالكامل من الأنشطة المرتبطة بالنفط، وسوف يتعين على هذه البلدان تحقيق مزيد من الإيرادات من الأنشطة غير النفطية. وسيكون من المفيد إحراز تقدم نحو استحداث نظام للضريبة على القيمة المضافة في دول مجلس التعاون الخليجي، نظراً لأنه مصدر قوي للإيرادات يتسم بالكفاءة النسبية ودعم النمو. وفي الوقت الحالي، تعمل الكويت حالياً على استحداث ضريبة على أرباح الأعمال. وينبغي أن تنظر البلدان الأخرى كذلك في توسيع نطاق ضرائب الشركات لديها، مع إجراء التحسينات على الرسوم الانتقائية والضرائب العقارية.

فرص عمل جديدة

وأخيراً، فإن التحدي المتمثل في الحفاظ على صلابة المالية العامة يتفاقم مع الحاجة لخلق الوظائف للقوة العاملة الوطنية الشابة المتوقع أن تنمو بنحو ١٠ ملايين نسمة على مدار الأعوام

إحداث التحول في الاقتصادات المصدرة للنفط ليس بالمهمة السهلة

الخمسة التالية. وفي السابق، كان جانب كبير من النمو غير النفطي في هذه المنطقة راجعاً لإعادة توزيع الإيرادات النفطية عبر الخزائن العامة للحكومات، في هيئة استثمارات عامة وغيرها من النفقات. فأصبحت الدول الغنية بالنفط هي الملاذ الأول للتوظيف، ولكن في البيئة الحالية التي تتسم بانخفاض أسعار النفط لا يسع هذه الحكومات أن تستمر في إضافة أعداد كبيرة من الخريجين الجدد لكشوف رواتبها.

وسوف تكون عملية تطوير القطاع الخاص لخلق فرص العمل التي لم تعد الحكومات قادرة على توفيرها عملية محاطة بالتحديات. وسوف تقتضي توفير حوافز قوية للمواطنين للدخول في القطاع الخاص، وزيادة التوافق بين مناهج التعليم والمهارات التي تتطلبها الأسواق، وتحقيق مزيد من التقدم في تحسين مناخ الأعمال. ومن شأن توفير الفرص المفيدة وتحقيق النمو الشامل لجميع فئات السكان المساهمة في الحد من مخاوف الضغوط الاجتماعية. وبالنسبة للبلدان في دائرة الصراع، فإن استقرار الأوضاع الأمنية هو أحد الشروط الأساسية الواضحة.

إن إحداث التحول في الاقتصادات المصدرة للنفط ليس بالمهمة السهلة وسوف يكون بمثابة مشروع طويل الأجل. وسيقتضي إعطاء دفعة مستمرة للإصلاح والتواصل الجماهيري المدروس بعناية. وينبغي لصناع السياسات أن يتذكروا دائماً المخاطر الماثلة في المجالات الأخرى من جراء انخفاض أسعار النفط — مثل مخاطر انخفاض جودة الأصول وانخفاض مستوى السهولة في النظام المالي. ولكن النبأ السار في هذا الشأن هو تزايد عزم صناع السياسات في معظم البلدان المصدرة للنفط على توخي منهج استباقي في معالجة هذه التحديات واستخدامها لإحداث التحول والتنوع في اقتصاداتها لبناء مستقبل اقتصادي أكثر قابلية للاستمرار.

مسعود أحمد هو مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي.

العربية المتحدة، والبحرين، وعمان، وقطر، والكويت، المملكة العربية السعودية — استحداث ضريبة القيمة المضافة وتعبئة إيرادات غير نفطية أخرى. وتعمل البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من خارج مجلس التعاون الخليجي كذلك على تعديل سياساتها، فقد قامت الجزائر بتجميد التعيينات وتخفيض النفقات الرأسمالية، ورفعت إيران معدل ضريبة القيمة المضافة ووسعت قاعدتها كما قامت بتحسين التحصيل الضريبي، ضمن مجموعة من التدابير الأخرى.

وتمثل هذه الإجراءات دفعة أولى مهمة على مسار التصحيح المالي المطلوب. ونظراً لاحتياجات التصحيح الكبيرة، يتعين على البلدان المصدرة للنفط صياغة خطط متوسطة الأجل حتى يظل تخفيض العجز على المسار الصحيح، وتنفيذ التدابير على مراحل زمنية للحد من الألام الاقتصادية، والعمل على منع الإرهاق من الإصلاح. ولا بد أن تنظر هذه البلدان بعناية إلى تأثير خفض العجز على البطالة وعدم المساواة.

والمجال يتسع لمزيد من التخفيضات في النفقات التشغيلية، نظراً للزيادة الكبيرة في الأجور، والنفقات الإدارية والأمنية على مدار العقد الماضي. وقد ساعد هذا الاتجاه العام على رفع ما يعرف باسم أسعار النفط التعادلية في الموازنة إلى مستويات أعلى كثيراً من أسعار السوق الجارية — وفي بعض الحالات، إلى نحو ١٠٠ دولار للبرميل. وتعمل بعض الحكومات أيضاً على تقليص الاستثمار العام، بعدة سبل منها تأجيل المشروعات الجديدة. ونظراً للزيادة الحادة السابقة في المشروعات الحكومية، فلا شك أن المجال يتسع لتخفيض الهدر. ولكن، كما تعلمت الحكومات في الثمانينات، فإن تقليص الاستثمارات عشوائياً يمكن أن يضعف النمو في المستقبل. وعلى سبيل المثال، بعض المصروفات الرئيسية على البنية التحتية في قطاعات الصحة والتعليم والنقل لها قيمة كبيرة طويلة الأجل. ومن ثم ينبغي لصناع السياسات كذلك مراعاة رفع كفاءة الاستثمار العام. وتشير بحوث صندوق النقد الدولي إلى أن حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مع إجراء التعديلات الصحيحة في إدارة الاستثمارات العامة، يمكنها تحقيق نفس النتائج وتخفيض إنفاقها بنسبة ٢٠٪.

ويمكن لإصلاح أسعار الطاقة أيضاً أن يحقق وفورات كبيرة، ويبدو أن العديد من البلدان يمضي حالياً في هذا الاتجاه. فهناك تكاليف كبيرة للحفاظ على أسعار الطاقة المحلية منخفضة في مختلف بلدان المنطقة — أكثر من ٧٠ مليار دولار سنوياً في دول مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠١٥ فقط، ويعود معظمها بالنفع على ميسوري الحال. ومن شأن رفع أسعار الطاقة المحلية، مع حماية محدودى الدخل، سوف يساهم في تخفيض عجزات الموازنة وتحقيق منافع بيئية إيجابية — وهو أحد الاعتبارات متزايدة الأهمية في ضوء اتفاق باريس الذي تم التوصل إليه مؤخراً حول

الاتجاه جنوبا

رابح أرزقي، وفريدريك فان در بلوغ، وفريدريك توسكاني

تزايد الاكتشافات
الكبيرة للموارد
الطبيعية
في البلدان
النامية يعكس
تنامي انفتاح
اقتصاداتها

بالجهود المبذولة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية للانفتاح على الاستثمار الأجنبي و/أو تحسين مؤسساتها — بما في ذلك من خلال زيادة استقرار الحكومات وتعزيز سيادة القانون. ويمثل هذا التحول من الشمال إلى الجنوب انعكاسا على نطاق عالمي لما حدث في الولايات المتحدة بعد الاستقلال.

وتعمل السياسات الجديدة التي حفزت الاتجاه جنوبا في عمليات التنقيب واستخراج الموارد الطبيعية حول العالم بجانب قوى أخرى تؤثر على استغلال الموارد الطبيعية، مثل الطلب العالمي المتزايد، لا سيما من الأسواق الصاعدة، ونضوب الرواسب في الشمال. ولهذا التحول انعكاسات مهمة سواء على رفاهية كل بلد على حدة أو على الفهم العالمي لتوازن القوى التي تشكل أسواق السلع الأولية. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل العدد المتزايد من الاكتشافات في الاقتصادات النامية على تهدئة المخاوف من نفاذ الموارد المعدنية والنفطية قريبا من العالم.

التحول من الشمال إلى الجنوب

تشير بيانات الاحتياطيات المعروفة من الأصول في باطن الأرض إلى وجود كميات أكبر كثيرا من النفط والمعادن والموارد المعدنية التي لم تكتشف بعد في الاقتصادات النامية. فهناك ما تقدر قيمته بنحو ١٣٠ ألف دولار من الأصول المعروفة في باطن الأرض تحت متوسط مساحة

البلدان مرتفعة الدخل لزمّن طويل هي المستخدم المورد الرئيسي للموارد الطبيعية.

ظلت

وربما كان من أبرزها البوكسيت والنحاس والحديد الخام في أنحاء كثيرة من أوروبا — ناهيك عن الفحم والرصاص والزنك والنفط والغاز الطبيعي. كذلك ساهمت رواسب الفحم في إنجلترا وبلجيكا في إزكاء شعلة الثورة الصناعية. وعندما حققت الولايات المتحدة الاستقلال في أواخر القرن الثامن عشر، كان يُعتقد على نطاق واسع أنها بلد لديه «وفرة في الأراضي الخالية تقريبا من أي إمكانات تعدينية» (O'Toole، 1997). لكن بعد قرن من الزمان، وبعد أن تحولت المستعمرات المتمردة إلى بلد مستقر، لم تصبح الولايات المتحدة بلدا مرتفع الدخل بلغة اليوم فحسب بل تفوقت على أوروبا لتصبح المنتج الرئيسي للموارد في العالم.

ومع ذلك، انخفضت اليوم حصة البلدان مرتفعة الدخل من رواسب الموارد الطبيعية في العالم، نظرا لنمو الاكتشافات في أنحاء أخرى من العالم أقل نموا.

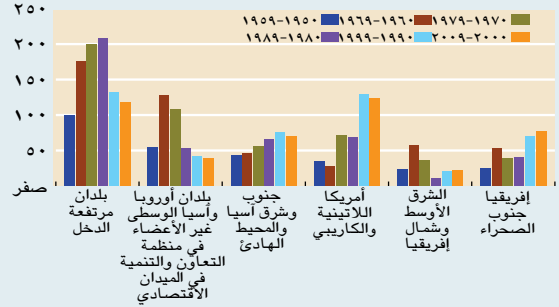
ونوثق في هذه الدراسة تحولا كبيرا في التنقيب عن الموارد واستخراجها من المناطق مرتفعة الدخل، أو «الشمال»، إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، أو «الجنوب». ويرتبط هذا التحول في اكتشاف الموارد واستخراجها

أحد عمال مناجم الفضة في مدينة بوتوسي في بوليفيا.

الرسم البياني ١

تحول الموارد

تتناقص اكتشافات الموارد الطبيعية المهمة في البلدان مرتفعة الدخل وتزايد في العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. (عدد الاكتشافات)



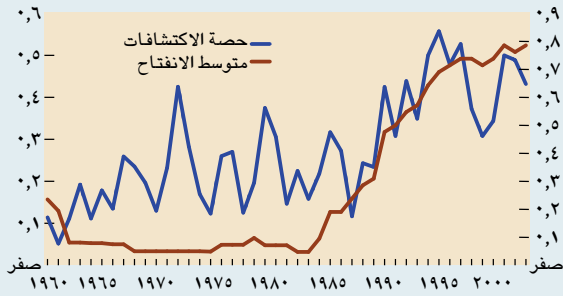
المصادر: اكتشافات النفط والغاز الطبيعي، مايك هورن، أحد الرؤساء السابقين للجمعية الأمريكية لعلماء الجيولوجيا البترولية؛ والاكتشافات المعدنية من مؤسسة MinEx الاستشارية. ملحوظة: تغطي البيانات الاكتشافات المصنفة باعتبارها مهمة، والتي يختلف حجمها حسب نوع المورد. تأتي الاكتشافات المهمة في المرتبة التالية بعد الاكتشافات العملاقة وفوق العملاقة (مرة في الجيل الواحد) من حيث الأهمية.

الرسم البياني ٢

الانفتاح أمام الاكتشافات الجديدة

هناك علاقة بين الانفتاح المتزايد في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية وحصتها في الاكتشافات الجديدة.

(مؤشر متوسط الانفتاح) (% من الاكتشافات الكبرى)



المصادر: Sachs and Warner (1995)؛ Wacziarg and Welch (2008).

ملحوظة: يعتبر البلد منفتحا إذا استوفى خمسة معايير (راجع الإطار ١)، فإذا استوفى المعايير، يحصل على درجة واحد وفقا لمؤشر Sachs and Warner. أما إذا لم يحدث ذلك، فإنه يحصل على درجة صفر. ويعكس الخط الأحمر المتجه إلى أعلى الزيادة المطردة في عدد البلدان التي تحصل على واحد. ويشمل الرسم البياني ١٢٨ اقتصادا من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

الماضي — وبالتالي تم اكتشاف قدر أقل من الأصول. لكن هذا الوضع يتغير الآن. فمقياس مدى التوجه نحو السوق الذي يستخدم حاليا على نطاق واسع (راجع الإطار ١) يشير إلى أن التحسن السريع الذي شهدته البيئة المؤسسية في العديد من الاقتصادات النامية خلال تسعينات القرن العشرين جاء متزامنا مع زيادة حصة اكتشافات النفط والموارد المعدنية في أمريكا اللاتينية وإفريقيا (انظر الرسم البياني ٢). كذلك يتضح من تطور بعض المبادئ مثل سيادة القانون (راجع الإطار ٢) في العقود الماضية حدوث تقارب بين الشمال والجنوب حيث اعتمد العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية المعايير السائدة بالفعل في «الشمال» (انظر الرسم البياني ٣).

وهناك شواهد واقعية قوية على وجود صلة بين تحسين المؤسسات وزيادة الاكتشافات عبر مختلف القارات وأنواع الموارد الطبيعية (انظر الجدول). فزيادة الاكتشافات بعد انفتاح البلدان على الاقتصاد العالمي غالبا ما تكون واضحة جدا. وعلى سبيل المثال، زادت الاكتشافات في بيرو بأكثر من أربعة أضعاف، وفي شيلي بمقدار ثلاثة أضعاف، وفي المكسيك بمقدار الضعف. ولم تحدث هذه الاكتشافات فقط عندما كانت أسعار السلع الأولية مرتفعة، بل أيضا عندما كانت أسعار السلع الأولية عند أدنى مستوياتها على الإطلاق.

الإطار ١

التوجه نحو السوق

لقياس التوجه نحو السوق، نستخدم بيانات من ١٢٣ بلدا حول مدى انفتاح الاقتصادات في الفترة بين عامي ١٩٥٠ و٢٠٠١. وقد تم تصميم المقياس لأول مرة في دراسة Sachs and Warner (1995) ثم تم توسيع نطاقه في دراسة Wacziarg and Welch (2008). وحتى يتم تصنيف بلد ما بأنه منفتح، يجب أن يستوفي خمسة معايير، وهي: أن يكون متوسط التعريف الجمركية على الواردات أقل من ٤٠٪؛ والأوتو الحواجز التجارية غير الجمركية على أكثر من ٤٠٪ من الواردات؛ وألا يكون النظام الاقتصادي اشتراكيا (حيث تمتلك الدولة معظم وسائل الإنتاج)؛ وألا تكون الدولة محتكرة للصادرات المهمة؛ وألا تتجاوز علاوة سعر العملة في السوق السوداء أكثر من ٢٠٪. فإذا استوفى بلد ما المعايير الخمسة جميعها في أي سنة، يتم تصنيفه على أنه بلد منفتح ويحصل على درجة مقدارها واحد. أما إذا لم يحدث ذلك، فإنه يحصل على درجة صفر.

كيلو متر مربع في البلدان المتقدمة وبلدان الأسواق الصاعدة الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وهو أكبر بكثير من قيمة الأصول المعروفة في إفريقيا التي تُقدر بنحو ٢٥ ألف دولار في متوسط الكيلو متر مربع (Collier, 2010; McKinsey Global Institute, 2013).

لكن من غير المحتمل أن يكون التباين في التكوينات الجيولوجية بين الاقتصادات المتقدمة والنامية هو السبب في مثل هذه الفروق في قيمة الأصول. والأرجح أن يكون الفرق راجعا في الغالب إلى زيادة عمليات التنقيب في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويتغير حجم الموارد المعروفة لدى البلدان والتي يمكن استخراجها من باطن الأرض كلما أدى الاستثمار في التنقيب إلى اكتشاف رواسب جديدة — وكلما أدت التكنولوجيا إلى زيادة حجم الرواسب التي يمكن استخراجها.

ويبدو أن التطورات التي حدثت على مدى العقود القليلة الماضية تؤكد صحة وجود رواسب عديدة لم تكتشف بعد في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. فقد جمعنا مجموعة من البيانات تغطي الاكتشافات الكبرى بين عامي ١٩٥٠ و٢٠١٢ في ١٢٨ بلدا لعدد ٣٣ موردا طبيعيا — منها النفط وخام المعادن والموارد المعدنية. ورغم أن العدد الإجمالي للاكتشافات السنوية ظل ثابتا إلى حد كبير على المستوى العالمي، فقد تغير مكان حدوث هذه الاكتشافات (انظر الرسم البياني ١). فقد تراوحت حصة البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من مجموع الاكتشافات بين ٣٧٪ و ٥٠٪ بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٨٩، لكنها لم تتجاوز ٢٦٪ في العقد الماضي، في حين زادت حصة كل من إفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية إلى الضعف وبلغت ١٧٪ و ٢٧٪ على الترتيب. وشهدت أمريكا اللاتينية معظم اكتشافات الموارد المعدنية والنفط في العقدين الماضيين. وترد البيانات المتعلقة باكتشافات النفط والغاز الطبيعي من مايك هورن، وهو رئيس سابق للجمعية الأمريكية لعلماء جيولوجيا البترول. أما البيانات المتعلقة بأهم الاكتشافات المعدنية فقد تم الحصول عليها من مؤسسة MinEx Consulting للاستشارات.

اكتشافات الموارد ومؤسساتها

من الممكن أن تسهم الفروق بين الاقتصادات المتقدمة والنامية من حيث جودة حقوق الملكية والاستقرار السياسي (أي البيئة المؤسسية) في تفسير انخفاض جهود التنقيب في الاقتصادات النامية نسبيا في

هناك جانبان لسيادة القانون (ICRG, 2015). الجانب الأول يتعلق بقوة ونزاهة النظام القانوني. والجانب الثاني يشمل مفهوم «النظام»، أي إلى أي مدى يتم اتباع القوانين. فقد يكون لدى بلد ما نظام قضائي عالي التصنيف لكن تصنيفه الإجمالي سيكون منخفضا إذا كان معدل الجريمة لديه مرتفعا جدا أو كان من المعتاد تجاهل المواطنين للقانون والإفلات من العقاب.

ازدهار السوق

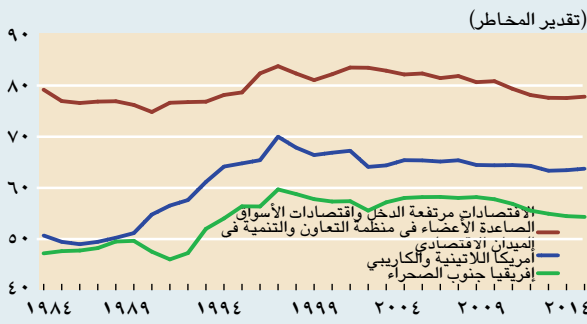
زادت اكتشافات الموارد الطبيعية في العديد من البلدان التي قامت بفتح اقتصاداتها لتصبح أكثر توجها نحو السوق

البلد	شيلي	غانا	إندونيسيا	المكسيك	بيرو
سنة الانفتاح الاقتصادي	١٩٧٦	١٩٨٥	١٩٧٠	١٩٨٦	١٩٩١
عدد الاكتشافات في السنوات العشرة السابقة للانفتاح	٥	صفر	٣	١٢	٥
عدد الاكتشافات في السنوات العشرة اللاحقة للانفتاح	١٥	٦	١٥	٢١	٢٣
الموارد الطبيعية الرئيسية	النحاس	النفط	متنوعة	متنوعة	الذهب، النحاس

المصادر: Sachs and Warner (1995) و Wazirang and Welch (2008). ملحوظة: يعتبر البلد منفتحا إذا استوفى المعايير الخمسة (راجع الإطار ١) التي تقيس مدى توجهه نحو السوق.

مخاطر أقل

في الفترة بين عامي ١٩٨٤ و ١٩٩٨، تحسن مستوى المخاطر السياسية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تحسنا ملحوظا مقارنة بالاقتصادات المتقدمة وظل ثابتا منذ ذلك الحين.



المصدر: International Country Risk Guide (2015).

ملحوظة: يقوم نظام تقدير المخاطر بتقييم مدى الاستقرار السياسي استنادا إلى عدد من العوامل، بما في ذلك الظروف الاجتماعية الاقتصادية والاستقرار الحكومي، وهيكل الاستثمار، والصراعات الداخلية، والصراعات الخارجية، والفساد، والتدخل العسكري في الحكم، والتوترات الدينية، والتوترات العرقية، والقانون والنظام، والمساءلة الديمقراطية، وجودة الجهاز البيروقراطي. ويتراوح تقدير المخاطر بين ١٠٠ (أقل قدر من المخاطر) وصفر (أكبر قدر من المخاطر).

ويتسق التحليل التجريبي مع توقعات نموذجنا ومع المعلومات الواقعية عن كل بلد على حدة. أي أن التوجه نحو السوق في بلد ما يرتبط بزيادة ذات دلالة إحصائية واقتصادية في احتمال اكتشاف الموارد. وفي جميع الحالات، وجدنا أن البلدان تكتشف المزيد من الموارد الطبيعية بعد أن تعتمد نظام المؤسسات القائمة على السوق، لا سيما عندما تقوم بتحسين مناخ الاستثمار وزيادة الاستقرار الحكومي — على سبيل المثال، عند رفع كفاءة العقود أو خفض مخاطر حالات المصادرة. وبالتالي فإن حجم الموارد المثبتة في بلد ما يتقرر إلى حد ما حسب مؤسسات هذا البلد.

ويشير تحليلنا إلى أنه إذا اعتمدت كل بلدان أمريكا اللاتينية وإفريقيا جنوب الصحراء في مؤسساتها مستوى جودة مماثل لمستوى جودة مؤسسات الولايات المتحدة، فإن عدد الاكتشافات سيزداد في جميع أنحاء العالم بنسبة ٢٥٪، مع ثبات العوامل الأخرى.

ويمكن للمؤسسات أن تؤثر على الاكتشافات في نواح كثيرة. فتعزيز سيادة القانون قد يقلل من المخاطر التي يراها المستثمرون الأجانب المحتملون، مما يجعلهم أكثر استعدادا للقيام بالاستثمارات طويلة الأجل المطلوبة عادة في مجال التنقيب عن الموارد واستخراجها. وقد يترتب على ذلك اعتماد مستوى أفضل من التكنولوجيا، إذا ما ترتب على رفع كفاءة العقود، مثلا، زيادة جاذبية احتمالات القيام باستثمارات مكلفة في مجال التكنولوجيا. ومن شأن التغييرات المؤسسية أن تؤدي إلى تحسين جودة القوى العاملة، ومن ثم التأثير على عدد الاكتشافات، إذا ما شجعت الاستثمارات العامة في التعليم. فجودة وعدد مدارس التعدين في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، تعتبر عنصرا أساسيا في العديد من اكتشافات الموارد الطبيعية في الولايات المتحدة في أواخر القرن التاسع عشر. لكننا لم نحاول تحديد أي من هذه العناصر كان أهم ما دفع المؤسسات الأفضل جودة إلى تعزيز عمليات التنقيب عن الموارد واستخراجها، وإنما قمنا فقط بتوثيق فكرة أن المؤسسات الأفضل جودة ترتبط بزيادة الاكتشافات وتنمية الموارد.

وقد خلص كثير من الباحثين، مثل مؤلفو دراسة Acemoglu, Johnson, and Robinson (2001)، إلى وجود علاقة وثيقة بين جودة

وقد أثبت الباحثون مثل مؤلفنا دراسة Cust and Harding (2014) أن المؤسسات لها أثر كبير على أعمال التنقيب على النفط والغاز. فتمكنوا من تحديد مدى تأثير الفروق بين المؤسسات في استغلال الرواسب النفطية على جانبي الحدود للبلد الواحد. حيث خلصوا إلى أن أعمال الحفر لاستخراج النفط تزيد بواقع الضعف على ذلك الجانب من الحدود حيث توجد مؤسسات أفضل، مقيسة مثلا بمستوى القيود على الإجراءات التنفيذية (والتي تبين أنها تحد من احتمالات المصادرة). لكن رغم اقتصار بحث Cust and Harding على النفط، فإن تحليلنا يشمل المعادن ونعتقد أننا أول من تمكن من توثيق التحول من الشمال إلى الجنوب في استخراج الموارد الطبيعية على المستوى العالمي، وهو ما يبدو واضحا بشكل خاص بالنسبة للمعادن.

ويعود تاريخ الدراسات النظرية بشأن استغلال واستكشاف الموارد الناضبة إلى ورقة أعدها «روبرت بينديك» وأثبت فيها كيفية تعظيم المخطط لقيمة المنافع الاجتماعية من استهلاك النفط، وكيفية تجديد قاعدة الاحتياطي من خلال التنقيب واكتشاف الحقول الجديدة (١٩٧٨). وقمنا بتوسيع نموذج «بينديك» لمراعاة قيام شركات متعددة الجنسيات بجانب كبير من أعمال التنقيب والتطوير بموجب عقود مع بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة أو الاقتصادات النامية. وإلى جانب تكلفة الاستخراج المادية التي تتحملها الشركات متعددة الجنسيات، فمن الممكن أيضا أن تواجه مخاطر سياسية ومشكلات مؤسسية أخرى غير موجودة في الشمال. وقد أدرجنا معامل «الضرائب» في نموذجنا لرصد التكاليف غير الموجودة في الشمال. وبالطبع، هناك عوامل أخرى تؤثر على التنقيب والاستخراج — مثل تكلفة الاكتشافات والطلب على الموارد الطبيعية. ولمعرفة مدى الواقعية في نموذجنا الذي يركز على المؤسسات، وضعنا التوقعات استنادا إلى النموذج واختبرناها مقارنة بمجموعة بيانات ١٢٨ بلدا. وأدرجنا البلد والسنة والموقع الجغرافي واستبعدنا أثر الصدمات العالمية المشتركة والتقدم التكنولوجي. ولمراعاة جودة المؤسسات، أدرجنا المقياس العام للتوجه نحو السوق والمذكور آنفا.

المؤسسات والتنمية الاقتصادية الكلية. ويدعم بحثنا هذه النتائج، على الأقل فيما يتعلق بأن تنمية الموارد جزءاً من التنمية الاقتصادية الكلية. وقد وجدنا دليلاً منهجياً على أن السياسات الموجهة نحو التحرير الاقتصادي و/أو تحسين المؤسسات تؤدي إلى اكتشافات كبرى للموارد الطبيعية مما يرفع مستوى الموارد المعروفة ويدفع هذه البلدان في نهاية المطاف نحو الأنشطة الاستخراجية.

ما الانعكاسات على الجنوب؟

من منظور السياسات، من المحتمل أن يكون للتحوّل من الشمال إلى الجنوب في مجال استغلال الموارد انعكاسات مهمة، ومفيدة غالباً، على فرائد الاقتصادات التي تم اكتشاف موارد طبيعية فيها مؤخراً. وفي الواقع، تؤدي هذه الاكتشافات إلى ارتفاع قائمة البلدان الغنية بالموارد. وتنبئ أيضاً بحدوث تطورات اقتصادية إيجابية. واكتشاف مناجم جديدة يعني زيادة الاستثمارات وفرص العمل، وخاصة في قطاع الموارد، وزيادة الإيرادات الحكومية، التي إذا أنفقت بشكل صحيح يمكن أن تؤدي إلى تحسن صحة ورفاهية الشعوب. وقد

اكتشاف مناجم جديدة يعني زيادة الاستثمارات وفرص العمل، وخاصة في قطاع الموارد، وزيادة الإيرادات الحكومية

عزز الإنتاج الجديد إنشاء طرق تجارية جديدة من أمريكا اللاتينية وإفريقيا إلى آسيا الصاعدة، مثل طريق الصين-غانا وطريق الصين-شيلي، مما ضاعف من حجم تجارة السلع الأولية وحدها على تلك الطرق بأكثر من ٢٠ مرة منذ تسعينات القرن الماضي. غير أن هذه الموارد التي تم اكتشافها مؤخراً تشكل تحديات أمام صناع السياسات في الاقتصادات النامية، ليس أقلها ضمان عدم إهدار البلدان لمواردها الطبيعية — وهو ما يسمى لعنة الموارد الطبيعية. ويجب إنفاق الدخل من اكتشافات الموارد الجديدة على الاستثمارات عالية الجودة التي تعزز النمو لضمان استفادة البلد بأكمله. وبينما هناك أهمية لزيادة معرفة السلطات بما يكمن في باطن الأرض، فمن المهم أيضاً أن تتفاوض مع الشركات متعددة الجنسيات بشأن التوصل إلى حل وسط بين تحفيز الاستكشافات وضمان استخدام الدخل من الموارد في تعزيز التنمية.

السيناريو الأسوأ غير محتمل

أدى التحسن التدريجي في جودة المؤسسات وما حدث خلال آخر ١٣ عاماً من ارتفاع في أسعار السلع الأولية إلى التكاليف على الموارد الطبيعية. غير أن الانخفاض الحاد في أسعار النفط والسلع الأولية الأخرى في الآونة الأخيرة سوف يضعف الحافز على فتح المناجم وحفر الحقول، مما سيغيّر التحوّل من الاكتشافات إلى إنتاج الموارد الطبيعية.

ومن منظور أوسع، نجد أنه في الوقت الذي كان الطلب على الموارد الطبيعية من الأسواق الصاعدة محركاً رئيسياً للتطورات التي شهدتها الأسواق العالمية للسلع الأولية مؤخراً، فقد ساهم التحسن في جودة المؤسسات في زيادة عرض هذه السلع وتنويع مصادرها. وتدحض النتائج التي خلص إليها بحثنا احتمال حدوث السيناريوهات الأسوأ مثل فرضية الذروة النفطية التي تنبأت بوصول الإنتاج العالمي للنفط إلى ذروته في عام ٢٠٠٠.

ومما لا شك فيه لم تقتصر زيادة أعمال التنقيب والتطوير على البلدان التي تحسنت مؤسساتها مؤخراً فحسب، بل استفاد الشمال أيضاً من التكنولوجيا الحديثة التي عززت أعمال التنقيب وساعدت على استخراج رواسب الموارد التي لم يكن بالإمكان استخراجها باستخدام الأساليب القديمة. وفي الواقع، يمكن أن يؤدي الاستثمار في التكنولوجيا إلى زيادة الموارد الطبيعية. فالتكنولوجيا الجديدة في الولايات المتحدة المعروفة بالتكنولوجيا غير التقليدية، على سبيل المثال، تسمح باستخراج النفط من التكوينات الصخرية الضيقة التي كان يعتقد سابقاً أنها غير صالحة للحفر. ونتيجة لذلك زاد إنتاج النفط في الولايات المتحدة زيادة كبيرة في الخمس سنوات الماضية. وتشير زيادة الإنتاج النفطي مجدداً في الولايات المتحدة إلى أن التكنولوجيا يمكنها التخفيف إلى حد ما من عملية التحوّل من الشمال إلى الجنوب في مجال استخراج الموارد، وذلك حسب كيفية ومكان تطبيقها. وبالتالي كلما واصل الجنوب دعم البيئة التي تشجع على الاستثمار، سوف يستمر تحول أعمال التنقيب عن الموارد واستخراجها إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ■

رابح أرزقي هو رئيس وحدة السلع الأولية في إدارة البحوث بصندوق النقد الدولي، ويشغل فريديريك فان در بلوغ منصب أستاذ الاقتصاد بجامعة أوكسفورد، ويعمل فريديريك توسكاني في منصب خبير اقتصادي في إدارة نصف الكرة الغربي بصندوق النقد الدولي.

يستند هذا المقال إلى ورقة العمل التي أعدها المؤلفون وتستصدر قريباً عن صندوق النقد الدولي بعنوان «Institutions Shifting Frontiers in Global Resource Extraction: The Role of»

المراجع:

- Acemoglu, Daron, Simon Johnson, and James A. Robinson, 2001, "The Colonial Origins of Comparative Development: An Empirical Investigation," *American Economic Review*, Vol. 91, No. 5, pp. 1369-401.
- Collier, Paul, 2010, *The Plundered Planet: Why We Must—And How We Can—Manage Nature for Global Prosperity* (Oxford, United Kingdom: Oxford University Press).
- Cust, James, and Torfinn Harding, 2014, "Institutions and the Location of Oil Exploration," *OxCarre Working Paper 127* (Oxford, United Kingdom: Oxford University Centre for the Analysis of Resource Rich Economies).
- International Country Risk Guide (ICRG), 2015, PRS Group (Syracuse, New York).
- McKinsey Global Institute, 2013, "Reverse the Curse: Maximizing the Potential of Resource-Driven Economies.
- O'Toole, Kathleen, 1997, "Economic Historians Ask: How Natural Were American Natural Resources?" *Stanford University News Service*. <http://news.stanford.edu/pr/96/961216minerals.html>
- Pindyck, Robert S., 1978, "The Optimal Exploration and Production of Nonrenewable Resources," *Journal of Political Economy*, Vol. 86, No. 5, pp. 841-61.
- Sachs, Jeffrey D., and Andrew Warner, 1995, "Economic Reform and the Process of Global Integration," *Brookings Papers on Economic Activity: 1, Economic Studies Program, Brookings Institution*, pp. 1-118.
- Wacziarg, Romain, and Karen Horn Welch, 2008, "Trade Liberalization and Growth: New Evidence," *World Bank Economic Review*, Vol. 22, No. 2, pp. 187-231.

خواطر محافظ
سابق لبنك
الاحتياطي الهندي
حول التواصل
الجماهيري

دوفوري سوباراو يعقد المؤتمر الصحفي لبنك الاحتياطي الهندي، مومباي، ٢٧ يناير ٢٠١٢.

الإشارات والضوضاء

دوفوري سوباراو

وبالمثل، عندما بدأ انهيار اليورو وشيكا، جاءت كلمات «ماريو دراغي» رئيس البنك المركزي الأوروبي الشهيرة في إبريل ٢٠١٢ بأن البنك المركزي سيفعل «كل ما بوسعه» فحققت نجاحا في المساعي لإنقاذ اليورو أكثر مما حققته كل مؤتمرات القمة المرهقة التي عقدها قادة بلدان منطقة اليورو، وكل اجتماعاتهم السرية الطارئة، وبياناتهم التوكيدية.

غير أن التأثير الإيجابي للتواصل الجماهيري لا يقتصر على أوقات الأزمات فحسب. فالتصور السائد حاليا هو أن زيادة الشفافية والتواصل الخارجي الفعال والتواصل الجماهيري الأكثر انفتاحا هي دائما ما صالح للبنوك المركزية.

تحديث السياسة النقدية

يتفاعل بنك الاحتياطي الهندي، كأى مؤسسة، بحساسية كبيرة تجاه مسؤوليته للتواصل مع الجمهور — دون أن يقتصر ذلك على السياسة النقدية وإنما فيما يتعلق بكامل نطاق صلاحياته الواسعة، التي تشمل تطورات السوق المالية، وإدارة القطاع الخارجي، والقضايا التنظيمية، وسك العملة وتوزيعها، والتنمية الاقتصادية.

وكان تقديم الإرشادات الاستشرافية بشأن السياسة النقدية بمثابة ابتكار مؤسسي كبير ومحفوف بالتحديات خلال فترة عملي. فالإرشادات الاستشرافية في جوهرها هي إشارة من البنك المركزي لصياغة التوقعات السوقية حول كيفية تحركه لمواجهة التطورات الاقتصادية الكلية المتغيرة، مما يسمح للأطراف المشاركة في السوق بإجراء التعديلات اللازمة.

من الأمور المبهجة لمن يشغل منصب محافظ البنك المركزي أن الأسواق تولي اهتماما بالغا بكل كلمة يقولها، فتتعامل مع كل مقطع لفظي وكل فرق في المعنى وكل رعشة في قسما الوجه باعتبارها إشارة موجهة للأسواق. ومن الأمور المزعجة لمن يشغل منصب محافظ البنك المركزي أن الأسواق تولي اهتماما بالغا بكل كلمة يقولها، فتتعامل مع كل مقطع لفظي وكل فرق في المعنى وكل إيماء باعتبارها إشارة موجهة للأسواق. وهذا يلخص تقريبا حقيقة الفرصة المتاحة والتحديات القائمة على حد سواء أمام البنوك المركزية في جهودها من أجل التواصل الجماهيري.

فقد اعتري جميع محافظو البنوك المركزية فعليا شعور بالزهو لوقع كلماتهم السحري أو انتابهم شعور بالندم على تداعيات بعض حالات سوء الفهم. ورغم أن الخبرة لها قيمتها فإنها لا تضمن عدم تفهم الأسواق ما تقوله على نحو مخالف لما تعتقد أنك ذكرته. وقد تعلمت ذلك بمرور الوقت — وفي بعض الأحيان بعد دفع الثمن. وهناك أمثلة قوية من أنحاء العالم على كيفية استفادة البنوك المركزية من قوة التواصل الجماهيري بغية تعزيز فعالية سياساتها. فبعد ساعات من هجمات ١١ سبتمبر الإرهابية على الولايات المتحدة في ٢٠٠١، أصدر البنك المركزي الأمريكي بيانا بسيطا جاء فيه ما يلي: «الجهاز الاحتياطي الفيدرالي مفتوح والعمل مستمر. وناذرة الخصم مفتوحة لتلبية احتياجات السيولة».

وكان لهاتين الجملتين العاديتين في ظاهرهما، بعد فترة وجيزة من وقوع الهجمات، أثر مطمئن بدرجة كبيرة على الأسواق المالية الأمريكية — والعالمية. فقد كان «الأثر الإعلاني» مدهشا.

وقد كانت الإرشادات الاستشرافية بشأن السياسة النقدية ولا تزال قضية مثيرة للجدل. فقد عقدنا مداوالات داخلية في بنك الاحتياطي عما إذا كان ينبغي لنا اعتماد هذه الممارسة. وأدركنا أنها ليست بالخيار الحميد تماما، لكننا قررنا المضي قدما باعتمادها لشعورنا بأن المزايا تفوق التكلفة — وخاصة مع استمرار أجواء عدم اليقين العالمية.

ورغم أن الإرشادات الاستشرافية في المعتاد تمثل فقرة قصيرة في وثيقة للسياسات مؤلفة من 6-8 صفحات، فإن صياغتها قد تكون اختصارا لمهارات التواصل الجماهيري. وإدراكا منا لوجود جهات صغيرة مهمتها الرئيسية هي التدقيق المفصل في هذا العدد القليل من الجمل والتعمق في دراستها بحثا عن رسائل مشفرة بين السطور، فقد أمضينا وقتا طويلا في مداوالات لاختيار الكلمات المناسبة، وأسلوب التعبير عنها، وما تحتمله من فروق طفيفة في المعنى.

وفي هذا السياق، اكتشفنا عدة تحديات متأصلة في تقديم الإرشادات الاستشرافية. فقد تبين لنا على سبيل المثال، أن إشارة البنك المركزي لكيفية التصرف المحتملة في المستقبل تتوقف على التطورات الاقتصادية. ولكن الأسواق غالبا ما تتجاهل المحاذير المتضمنة وتفسر هذه الإرشادات على أنها التزام لا يمكن الرجوع فيه. ونتيجة لذلك تجد أنها في وضع غير موات عندما لا تأتي الأمور حسب المتوقع. فعلى سبيل المثال، سبق أن ذكرنا في مراجعتنا للسياسة النقدية في شهري أكتوبر وديسمبر ٢٠١١ أن «دورة زيادات أسعار الفائدة بلغت ذروتها وأن أي إجراءات أخرى يرجح أن تتسبب في انعكاس الدورة». وقد تولد عن ذلك توقعات واسعة الانتشار بأنه سيتم خفض سعر الفائدة في اجتماع مراجعة السياسة في يناير ٢٠١٢، وهي توقعات لم تتحقق لأن التضخم لم يأخذ اتجاهها هبوطيا كما كان منتظرا. ورغم أن عدم اتخاذنا أي إجراءات كان متسقا مع الإرشادات، فإن الأسواق لم تكن متسامحة واعتقدت أننا أخلنا بالالتزام الذي قطعناه.

وبالإضافة إلى ذلك، عندما تخيم أجواء عدم اليقين على الأوضاع المالية، تصبح الأسواق راغبة أكثر من أي وقت مضى في الحصول على مزيد من الإرشادات وبدرجة أعلى من التحديد، ولكن هذا هو الوقت تماما الذي تتضاءل فيه قدرة البنوك المركزية على تلبية الطلب. ففي بيان السياسات لشهر نوفمبر ٢٠١٠ صرحنا بما يلي: «استنادا بصورة خالصة على الاتجاهات العامة الحالية للنمو والتضخم، يرى البنك الاحتياطي أن الاحتمالات منخفضة نسبيا لاتخاذ إجراءات أخرى على مستوى سعر الفائدة في المستقبل المباشر. غير أنه في عالم تكتنفه أجواء عدم اليقين، ينبغي أن نكون مستعدين للاستجابة على النحو الملائم للصدمات التي قد تنشأ من البيئة العالمية أو المحلية».

وكانت إرشاداتنا تشير إلى أجواء عدم اليقين السائدة محليا حول الأفاق الزراعية وآثارها على النمو والتضخم وإلى أجواء عدم اليقين خارجيا الناشئة عن أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو. ورأى كثير من المحللين أن هذه الإرشادات مفيدة — وخاصة الإشارة المرسله للأسواق باحتمال اتخاذ إجراء بشأن أسعار الفائدة إذا ما انحرفت النتائج الفعلية عن التوقعات؛ غير أن عددا قليلا منهم اعتبرها مبهمة جدا لدرجة تجعلها غير مفيدة.

ومع مواصلة التقدم في هذا المجال، أدركت أن الأسواق لا تحتاج للإرشادات فقط وإنما «إرشادات بشأن الإرشادات» — وبعبارة أخرى، تفسير للمقصود في الإرشادات. ولكن هذه المسألة فيها مجازفة، لأن الصياغة استغرقت جهدا كبيرا وقد تؤدي أي محاولات لزيادة التفسير إلى تشويه الرسالة.

وعلى سبيل المثال، في المؤتمر الإعلامي لما بعد جلسة مراجعة السياسة في أعقاب صدور إرشادات نوفمبر ٢٠١٠ المشار إليها أعلاه، دُفعت للإسهاب في توضيح معنى «المستقبل المباشر». فأجبت بأن المقصود بعبارة «المباشر» هو في حدود ثلاثة أشهر، مما يوحي، وإن

لم أقل ذلك صراحة، بأنه لن يكون هناك رفع لسعر الفائدة الأساسي خلال مراجعة منتصف ربع السنة في ديسمبر ٢٠١٠، التي كان متبقي على إجرائها ستة أسابيع، وأنه لن ينظر في رفع سعر الفائدة إلا في المراجعة ربع السنوية التالية للسياسات، بعد ثلاثة أشهر. وتسبب هذا التوضيح في إثارة الانتقادات بأن مهلة الثلاثة أشهر التي انطوت عليها الإرشادات كانت على قدر كبير من الوداعة لدرجة لا تتلاءم مع بياننا الصادر بشأن مخاطر حدوث التضخم. وكان بإمكاننا تجنب الانتقادات بالامتناع عن إصدار الإرشادات كلية، لكننا شعرنا بأهميتها حتى نواكب الممارسات المثلثي وأنها واجبتنا نحو الأسواق.

طريقة الكلام

رغم أن بنك الاحتياطي باشر في تحديث عملية صنع السياسة النقدية، فلا تزال التحديات التقليدية على مستوى التواصل الجماهيري قائمة. فما تقوله (أو لا تقوله) له أهميته، ولكن طريقة قوله أكثر أهمية.

ما تقوله (أو لا تقوله) له أهميته، ولكن طريقة قوله أكثر أهمية.

وفي ١٥ يوليو ٢٠١٣، خلال فترة المخاوف من تراجع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي عن سياسته النقدية الاستثنائية والمعروفة باسم «taper tantrum» — عندما تفاعلت الأسواق العالمية بصورة سيئة إزاء تلميحات بنك الاحتياطي الفيدرالي بأنه قد يرفع أسعار الفائدة — اتخذت إجراء استثنائيا برفع سعر الفائدة لمعالجة تطورات سعر الصرف قبل الموعد الاعتيادي المقرر للمراجعة ربع السنوية للسياسة. وأثار هذا القرار، لأسباب مفهومة، كثيرا من التعليقات والقدرة المعتاد من الشناء والانتقادات. وفي الموعد المقرر للمراجعة في ٣٠ يوليو، لم أجد مبررا للاستمرار في إجراءات تصحيح السياسة فأكدت ببساطة ضرورة تصحيح الاختلالات الهيكلية على المستوى المحلي لتحقيق الاستقرار في القطاع الخارجي.

وكان المؤتمر الإعلامي لما بعد جلسة مراجعة السياسة في ذلك المساء هو آخر مؤتمر إعلامي أعده بصفتي محافظا للبنك المركزي. وكنت أتطلع لهذا المؤتمر منذ فترة متوقعا أنه سيكون شبيها بحفل وداع. وبدلا من أن يكون جلسة للأسئلة والأجوبة الجادة حول قضايا مهمة، سينصب تركيزنا على استرجاع الذكريات عن فترة عملي لمدة خمس سنوات كمحافظ للبنك المركزي. ولكن، لم يكن مقدرا لذلك أن يتحقق.

فجاء السؤال الأول عما إذا كان سيتم إلغاء تدابير تشديد السياسة النقدية المتخذة لمعالجة تطورات سعر الصرف ومتى يحين موعد إلغائها. وكان الهدف من هذا الإجراء غير المعتاد هو ضغط السيولة في النظام المالي لكبح المضاربة على الروبية وإرسال إشارة قوية إلى السوق بعزم البنك الاحتياطي على الدفاع عن العملة. فأجبت بأن هذه التدابير مؤقتة وسيتم إلغاؤها بمجرد استعادة استقرار سعر الصرف، وأن البنك مدرك تماما للتكاليف الاقتصادية على المدى القصير من ضيق أوضاع السيولة ولكنني لست في وضع يسمح لي بالالتزام بإطار زمني لهذا الإلغاء. وكنت أهدف بهذا الرد إلى التخفيف من مخاوف السوق من أن سياسة تشديد السيولة سوف تخنق النمو الوليد في الاقتصاد في وقت تتزايد فيه المخاوف من التراجع السريع في النشاط الاقتصادي.

وقد تفاعل السوق على نحو بالغ السوء لإجابتي، فهبط سعر الروبية مقابل الدولار من ٥٩,٦٣ إلى ٦٠,٤٨ عند إقفال السوق في ذلك اليوم. وقد وجهت إلي انتقادات بأن إجابتي حملت نبرة اعتذار على قراري باستخدام السياسة النقدية للدفاع عن سعر الصرف.

وقال النقاد أن قلقي على النمو كان في غير محله في وقت كان السوق يتوقع من البنك الاحتياطي التركيز على سعر الصرف بغض النظر عن كل المشاغل الأخرى.

أدرك الآن أنني ربما كنت مذنباً بسوء التواصل الجماهيري. كان ينبغي أن أعرف أنه عندما تكون الروبية معرضة لمثل هذا القدر الكبير من الضغط، فإن اللهجة الحازمة والجازمة حول سعر

لا يحبذ أن يكون المرء أحيانا مباشرا أو صريحا أكثر من اللازم

الصرف أهم كثيرا من إعادة طمأنة الجمهور على النمو. وفي الوقت نفسه أصابتنى الحيرة بسبب رد فعل السوق، لأن إجابتي كادت تكون متطابقة مع البيان الذي أصدرناه في النسخة المطبوعة. وقد توافقت آراء كبار مستشاريي بأن الانتقادات بشأن «نبرة الاعتذار» لم تكن نابعة إلى حد كبير من فحوى إجابتي في حد ذاتها قدر ما كانت من تحليل فروق الكلام ولغة الجسد.

وحتى مع قرب انتهاء مدة عملي كمحافظ للبنك المركزي، لم أكن قد تعلمت بعد درسا مبتدئا في التواصل الجماهيري، أي أن الأسواق لا تأخذ ما يقوله المحافظ بقيمته الظاهرية. ولكنني على الأقل تعلمت أن أسعى لانتهاز أي فرصة لتمير بصورة عفوية إرشادات أو تصحيح لتفسيرات خاطئة في كلمات أو مقابلات غير رسمية! فقد استخدمت في اليوم التالي مؤتمرا هاتفيا مرثيا للمحللين لتصحيح هذا التفسير الخاطئ. وفي ردي على سؤال ذي صلة، أكدت «الالتزام الراسخ من جانب البنك الاحتياطي» باستقرار سعر الروبية وأضفت قائلا إنه في هذا السياق فإن مزايا استقرار الروبية تفوق أي تضحية بالنمو في الأجل القصير. وكان ذلك في مجمله متسقا مع ما قلته في المؤتمر الإعلامي في اليوم السابق، ولكن إعادة صياغته بهذه الطريقة نقل الرسالة بالطريقة التي كان السوق يرغب أن يسمعها. وقد صححت كذلك الفروق الطفيفة في التعبير. لقد ذكرت بالأمس أن هذه التدابير سيتم إلغاؤها عندما تصبح الروبية مستقرة. وقد أدخلت الآن تعديلا بسيطا على ما قلته لأؤكد أن هذه التدابير لن يتم إلغاؤها إلا عندما يكون هناك دليل مؤكد على استقرار الروبية. وربما جاءت نبرة هذا الرد حاسمة بالقدر الكافي. فقد جاء رد فعل السوق إيجابيا، وسرعان ما استعادت الروبية الخسارة التي سجلتها في اليوم السابق.

والتعلم هو مهمة لا نهاية لها. وقد استمر مسار تعليمي بشأن التواصل الجماهيري حتى قاربت مدة عملي على الانتهاء. فتعلمت، على سبيل المثال، أنه من غير المحبذ في بعض الأحيان أن أكون مباشرا أو صريحا أكثر من اللازم. ففي المؤتمر الصحفي لما بعد جلسة مراجعة السياسة في ٣٠ أكتوبر ٢٠١١ سئلت إن كان البنك الاحتياطي سوف يتدخل في سوق النقد الأجنبي لبناء الاحتياطيات، وأجبت مباشرة قائلا «كلا، لن نفعل ذلك». وما كان ينبغي لإجابتي أن تفاجئ أحدا أو تتسبب في حالة من القلق الشديد. فقد ذكرت أمرا واضحا للجميع، أنه في ظل سياسة البنك الاحتياطي المعلنة الحالية الوحيدة التي تستدعي التدخل في الصرف الأجنبي هي تقلب أسعار الصرف. غير أن الروبية تعرضت في اليوم التالي لضغط شديد، واعتبرني بعض المحللين مخطئا لصراحتي أكثر من اللازم وذكروا أنه مهما كان القصد من كلامي ما كان ينبغي أن أكون صريحا بهذه الدرجة الكبيرة.

وتعلمت أيضا، عدة مرات، أنه لا يوجد ما يعد تصريحاً غير رسمي فيما يقوله محافظ البنك المركزي. وعلى سبيل المثال، في منتصف يناير من عام ٢٠١٣ كنت أحدث في «معهد الإدارة الهندي» في

مدينة لاكناو، وكنت أشرح للطلبة كيف أن التوتر بين النمو والتضخم مبالغ فيه والسبب في ضرورة التضخم المنخفض والمنتظم لتحقيق النمو المستمر. ولم تكن تعليقاتي بهدف الإشارة للظروف الحاضرة، ولكن كان المقصود منها هو التعبير عن مدى صعوبة اتخاذ قرار بشأن إحدى قضايا السياسة المعقدة. ولكن الإعلام فسّر تعليقاتي على إنها إشارة لمزيد من التشديد في السياسة في الجولة التالية لمراجعة السياسة في نهاية شهر يناير، وانتشر هذا التفسير على كافة أجهزة نقل الأخبار لدى جميع وكالات الأنباء قبل أن أنتهي حتى من حديثي.

وأخيرا، تعلمت ضرورة صياغة رسائلتي لضمان تحقيق تغطية كاملة ودقيقة. فعلى سبيل المثال، في أحد المؤتمرات للمصرفيين، تركزت تعليقاتي على كفاءة الجهاز المصرفي الهندي وشملت عدة قضايا في هذا الشأن، بما في ذلك الكفاءة النسبية للبنوك العامة والخاصة؛ وإدارة أصولها والتزاماتها، ومعايير الائتمان وخدمة العملاء فيها؛ واستخدام التكنولوجيا. وفي إشارة عابرة، تحدثت عن هيكل رواتب رؤساء مجالس إدارة بنوك القطاع العام وقلت إنها تحتاج للمراجعة لاجتذاب أصحاب المواهب. ولكنني أصبت بدهشة بالغة لكيفية إظهار الإعلام كلامي وكأنني كرست الكلمة بالكامل لإبداء حسرتي على هيكل رواتب رؤساء بنوك القطاع العام وضرورة إصلاحه لرفع كفاءة الجهاز المصرفي الهندي. وجاءت المقالات الصحفية وتعليقات إبداء الآراء اللاحقة لتشمل تحليلا مقارنا مكثفا لهيكل رواتب كبار المسؤولين في البنوك العامة والخاصة والأجنبية. حتى أن بعض المحللين الإعلاميين أدرجوا الراتب الهزيل لمحافظ بنك الاحتياطي في جداول المقارنة التي أعدها. وبينما كان جانب كبير من هذه التقارير إيجابيا، إلا أنني أرى أن القضايا الأكبر المتعلقة بكفاءة الجهاز المصرفي كان ينبغي أن تتناولها التعليقات.

سجل أداء مختلط

خلال الأعوام الخمسة التي أمضيتها في بنك الاحتياطي حظيت بثناء كبير على دوري في إدخال الفكر المنفتح في مؤسسة متحفظة ومنغلقة كما حصلت على التقدير لدوري في زيادة درجة شفافية البنك وسرعة استجابته واستعداده للتشاور؛ ولأنني أنصت بقدر ما أتكلم؛ ولدوري في ترشيد وثائقنا المكتوبة وتبسيط لغة حديثنا. وعلى الجانب الآخر، تعرضت للنقد للظهور بمظهر المتشكك في قدرته والمتحفظ في الكلام بدلا من أقل لمن حولي مشاعر اليقين والثقة. ولأنني كنت أشرد بعيدا عن الرسالة المقصودة، ولصراحتي أكثر من اللازم وقلّة اللباقة. وقد حصلت على الثناء لأنني كنت أتكلم بلا تردد كما تعرضت للنقد لعدم الكلام بالقدر الكافي في الوقت المطلوب. وقد رأى بعض المحللين أنني لم أكن محافظ البنك المركزي المسيطر ومفطر الثقة في ذاته الذي تحترمه الأسواق؛ بينما رأى آخرون، في الواقع، أن تواضعي وشخصيتي البسيطة جعلاني أنال الاحترام وساعداني على التواصل الجماهيري الفعال. وسأتوقف عند هذا الحد. وأفقد حاليا أمورا كثيرة من عملي كمحافظ للبنك المركزي، ومنها أنه لم يعد بوسعي تحريك الأسواق بكلمة أقولها. وعلى نفس المستوى، هناك أمورا كثيرة أستمتع بها لأنني لست محافظا للبنك المركزي، ومنها أنني أستطيع أن أتحدث بحرية بلا أدنى خوف من تحريك الأسواق. ■

دوفوري سوباروا شغل منصب محافظ البنك الاحتياطي الهندي في الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٣. وتستند هذه المقالة إلى أحد فصول كتابه الذي يصدر قريبا وعنوانه «Who Moved My Interest Rate?».

إتاحة الفرصة لمزيد من عدم المساواة

ديفيد فورسييري وبراكاش لونغاني

**إزالة القيود
على التدفقات
الرأسمالية في
البلدان غالبا ما
يعقبها تفاقم
أوجه عدم
المساواة.**

لكثيرين في الاقتصاد المعني، لا سيما غير الأثرياء. ويؤثر التحرير أيضا على القوة التفاوضية النسبية للشركات والعاملين (أي رأس المال والعمل على الترتيب في لغة خبراء الاقتصاد) نظرا لأن رأس المال أقدر عموما على الانتقال عبر حدود البلدان بسهولة أكبر مقارنة بعنصر العمل. والقدرة على نقل عمليات الإنتاج إلى الخارج تشكل تهديدا يحد من القوة التفاوضية للعاملين ومن نصيب العاملين في الدخل.

وبدراسة تأثير تحرير حساب رأس المال على توزيع الدخل، توصلنا إلى أنه عقب اتخاذ بلد ما لخطوات نحو تحرير حساب رأس المال، فإنها تشهد زيادة في عدم المساواة في الدخل بين مواطنيها (دراسة Furceri and Loungani, 2015). ويكون التأثير أكبر إذا تبعت هذا التحرير أزمة مالية، وفي البلدان ذات القطاعات المالية الأقل تطورا. أي البلدان التي تكون مؤسساتها المالية صغيرة وخدماتها لا تصل إلا إلى عدد محدود من المواطنين. وتوصلنا أيضا إلى أن نصيب العمال في الدخل يتراجع في أعقاب تحرير حساب رأس المال. لذلك فإن تحرير حساب رأس المال، مثله مثل تحرير التجارة، قد يؤدي إلى فوز البعض وخسارة البعض الآخر. غير أن تأثير التجارة على التوزيع كان موضوع دراسة لفترة طويلة من جانب خبراء الاقتصاد، في حين أن الآثار التوزيعية لانفتاح حساب رأس المال قد بدأ تحليلها للتو.

في يونيو ١٩٧٩، أقدمت مارغريت تاتشر بعد فترة وجيزة من فوزها بانتخابات مهمة شكلت نقطة تحول كبيرة على إزالة جميع القيود المفروضة على «القدرة على انتقال الأموال إلى ومن» المملكة المتحدة، وهو الأمر الذي اعتبره بعض مؤيديها «أحد أفضل إنجازاتها وأكثرها تأثيرا على الإطلاق» (دراسة Heath, 2015). وكتبت جريدة التلغراف أنه في «العصور المظلمة الاقتصادية في سبعينات القرن الماضي»، كان على مواطني المملكة المتحدة أن «ينسوا إمكانية شراء أي ممتلكات بالخارج أو شراء أسهم أجنبية أو الإنفاق على عطلات بالخارج... وكان لذلك تأثير مدمر على الاقتصاد: فقد عزفت الشركات عن الاستثمار في المملكة المتحدة نظرا لأنه كان من الصعب حتى على تلك الشركات أن تعيد أموالها إلى بلدانها الأم». وألغت تاتشر «جميع هذه القواعد غير المنطقية وحررت حساب رأس المال البريطاني».

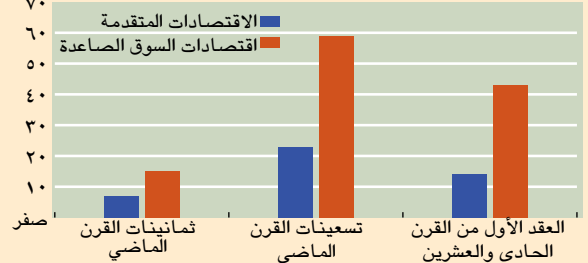
ولكن منتقدي تاتشر كان لهم رأي مختلف. فقد اعتبروا نفس هذا التحرير على أنه بداية اتجاه عالمي «ثبت أن له مساوئ شديدة...» (دراسة Schiffrin, 2016). ففي رأيهم أنه في حين تتيح حرية حركة رأس المال عبر حدود البلدان مزايا عديدة من الناحية النظرية، فإن التحرير غالبا ما يؤدي عمليا إلى تقلبات اقتصادية وأزمات مالية. ويؤدي ذلك بدوره إلى تداعيات عكسية بالنسبة

الشكل البياني ١

تحول جماعي

قامت بلدان عديدة في السنوات الأخيرة بتحرير حساب رأس المال — أي إلغاء القواعد المنظمة لتدفقات الأموال إلى اقتصاداتها وخارجها.

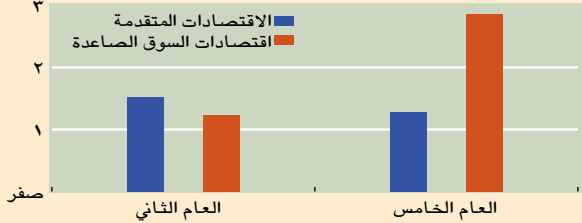
(عدد حالات التحرير)



المصدر: دراسة Furceri and Loungani (2015).

الشكل البياني ٢
أخبار سيئة لاحقة

إلغاء القواعد المنظمة لتدفقات رأس المال إلى بلد ما وخارجها غالبا ما تبعته زيادة في عدم المساواة في توزيع الدخل. (التغير في مؤشر جيني، %)



المصدر: دراسة Furceri and Loungani (2015).

ملحوظة: معامل جيني هو مؤشر يقيس عدم المساواة في توزيع الدخل. وإذا كانت قيمة المؤشر صغرا، يدل ذلك على أن الدخل موزع بالتساوي داخل البلد المعني، وإذا كانت قيمته ١٠٠، يدل ذلك على أن شخصا واحدا يملك الدخل بالكامل. وتغطي البيانات الفترة ١٩٧٠-٢٠١٠.

تشجيع التحرير

خلال الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي في أكتوبر ١٩٩٧ في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، عرض الصندوق الأسباب التي يرى من أجلها ضرورة استمرار البلدان في التقدم نحو التحرير الكامل لحساب رأس المال — أي إزالة القيود المفروضة على انتقال الأموال إلى البلدان وخارجها. ووصف ستانلي فيشر، وكان النائب الأول للمدير العام في ذلك الوقت، التحرير بأنه «خطوة لا مفر منها على طريق التنمية لا يمكن تجنبها وينبغي الترحيب بها». وأشار

تحرير حساب رأس المال، مثله مثل
تحرير التجارة، قد يؤدي إلى فوز
البعض وخسارة البعض الآخر.

فيشر الذي يشغل حاليا منصب نائب رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي إلى أن التحرير يضمن «للمواطنين والحكومات القدرة على الاقتراض والإقراض بشروط مواتية، وتزداد كفاءة الأسواق المالية المحلية نتيجة استحداث التكنولوجيات المالية المتقدمة، مما يؤدي إلى توزيع المدخرات والاستثمارات بشكل أفضل» (دراسة Fischer, 1998). ورغم اعتراف فيشر بأن التحرير «يجعل الاقتصاد أكثر عرضة للتأثر بالتغيرات في مشاعر المستثمرين (في الأسواق)»، فقد أشار إلى أن المزايا المحتملة لتحرير حساب رأس المال تفوق المساوي.

وقامت حكومات عديدة اقتناعا منها بحسابات مماثلة بتخفيف القيود على تدفقات رأس المال الأجنبية. وأعقبته الإجراءات التي اتخذتها تاتشر إجراءات مماثلة في ألمانيا عام ١٩٨٤ وبلدان أوروبية أخرى خلال العقد اللاحق. وكانت شيلي من أول اقتصادات السوق الصاعدة التي حررت حسابها الرأسمالي، وتبعته عدة بلدان أخرى في أمريكا اللاتينية خلال تسعينات القرن الماضي ومن بعدها اقتصادات السوق الصاعدة في آسيا.

وقد ازداد الإقبال على تحرير حساب رأس المال. فوفقا لأحد مؤشرات انفتاح حساب رأس المال الذي تم حسابه بناء على تقارير سنوية صادرة عن صندوق النقد الدولي بشأن المعاملات المالية عبر الحدود (تقارير متنوعة صادرة عن الصندوق)، زاد عدد البلدان زيادة

طردية، مما يدل على أنه تم رفع القيود المفروضة على المعاملات عبر الحدود تدريجيا.

وقد ركزنا على الفترات التي شهدت تغيرات كبيرة في هذا المؤشر، نظرا لأن هذه الفترات تعكس على الأرجح السياسات التي عمدت الحكومات إلى تطبيقها بغرض تحرير حساب رأس المال. ووفقا لهذا المعيار، زادت موجة تحرير حساب رأس المال خلال تسعينات القرن الماضي التي شهدت حوالي ٢٣ فترة من التغيرات الكبيرة في الاقتصادات المتقدمة و٥٨ فترة في اقتصادات السوق الصاعدة (انظر الشكل البياني ١). وأغلب اقتصادات السوق الصاعدة فرضت في بدايتها بالطبع مزيدا من القيود على حسابات رأس مالها، وتظل بالتالي حتى بعد اتخاذها خطوات نحو التحرير أقل انفتاحا في المتوسط مقارنة بالاقتصادات المتقدمة.

التحرير وعدم المساواة

فترات تحرير حساب رأس المال تلك أعقبها تفاقم عدم المساواة في توزيع الدخل. ومن أكثر مؤشرات عدم المساواة استخداما هو معامل جيني الذي يساوي صغرا إذا كان الدخل موزعا بالتساوي داخل بلد ما ويساوي ١٠٠ إذا كان الدخل بالكامل موجه إلى شخص واحد. ويرتفع معامل جيني — أي يزداد عدم المساواة بعبارة أخرى — في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات السوق الصاعدة على حد سواء عقب تحرير حساب رأس المال. والتأثير في الأجل القصير متماثل في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات السوق الصاعدة، ولكن الأسواق الصاعدة تشهد مزيدا من عدم المساواة في الأجل المتوسط بعد مرور خمس سنوات (الشكل البياني ٢).

وحجم هذه الآثار ملحوظ. فمؤشر جيني يتغير ببطء بمرور الوقت: فالانحراف المعياري للتغيرات في معامل جيني يساوي ٢٪ (أي في ٧٠٪ تقريبا من الأحيان، عندما يتغير معامل جيني تصبح قيمته أقل من ٢٪). وبالتالي فإن الآثار الموضحة في الشكل البياني ٢ تتجاوز كثيرا مقدار الانحراف المعياري، أي أنه يمكننا القول ببساطة إن فترات تحرير حساب رأس المال من شأنها أن تؤدي إلى زيادة كبيرة في عدم المساواة.

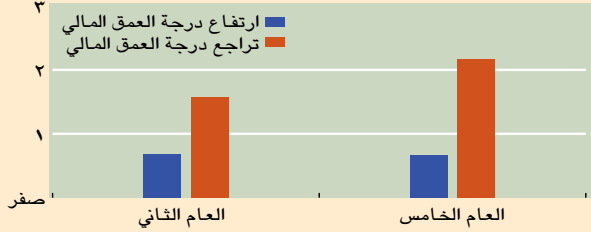
وتأثير تحرير حساب رأس المال ثابت حتى بعد مراعاة تأثير عدد من محددات عدم المساواة الأخرى — مثل الانفتاح التجاري والتغير في حجم الحكومة وتنظيم أسواق المنتجات والعمل والائتمان.

الشكل البياني ٤

زيادة العمق أفضل

البلدان التي تزداد فيها درجة العمق المالي تشهد زيادة أقل في عدم المساواة عقب تحرير حساب رأس المال مقارنة بالبلدان ذات النظم المالية الأقل تطوراً.

(التغير في معامل جيني، %)



المصدر: دراسة (2015) Furceri and Loungani.

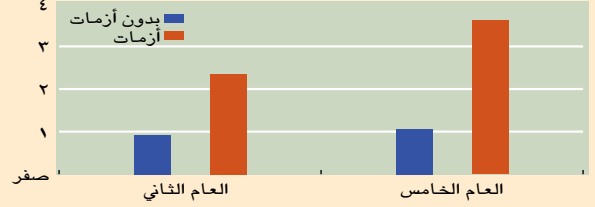
ملحوظة: معامل جيني هو مؤشر يقيس عدم المساواة في توزيع الدخل. وإذا كانت قيمة المؤشر صفراً، يدل ذلك على أن الدخل موزع بالتساوي داخل البلد المعني، وإذا كانت قيمته ١٠٠، يدل ذلك على أن شخصاً واحداً يملك الدخل بالكامل. وتغطي البيانات الفترة ١٩٧٠-٢٠١٠.

الشكل البياني ٣

آثار متفاقمة بفعل الأزمة

في حالة وقوع أزمة مالية عقب تحرير حساب رأس المال، تكون الزيادة في عدم المساواة أكبر مقارنة بالحالات التي لا تشهد أزمات لاحقة.

(التغير في معامل جيني، %)



المصدر: دراسة (2015) Furceri and Loungani. ملحوظة: معامل جيني هو مؤشر يقيس عدم المساواة في توزيع الدخل. وإذا كانت قيمة المؤشر صفراً، يدل ذلك على أن الدخل موزع بالتساوي داخل البلد المعني، وإذا كانت قيمته ١٠٠، يدل ذلك على أن شخصاً واحداً يملك الدخل بالكامل. ومصطلح «الأزمة المالية» هو مصطلح واسع النطاق يستخدم في وصف الحالات التي تتراجع فيها قيمة الأصول المالية، مثل الأسهم والسندات، أو تتأثر سلامة المؤسسات المالية بشكل حاد وسريع. وتغطي البيانات الفترة ١٩٧٠-٢٠١٠.

وبذلك تشير الشواهد إلى أن تحرير حساب رأس المال يؤدي إذا جاء مصحوباً بأزمة مالية إلى تأثير كبير على عدم المساواة. وتجدر الإشارة إلى أن الأزمات المالية لا تؤدي جميعها إلى زيادة عدم المساواة نظراً لوجود تأثيرات موازنة (دراسة Otter-Robe and Podpiera, 2013). فمن ناحية، قد تحد الأزمات المالية من عدم المساواة لأن الإفلاس وتراجع أسعار الأسهم عادة ما يكون لهما تأثير أكبر على الأثرياء. ومن ناحية أخرى، فإن الأزمات المالية التي تصاحبها حالات ركود طويلة قد يكون لها تأثير سلبي أكبر كثيراً على الفقراء مما يزيد من عدم المساواة.

ويختلف تأثير التحرير على عدم المساواة أيضاً باختلاف درجة العمق والإدماج الماليين. وقد قمنا بفصل البلدان ذات الأسواق المالية غير العميقة للغاية عن البلدان الأخرى باستخدام مؤشر مركب أعده مركز فريزر البحثي بكندا. وفي الأجل المتوسط، يزيد عدم المساواة بأكثر من ٢٪ في البلدان التي تقل فيها درجة العمق المالي، وتمثل هذه النسبة أربعة أضعاف الزيادة في البلدان التي تزيد فيها درجة العمق المالي (انظر الشكل البياني ٤).

تراجع نصيب العمالة في الدخل

وفقاً لنموذج المنافسة الكاملة النظري، كل عامل من عوامل الإنتاج — رأس المال والعمل — تتم مكافأته على نحو عادل حسب مساهمته في أرباح الشركة. ولكن إن أردنا وصفاً أكثر واقعية للعالم، فقد نصفه بأنه عالم المنافسة غير الكاملة، حيث يكون تقسيم كعكة الاقتصاد غير معتمد فحسب على المساهمات النسبية لرأس المال والعمل في النتائج المحققة، ولكن على القوة التفاوضية لكل منهما. وأشار رودريك في كتاب له بعنوان *Has Globalization Gone Too Far?* صدر عام ١٩٩٧ إلى أن تحرير حساب رأس المال يؤدي إلى ميل ميزان القوة نحو كفة رأس المال، نظراً لأنه الأقدر بين عوامل الإنتاج على الانتقال. فنظراً لأن الشركات قادرة على نقل عملياتها إلى الخارج، قد يحد ذلك من القوة التفاوضية للعاملين وقد يخسرون بالتالي جزءاً من نصيبهم في الدخل.

وتشير الشواهد إلى تراجع واضح في نصيب العمالة من الدخل عقب تحرير حساب رأس المال (انظر الشكل البياني ٥). وبالنسبة للتأثير متوسط الأجل تحديداً، والذي يمكن تقديره على أدق مقارنة

ولكن لماذا يؤدي التحرير إلى عدم المساواة؟ يوجد سببان محتملان. أولاً، وكما جاء على لسان فيشر نفسه، يمكن أن يكون الانفتاح أمام التدفقات الرأسمالية الأجنبية مصدراً للتقلبات — نظراً لأن التدفقات الرأسمالية الداخلة الضخمة تعقبها تدفقات رأسمالية خارجة والعكس صحيح. ويصر منتقدو التحرير على أن هذه التقلبات تؤدي إلى أزمة. فقد أشار داني رودريك على سبيل المثال إلى أنه في عام ١٩٩٦ وردت تدفقات رأسمالية بقيمة ١٠٠ مليار دولار أمريكي تقريباً إلى ٥ اقتصادات في آسيا أعقبها تدفقات خارجة بقيمة تزيد على ١٠ مليارات دولار أمريكي في العام التالي في الاقتصادات نفسها.

وكتب رودريك أن ثلاثة من تلك الاقتصادات (إندونيسيا وكوريا وتايلاند) «وقعت بالتالي في أزمة اقتصادية حادة» (١٩٩٨). وفي رأي رودريك أن هذا ليس «حدثاً منفصلاً» وأن «دورات الانتعاش والكساد ليست نتيجة ثانوية للتدفقات الرأسمالية الدولية أو أحد جوانبها السلبية غير المؤثرة، بل إنها هي التأثير الأهم لتلك التدفقات».

وثانياً، من المفترض من الناحية النظرية أن يؤدي التحرير إلى زيادة توافر مصادر رأس المال أمام المقترضين المحليين. ولكن في الواقع العملي قد يكون لقوة المؤسسات المالية المحلية دور كبير في تحديد مدى إمكانية تحقق هذا الأمر. ولكن في بلدان عديدة، لا تقدم المؤسسات المالية مجموعة كبيرة من الخدمات، ولا يتوافر الائتمان لأعداد كبيرة من الناس (راجع دراسة Sahay and others, 2015). وفي هذه الظروف، قد يؤدي التحرير إلى تحيز في توفير الموارد المالية نحو الأكثر ثراء مما يزيد من عدم المساواة.

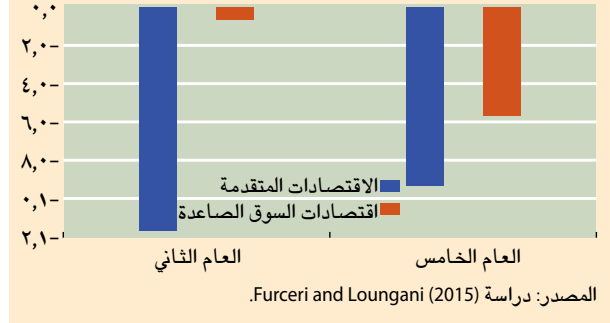
وقد وجدنا شواهد على صحة هذين السببين: حيث يزداد تأثير التحرير عندما تعقبه أزمة وفي البلدان حيث يقل العمق والإدماج الماليين.

ولدراسة السبب الأول، قمنا بفصل الحالات التي أعقبت تحرير حساب رأس المال فيها أزمات مالية عن الحالات التي لم تشهد أزمات لاحقة للتحرير. ويختلف تأثير الانفتاح على عدم المساواة اختلافاً كبيراً بين الحالتين كما يتضح من الشكل البياني ٣. وتحديداً، زاد عدم المساواة في الأجل المتوسط بنسبة ٣,٥٪ في الحالات التي وقعت فيها أزمات، وبنسبة ١٪ في الحالات التي لم تقع فيها أزمات لاحقة للانفتاح.

الشكل البياني ٥

خسائر العمالة

في أعقاب التحرير المالي، يتراجع نصيب العمالة من الدخل بدرجة أكبر في الاقتصادات المتقدمة منها في اقتصادات السوق الصاعدة. (التغير في نصيب العمالة من الدخل القومي، %)



المصدر: دراسة Furceri and Loungani (2015).

بالآثار قصيرة الأجل، يتراجع نصيب العمالة بمقدار نقطة مئوية تقريبا في الاقتصادات المتقدمة ٠,٦ نقطة مئوية تقريبا في اقتصادات السوق الصاعدة. وكما كان الحال مع مؤشر جيني لعدم المساواة، فإن هذه الآثار كبيرة أيضا. فالانحراف المعياري للتغيرات في نصيب العمالة يساوي ٢,٢٥ نقطة مئوية (أي في ٧٠٪ تقريبا من الأحيان، عندما يتغير نصيب العمالة تصبح قيمته أقل من ٢,٢٥ نقطة مئوية). وبالتالي فإن تحرير حساب رأس المال تترتب عليه انخفاضات كبيرة في أنصبة العمالة.

تحرير حساب رأس المال تصاحبه انخفاضات كبيرة في أنصبة العمالة.

وأثر فقدان القوة التفاوضية قد يكون أشد وطأة في حالة العاملين في الاقتصادات المتقدمة مقارنة بالعاملين في اقتصادات السوق الصاعدة، وذلك لسببين. أولا، الشركات في الاقتصادات المتقدمة قد تكون تهديداتها بالانتقال إلى الخارج أكثر مصداقية — إلى البلدان التي يقل فيها مستوى الأجور. وثانيا، يعد رأس المال عنصرا نادرا مقارنة بعنصر العمل في العديد من اقتصادات السوق الصاعدة. ووصول رأس المال الاستثماري الأجنبي من شأنه زيادة الطلب على عنصر العمل، مما يخفف من بعض الآثار الناجمة عن التغير النسبي في القوة التفاوضية نتيجة انفتاح حساب رأس المال.

التقدم بحذر

مزايًا تحرير الحساب الجاري التي أشار إليها فيشر منذ عقدين من الزمان تقريبا لا تزال تتردد في مؤلفات الصندوق، ولكن مع زيادة التأكيد على توخي الحذر (دراسة Ostry and others, 2011). وفي رأي مؤسسة صندوق النقد الدولي (دراسة IMF, 2012) أن التحرير يتيح للشركات المحلية فرصة الاستفادة من رؤوس الأموال الأجنبية، وغالبا من التكنولوجيا التي تنتقل معها — من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة. كذلك يتيح التحرير للمدخرين المحليين الاستثمار في أصول خارج بلدانهم. وفي الوقت نفسه، يقر صندوق النقد الدولي بأن التدفقات الرأسمالية قد تصاحبها تقلبات وقد تمثل خطرا على الاستقرار المالي — لا سيما بسبب حجمها الكبير بالنسبة إلى الأسواق المحلية. وتخلص الدراسة إلى أن «تحرير التدفقات الرأسمالية

قد يكون أكثر فائدة وأقل إثارة للمخاطر عموما إذا كانت البلدان قد وصلت إلى مستوى أو حد معين من التطور المالي والمؤسسي». وأصبحت البلدان أيضا أكثر قبولا لتدابير إدارة التدفقات الرأسمالية (التي عادة ما يطلق عليها اسم «الضوابط الرأسمالية») لمواجهة تقلبات التدفقات الرأسمالية (دراسة Ostry and others, 2010).

وقد توصلنا إلى وجود سبب إضافي لاتباع منهج حذر في تحرير حساب رأس المال. فالبلدان التي يمثل الحد من عدم المساواة أحد أهدافها المهمة على مستوى السياسات قد يتعين عليها تصميم عملية التحرير على نحو يضمن التوازن بين هذا الاعتبار ومزايا زيادة الإنتاجية والنمو. وتوصلنا أيضا إلى أن تأثير التحرير على عدم المساواة يكون أقل ما يكون في البلدان التي تكون على درجة أعلى من التطور المالي أو التي لا تشهد أزمات مالية في أعقاب التحرير. ويؤيد ذلك الرأي القائل بأن نسبة مزايا التحرير إلى مساوئه أعلى في البلدان التي تتجاوز مستوى معين من التطور المالي والبلدان التي عززت التنظيم المالي بدرجة كافية قبل تحرير حساب رأس المال. وفي هذه الحالات، تكون إمكانية تحقق المزايا المتوقعة على جانب النمو أكبر ومخاطر الأزمات أقل وكذلك الآثار السلبية على توزيع الدخل — من حيث زيادة عدم المساواة وتراجع نصيب العمالة في الدخل — أقل. ■

ديفيد فورسييري اقتصادي وبراكاش لونغاني رئيس قسم، وكلاهما من إدارة البحوث في صندوق النقد الدولي.

المراجع:

Fischer, Stanley, "Capital-Account Liberalization and the Role of the IMF," 1998, in Essays in International Finance No. 207, Princeton University International Finance Section (Princeton, New Jersey).

Furceri, Davide, and Prakash Loungani, 2015, "Capital Account Liberalization and Inequality," IMF Working Paper 15/243 (Washington).

Heath, Allister, 2015, "A Return to Capital Controls Would Be a Disaster for All of Us," The Telegraph, February 20.

International Monetary Fund (IMF), 2012, "The Liberalization and Management of Capital Flows: An Institutional View" (Washington).

—, various, Annual Report on Exchange Arrangements and Exchange Restrictions (Washington).

Ostry, Jonathan D., Atish R. Ghosh, Karl Habermeier, Marcos Chamon, Mahvash S. Qureshi, and Dennis B.S. Reinhardt, 2010, "Capital Inflows: The Role of Controls," IMF Staff Position Note 10/04 (Washington: International Monetary Fund).

Ostry, Jonathan, and others, 2011, "Managing Capital Inflows: What Tools to Use?" IMF Staff Discussion Note 11/06 (Washington: International Monetary Fund).

Oster-Robe, Inci, and Anca Maria Podpiera, 2013, "The Social Impact of Financial Crises: Evidence from the Global Financial Crisis," World Bank Policy Research Working Paper 6703 (Washington).

Rodrik, Dani, 1997, "Has Globalization Gone Too Far?" Peterson Institute for International Economics paper (Washington).

—, 1998, "Who Needs Capital-Account Convertibility?" in Essays in International Finance No. 207, Princeton University International Finance Section (Princeton, New Jersey).

Sahay, Ratna, and others, 2015, "Financial Inclusion: Can It Meet Multiple Macroeconomic Goals?" IMF Staff Discussion Note 15/17 (Washington).

Schiffirin, Anya, 2016 "Capital Controls" (New York: Initiative for Policy Dialogue).

اضطرابات التجارة

إرساء السفينة العملاقة بنجامين فرانكلين في ميناء لوس أنجلوس، سان بيدرو، كاليفورنيا، الولايات المتحدة

كريستينا كونستانتينسكو، وأديتيا ماتو، وميشيل روتا

انتقال الصين إلى
مسار جديد للنمو
يسهم في تقلبات
التجارة اليوم
وسيشكل فرصا
تجارية غدا

عانت الشركات المصنعة (وخاصة في شرق آسيا) من انخفاض كبير في كميات الصادرات لكنها تتعافى الآن؛ كما عانى منتجو السلع الأساسية في المقام الأول من انخفاض أسعار الصادرات الذي لا يزال مستمرا؛ بينما استفاد مصدرو الخدمات على نحو يمكن أن ينبئ بفرص في المستقبل.

عام غريب جدا

بعد فترة من النمو التجاري المنخفض وإن كان مستمرا إلى حد ما، تشير البيانات الأولية لعام ٢٠١٥ إلى حدوث انكماش مفاجئ في حجم التجارة بحوالي ٣٪ على أساس ربع سنوي مقارنة في النصف الأول من العام (انظر الرسم البياني ١). وفي الربع الثالث من عام ٢٠١٥، يبدو النمو موجبا مرة أخرى وإن كان أضعف مقارنة بالنصف الثاني من عام ٢٠١٤. وتركز الانكماش والانتعاش الجزئي في اقتصادات الأسواق الصاعدة.

ويبدو أن آسيا الصاعدة، التي تستحوذ على أكثر من ربع التجارة العالمية، قد أصبحت مركز الانكماش التجاري والانتعاش الأولي في عام ٢٠١٥. فوفقا للأرقام الأولية، انخفضت واردات آسيا الصاعدة في النصف الأول من عام ٢٠١٥ بنسبة ١٠٪، وهو ما يمثل ٩٠٪ تقريبا من الانكماش في حجم الواردات العالمية. وشهدت الصين وحدها انكماشًا في حجم

التجارة العالمية لغزا

أصبحت

في الأونة الأخيرة. ففي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وخاصة عقب مرحلة الركود الكبير، تباطأ معدل نمو التجارة باستمرار مقارنة بمعدل نمو إجمالي الناتج المحلي. ويبدو أن عام ٢٠١٥ قد أضاف بعدا جديدا، وهو: التقلب. فالبيانات المتاحة تشير إلى انكماش التجارة العالمية بشكل حاد في النصف الأول من العام قبل أن تبدأ في النمو مرة أخرى، وإن كان ببطء.

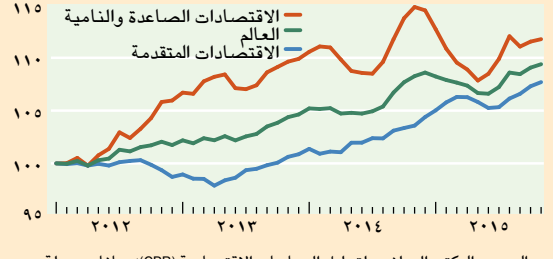
وفي مقال سابق («تباطؤ النشاط التجاري»، في عدد ديسمبر ٢٠١٤ من مجلة التمويل والتنمية)، درسنا العوامل الدورية والهيكلية وراء تباطؤ التجارة العالمية، وهي: ضعف الطلب، وسلاسل القيمة الناضجة، وتباطؤ مسيرة تحرير التجارة مقارنة بتسعينات القرن العشرين. ولا تزال هذه القوى مؤثرة وساهمت في ضعف نمو التجارة العالمية في عام ٢٠١٥.

وقد تعكس التقلبات التجارية في عام ٢٠١٥ الاضطرابات التي وقعت مع انتقال الصين إلى مسار جديد للنمو أكثر بطئا وأقل اعتمادا على الاستثمار والإنتاج الصناعي. وكان لتحول الاقتصاد الصيني انعكاسات متباينة بشكل لافت للانتباه على البلدان التي تعتمد على صادراتها الرئيسية. وبعض هذه التأثيرات مؤقت والبعض الآخر أكثر هيكلية. فقد

انتعاش المشتريات

تراجعت واردات السلع العالمية في بداية ٢٠١٥ ثم ارتفعت إلى حد ما في وقت لاحق من العام.

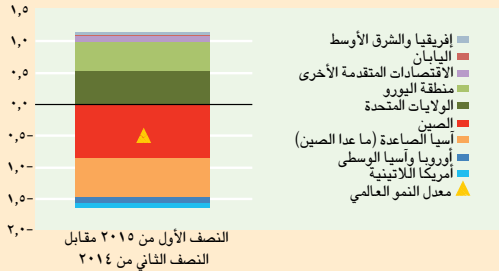
(المتوسط المتحرك لثلاثة شهور، يناير ٢٠١٢=١٠٠)



المصدر: المكتب الهولندي لتحليل السياسات الاقتصادية (CPB). بيانات معدلة موسمياً.

أثر الصين

كان للصين الأثر الأكبر على التغيرات في واردات السلع العالمية. (المساهمات في نمو حجم واردات السلع العالمية، %)



المصدر: المكتب الهولندي لتحليل السياسات الاقتصادية (CPB). وتقرير المرصد الاقتصادي العالمي الصادر عن البنك الدولي.

مجموع صادرات هذا البلد، سنجد أن البلدان الأكثر انكشافاً للصين شهدت غالباً انكماشاً أكبر في قيمة صادراتها في النصف الأول من عام ٢٠١٥ مقارنة بنفس الفترة في عام ٢٠١٤ (انظر الرسم البياني ٣). بيانات التجارة الثنائية عن الربع الثالث غير متاحة حتى الآن. وقد أدت زيادة الانكشاف للصين بنسبة ١٪ إلى زيادة الانكماش في نمو قيمة صادرات البلد المعني بنسبة ٣,٠٪. ويعزى انخفاض قيمة الصادرات إلى انخفاض الأسعار والكميات بنسب متفاوتة عبر مختلف المناطق حسب تكوين صادرات البلد المعني. ويعكس تباطؤ نمو الواردات من البلدان الكبرى المصدرة للسلع الأساسية، كبلدان منطقتي الشرق الأوسط وإفريقيا جنوب الصحراء، انخفاض الأسعار في الآونة الأخيرة؛ والانكماش الكبير في الواردات من آسيا الصاعدة، لا سيما في الربع الأول من ٢٠١٥، والذي يرجع أساساً إلى انخفاض الكميات.

سلاسل متضخمة

كان التأثير الواقع على الصناعة التحويلية واضحاً جداً في منطقة شرق آسيا التي شهدت انهيار التجارة الإقليمية. وتعد الصين وجهة نهائية مهمة للصادرات ذات القيمة المضافة من البلدان الآسيوية الأخرى. وتشير البيانات المتاحة لخمسة بلدان في شرق وجنوب آسيا إلى أن حوالي ٥٠٪ من إجمالي صادرات هذه البلدان إلى الصين تشكل القيمة المضافة التي يتم استيعابها في نهاية المطاف في الصين، وبالتالي تعتمد بشكل كامل على الطلب الصيني. وهناك ٢٠٪ أخرى من صادرات المنطقة يعاد تصديرها من الصين وتستهلك في بلدان ثالثة، وبالتالي لا تعتمد على الطلب الصيني. وتشكل النسبة المتبقية القيمة المضافة الأجنبية في إجمالي صادرات بلد معين إلى الصين، والتي تنشأ في أماكن أخرى في المنطقة وخارجها.

وربما كانت التغيرات في تكوين النشاط الاقتصادي وراء تضخيم أثر التغيرات الاقتصادية الكلية في الصين. فقد تحول الإنتاج بعيداً عن القطاعات التي ترتبط بسلاسل القيمة العالمية — أي من الإنتاج الصناعي إلى الخدمات وكذلك من السلع الرأسمالية (المعدات والأجهزة)، التي تستخدم في الإنتاج الصناعي، إلى السلع الاستهلاكية. ونظراً لاتساع شبكة سلاسل العرض في شرق آسيا، فربما كان أثر التضخيم هذا على تدفقات التجارة داخل المنطقة الواحدة أكبر مقارنة بتدفقات التجارة بين المناطق.

وعلى المدى الأطول، يُتوقع أن يكون تعافي التجارة العالمية، من ناحية، محدوداً نتيجة انخفاض نمو الطلب في الصين؛ ومن ناحية

الواردات بنسبة ١٥٪ كما كانت مسؤولة عن أكثر من نصف الانكماش في الواردات العالمية (الرسم البياني ٢). ويسهم انعكاس مسار هذه الاتجاهات في المنطقة في الربع الثالث فيما نلاحظه من انتعاش في التجارة العالمية، رغم أن نمو التجارة في عام ٢٠١٥ كان لا يزال أضعف مقارنة بعام ٢٠١٤. وللتطورات التي شهدتها مناطق أخرى أهميتها أيضاً. وتحديداً، ساهم في انخفاض حجم الواردات العالمية انخفاض الواردات من البلدان المصدرة للسلع الأساسية التي أصابها الأزمة مثل البرازيل وروسيا — مما يعكس إلى حد ما انخفاض الطلب في الصين، كما هو مبين أدناه.

نبوءة نابليون

يشتهر نابليون بقوله: «عندما تستيقظ الصين سيهتز العالم». وفي الواقع، يتأثر نمط الإنتاج والتجارة في شرق آسيا وغيرها بالتقلبات الاقتصادية الكلية على المدى القصير نتيجة تحول الاقتصاد الصيني من الاستثمار والتصنيع إلى الاستهلاك والخدمات. وتتجلى هذه التغيرات في الصناعة التحويلية، والسلع الأساسية، وتجارة الخدمات.

وكان لتحول الاقتصاد الصيني انعكاسات متباينة بشكل لافت للانتباه على البلدان التي تعتمد على صادراتها الرئيسية.

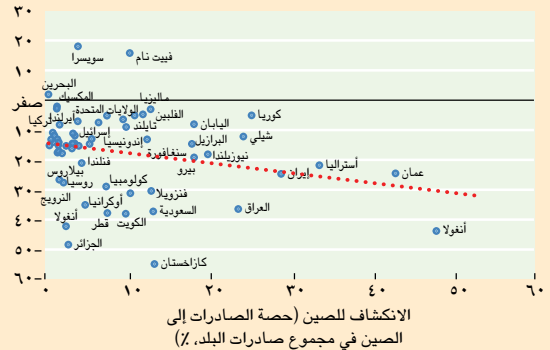
وعلى جانب الإنتاج، تركز تباطؤ نمو إجمالي الناتج المحلي في القطاع الصناعي، الذي يعتمد بقدر أكبر على المدخلات المستوردة مقارنة بقطاعات الاقتصاد الأخرى؛ وتشكل المدخلات المستوردة ١١,٥٪ من مجموع مدخلات القطاع الصناعي وحوالي ٦٪ فقط من مدخلات القطاعات الأخرى. وعلى جانب الطلب، كان التباطؤ ملحوظاً بقدر أكبر في الاستثمار، الذي تكون كثافة الواردات فيه أكبر، رغم تناقصها، مقارنة بمكونات الطلب الكلي الأخرى. وتزيد كثافة الواردات في الاستثمار في الصين بنسبة ٥٠٪ عنها في الاستهلاك. وتشكل الواردات المرتبطة بالاستثمار ما يقرب من ٦٠٪ من مجموع الواردات الصينية، و١١٪ من الواردات المرتبطة بالاستثمار في العالم (في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة).

وقد تم توزيع الانكماش في واردات الصين عبر جميع المناطق في العالم. وعند قياس الانكماش بحصة صادرات بلد ما إلى الصين في

الرسم البياني ٣

انكشاف الإنكماشات

شهدت البلدان الأكثر انكشافا للصين انكماشاً أكبر في قيمة صادراتها في النصف الأول من عام ٢٠١٥ مقارنة بالنصف الأول من عام ٢٠١٤. (النمو في مجموع قيم الصادرات السلعية، النصف الأول من عام ٢٠١٥ مقارنة بالنصف الأول من عام ٢٠١٤)



الانكشاف للصين (حصة الصادرات إلى الصين في مجموع صادرات البلد، %)

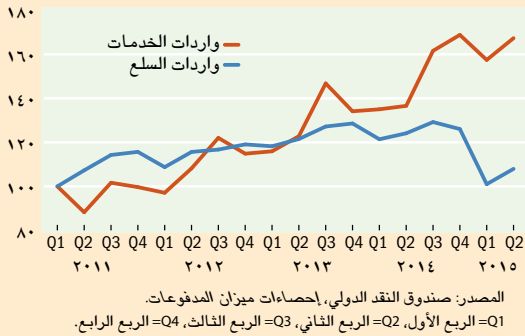
المصدر: صندوق النقد الدولي؛ إحصاءات وجهة التجارة.

ملحوظة: مسميات البيانات في الرسم البياني تستخدم الرموز الفُطْرِيَّة المعتمدة في المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس.

الرسم البياني ٤

مسارات متباعدة

ترتفع واردات الصين من الخدمات بينما تنخفض وارداتها من السلع. (المؤشر: ٢٠١١ = الربع الأول = ١٠٠)



المصدر: صندوق النقد الدولي، إحصاءات ميزان المدفوعات.

Q1=الربع الأول، Q2=الربع الثاني، Q3=الربع الثالث، Q4=الربع الرابع.

الأخيرة، مع انخفاض واردات السلع وارتفاع واردات الخدمات، لا سيما السفر (انظر الرسم البياني ٤). وقد تعكس الأخيرة الاستهلاك في الخارج من الخدمات التي تشمل السياحة والتعليم والصحة. لكن يمكن أيضاً لهذه البيانات رصد عوامل أخرى قصيرة الأجل مثل التدفقات الرأس مالية المقتنعة أو غير المشروعة.

ورغم أن واردات الخدمات أخذت في الارتفاع، لا تزال التجارة في السلع هي السائدة. ويتأثر الأثر الصافي إلى حد كبير بانخفاض واردات السلع، نظراً لأن حصة الخدمات كانت صغيرة نسبياً في مجموع واردات الصين في عام ٢٠١٤. غير أن هذه الحصة ارتفعت من حوالي ١٥٪ في بداية عام ٢٠١١ إلى ما يقرب من ٢٢٪ في النصف الأول من عام ٢٠١٥.

التحول بحرص

بالنظر إلى المستقبل، سنجد أن إعادة التوازن للاقتصاد الصيني ستؤثر بلا شك على اتجاهات التجارة العالمية. لكن كيفية إدارة عملية التحول ستؤثر على درجة تقلبات التجارة العالمية في السنوات المقبلة.

ويؤدي تراجع النمو في الصين، إلى جانب تحول الاقتصاد من التركيز على الاستثمار إلى التركيز على الاستهلاك، إلى التأثير على البلدان المصدرة للصناعات التحويلية والسلع الأساسية. ومن المحتمل أن يكون التغيير في تكوين الطلب في صالح البلدان المصدرة للسلع الاستهلاكية وفي نهاية المطاف البلدان المصدرة للسلع الوسيطة والرأسمالية الرئيسية المستخدمة في إنتاج هذه السلع الاستهلاكية. وفي الأجل الأطول، قد يعمل ارتفاع الأجور في الصين أيضاً على تشجيع الإنتاج الصناعي والصادرات الصناعية في الاقتصادات الأقل تكلفة، ويؤدي بالتالي إلى زيادة الطلب على السلع الأساسية. وأخيراً، تؤدي إعادة التوازن أيضاً إلى تحويل الطلب في الصين من السلع إلى الخدمات، وقد ترتفع هذه الواردات بسرعة أكبر إذا استمر انفتاح أسواق الخدمات. ■

كريستينا كونستانتينسكو خبير اقتصادي، وميشيل روتا اقتصادي أول، وكلاهما يعملان في التجارة والتنافسية والممارسات العالمية بالبنك الدولي، وأديتيا ماتو مدير أبحاث التجارة والتكامل الدولي في البنك الدولي.

يستند هذا المقال إلى تقرير صادر عن البنك الدولي أعده المؤلفون، "Global Trade Watch: Spillovers from China's Rebalancing"

أخرى يُتَوَقَّع أن يلقي هذا التعافي دعماً نتيجة تحول الإنتاج بعيداً عن الصين نحو اقتصادات أخرى أقل تكلفة. ومن المحتمل أن تؤدي إعادة التوازن بالتحول من الاستثمار إلى الاستهلاك إلى توفير فرص للبلدان المصدرة للسلع النهائية وقد تدعم في نهاية المطاف قطاعات السلع الوسيطة والرأسمالية الرئيسية التي تتأثر سلباً الآن.

اضطرابات اسمية وفرص حقيقية

لم تشهد البلدان المصدرة للسلع الأساسية أي انخفاض في أحجام الصادرات. ورغم أن البلدان المصدرة في إفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية قد شهدت انخفاضاً في قيم التجارة، لكن ذلك كان يرجع إلى حد كبير إلى انخفاض أسعار السلع الأساسية — أي انكماش اسمي وليس حقيقي. وتشير هذه الأدلة في الأساس إلى استجابة السعر للتوقعات بشأن انخفاض الطلب على السلع الأساسية وزيادة العرض في قطاعات مثل النفط والغاز. ومع ذلك، تسبب تدهور معدلات التبادل التجاري في البلدان المنتجة للسلع الأساسية في التأثير سلباً على الدخل الحقيقية لتلك المجموعة والمساهمة في الركود الذي شهدته بلدانا مثل البرازيل وروسيا، مما أدى إلى مزيد من الانكماش في أحجام واردات البلدان المصدرة للسلع الأساسية.

وتمثل إفريقيا والشرق الأوسط نموذجا لهذه الاضطرابات الاسمية. فبعد أن شهدت بلدان إفريقيا والشرق الأوسط أكبر انخفاض في قيم الصادرات منذ منتصف ٢٠١٤، ساهمت بشكل كبير في انخفاض قيم التجارة العالمية مؤخراً. وإلى جانب أن التراجع في صادرات النفط والسلع الأساسية ظاهرة اسمية غالباً مدفوعة بتغير الأسعار، فإنه يعكس تباطؤ نمو الحجم في السنوات الأخيرة. ويُعزى أكثر من نصف الانخفاض في قيم صادرات إفريقيا والشرق الأوسط إلى الصين والاقتصادات الآسيوية الصاعدة الأخرى معاً.

وأيضاً تؤدي إعادة التوازن للاقتصاد بالتحول من الاستثمار إلى الاستهلاك إلى تحويل الطلب في الصين من السلع إلى الخدمات. وتتم تلبية جزء من هذا الطلب عن طريق الواردات الخارجية والاستهلاك في الخارج — والذي أصبح نموه واضحاً بالفعل. وتبين البيانات المتاحة بالتأكيد اختلاف ديناميكية الواردات من السلع والخدمات في السنوات

حقيقة البنوك

مايكل كومهوف وزولتان جاكوب

البنوك تُنشئ نقوداً
جديدة عندما
تمنح قروضاً،
الأمر الذي يمكن أن
يثير دورات مالية
ويضخمها

الاقتراحات التي أصبحت في نهاية المطاف قانون غلاس-ستيغيل الذي فصل البنوك التجارية والاستثمارية، وأنشأ برنامج تأمين الودائع، وسمح بزيادة فروع البنوك الوطنية — واقتراحات احتفاظ البنوك باحتياطي ١٠٠٪، الذي كان يعني أن كل دولار يودعه عميل في البنك يجب أن يدعمه دولار نقدي في خزائن البنك أو في احتياطي البنك لدى البنك المركزي.

وكان معظم قادة خبراء الاقتصاد الكلي في ذلك الوقت يؤيدون الاحتفاظ باحتياطي مصرفي ١٠٠٪. ومن هؤلاء إيرفينغ فيشر من جامعة ييل ومؤسسوما يسمى كلية شيكاغو للاقتصاد. وكان أحد الأسباب الرئيسية لتأييدهم فكرة الاحتفاظ باحتياطي مصرفي ١٠٠٪ هو اتفاق خبراء الاقتصاد الكلي، قبل الكساد الكبير مباشرة، على قبول بعض الحقائق

كان لمشكلات القطاع المصرفي دور بارز في إثارة وإطالة أكبر أزماتين اقتصاديتين في المائة عام الماضية: الكساد الكبير في ١٩٢٩ والركود الكبير في ٢٠٠٨. وفي كل أزمة منهما، كان يُشار إلى دور عدم كفاية التنظيم داخل الجهاز المصرفي ومساهمته في وقوع الأزمة. ومن ثم واجه خبراء الاقتصاد تحدياً في تقديم وصفات للسياسات يمكنها أن تمنع تكرار هذه التجارب الصادمة.

وكان رد فعل خبراء الاقتصاد الكلي في الثلاثينات — الذين يدرسون طرائق عمل الاقتصادات الوطنية — مختلفاً إلى درجة لافتة للنظر عن مواقفهم اليوم. ففي ذلك الوقت، ظهرت اثنتان من القوى الرائدة المتنافسة الرائدة نادتا بالإصلاح المصرفي الجذري في الولايات المتحدة:



وترى النظريات الكلاسيكية الجديدة في العصر الحديث حول الوساطة في الأموال المتاحة للإقراض أن البنوك تقوم بدور الوسيط في المدخرات الحقيقية. والإقراض، في هذه القصة، يبدأ بقيام البنوك بجمع ودائع من موارد حقيقية كانت مدخرة (سُلع استهلاكية هالكة، وسُلع استهلاكية معمرة، وآلات ومعدات، إلخ) من المدخرين وتنتهي بإقراض هذه الموارد الحقيقية ذاتها لمقترضين. ولكن هذه المؤسسات ببساطة غير موجودة في العالم الحقيقي. فلا توجد أموال متاحة للإقراض من موارد حقيقية يمكن أن يجمعها المصرفيون ثم يقرضونها. وبطبيعة الحال فإن البنوك تجمع الشيكات أو أدوات مالية

الأموال الجديدة لا تنتج إلا عن قروض مصرفية جديدة

مشابهة، ولكن نظرا لأنه يجب سحب هذه الأدوات من أموال في مكان آخر في النظام المالي—لكي تكون لها أي قيمة—فلا يمكن أن تكون ودائع أموال جديدة من خارج النظام المالي. فالأموال الجديدة لا تنتج إلا عن قروض مصرفية جديدة (أو عندما تشتري البنوك مزيدا من التمويل أو الأصول الحقيقية). من خلال قيود دفترية تدخل بضربيات على لوحة مفاتيح المسؤول المصرفي وقت الصرف. ويعني ذلك أن الأموال لا تتواجد قبل القرض وأنها تكون في صورة قيود إلكترونية—أو، من المنظور التاريخي، هي قيود في دفتر أستاذ ورقي—وليست موارد حقيقية.

وهذه العملية، نقصد التمويل، هي بطبيعة الحال النشاط الرئيسي للبنوك. وخطواتها التفصيلية كما يلي. افترض أن مسؤولا في البنك وافق على منح قرض لأحد المقترضين. فإن صرف النقود يتألف من قيد البنك قرضا جديدا، باسم المقترض، كأصل في دفاتره، ووديعة جديدة في نفس الوقت وبنفس القيمة، كذلك باسم المقترض، كخصم. وهذه معاملة من معاملات مسك الدفاتر الخالصة التي تكتسب دلالتها الاقتصادية بناء على أن الودائع المصرفية هي الوسيط المقبول عموما لتبادل الأموال في أي اقتصاد حديث. ومن الواضح أن هذه المعاملات—التي لا بد وأن أهدنا شاهدا بنفسه مرات كثيرة كمسؤول في مؤسسة مصرفية—لا تنطوي على وساطة من أي نوع، وتقدم دراسة Werner (2014) وهو خبير اقتصادي ذو خلفية مصرفية، وصفا أكثر تفصيلا بكثير لخطوات صرف القروض في العالم الحقيقي.

ونحن نستخدم مصطلح «وديعة مصرفية» هنا بمعنى فضاخ للغاية ليشتمل كل الخصوم المصرفية ما عدا أسهم الملكية—أي كل شيء بدءا من الحسابات الجارية وحتى سندات الدين طويلة الأجل—لأن كل هذه الخصوم يمكن أن تُعتبر أشكالا من النقود، وإن اختلفت درجات سيولتها اختلافا كبيرا. وبينما الوديعة الأولية تنشأ دائما كحساب جار، فإن حائزي الخصم المصرفي الجديد في نهاية الأمر سيطلبون بسعر فائدة موجب كقاعدة أساسية، يعتمد مستواه على تقييمهم للسيولة على العائدات المالية.

وقد ينشأ اثنان من المفاهيم الخاطئة في هذا السياق. أولا، الوديعة حديثة النشأة لا «تتلاشى» بمجرد أن يستخدمها المقترض لشراء سلعة أو أصل من الأصول. ويجوز أن تغادر بنك المقترض إذا كانت بنوك بائع السلعة أو الأصل في مكان آخر، ولكنها لا تغادر الجهاز المصرفي ككل أبدا ما لم يكن قد تم سداد القرض الأساسي. وتلقي هذه المسألة الضوء على الأهمية الكبرى للتفكير في البنوك كجزء من النظام المالي المترابط، وليس التفكير في بنك واحد بمعزل

الأساسية حول طبيعة البنوك التي كانت فيما مضى مستعصية على المهنة، وتحديدًا أن البنوك تمول القروض الجديدة بإنشاء أموال وداائع جديدة (دراسة Schumpeter, 1954). وبعبارة أخرى، كلما مُنح قرض جديد لأحد العملاء، يُصرف القرض بإنشاء وديعة جديدة بنفس مبلغ القرض، وباسم نفس العميل. وكان هناك اعتقاد سائد بأن تلك إحدى مواطن الضعف البالغة في الأنظمة المالية لسببين.

أولا، إذا كان للبنوك حرية إنشاء نقود جديدة عندما تقدم قروضا، فمن شأن ذلك—إذا أخطأت البنوك الحكم على قدرة المقترضين منها على السداد—أن يضخم قدرة البنوك على توليد دورات انتعاش وركود مالي. وثانيا، يخلق ذلك رابطا دائما بين إنشاء النقود وإنشاء الديون، الأمر الذي يمكن أن يسبب إشكاليات لأن مستويات الديون المفرطة يمكن أن تدفع إلى وقوع أزمات مالية. وقد ثبتت تلك الحقيقة منذ ذلك الوقت باستخدام أساليب إحصائية حديثة (دراسة Schularick and Taylor, 2012).

وبالتالي كانت اقتراحات احتفاظ البنوك بنسبة احتياطي ١٠٠٪ تهدف إلى تجريد البنوك من القدرة على تمويل القروض عن طريق إنشاء النقود، بينما تُتاح الفرصة لمؤسسات تلقي الودائع والائتمان المنفصلة بمواصلة أداء كل الأدوار التقليدية الأخرى للبنوك. فمؤسسات تلقي الودائع تتنافس لتتيح للعملاء إمكانية الاستفادة من نظام مدفوعات إلكتروني يقتصر على المعاملات بالعملة الصادرة عن البنك المركزي (قد يكون بعضها مدرا للفائدة)، وتتنافس مؤسسات الائتمان لجذب هذه العملة وإقراضها متى جمعت منها ما يكفي.

ووجدنا في دراسة Benes and Kumhof (2012) ما يؤيد المزايا المزعومة في اقتراح الاحتفاظ باحتياطي ١٠٠٪، باستخدام أدوات حديثة للقياس الكمي. ولمزيد من التوضيح، لا يدعو هذا المقال إلى احتفاظ البنوك باحتياطي ١٠٠٪، وإنما نحن نشير إلى تاريخ هذا الاقتراح لأهميته البالغة في الجدول الدائر حول طبيعة البنوك لا أكثر ولا أقل.

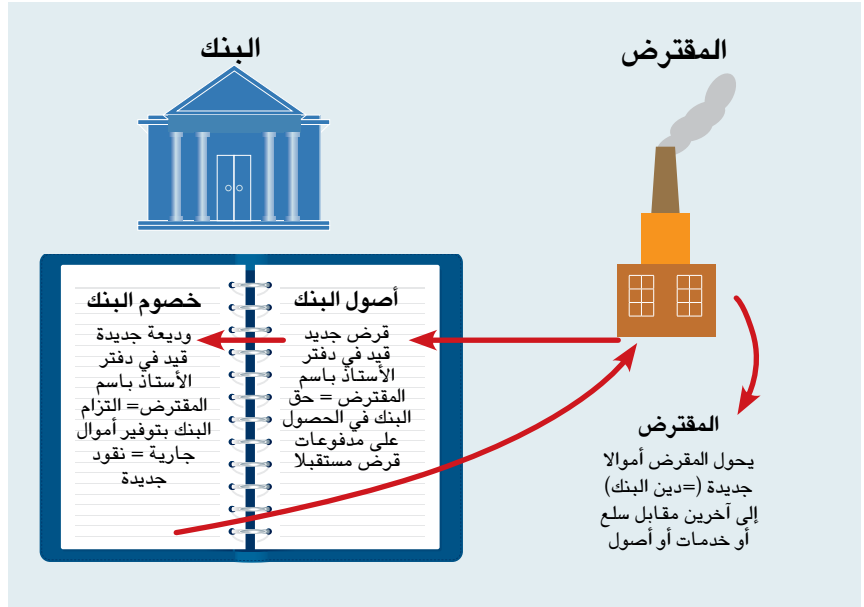
وفي الثلاثينات، حققت إصلاحات غلاس-ستيغيل الأقل تطرفا نجاحا تاما، كما تحققت استقرار النظام المالي الأمريكي في نهاية الأمر. لكن كانت إحدى النتائج الجانبية لهذا الانتصار هي نسيان كثير من الدروس المهمة قبل الحرب عن طبيعة البنوك بطول الستينات من القرن العشرين. وبالفعل، بدأ في ذلك الوقت تقريبا اختفاء البنوك تماما من معظم النماذج الاقتصادية الكلية التي تبين طرائق عمل الاقتصاد.

عدم التجهيز للركود الكبير

يساعد ذلك على تفسير السبب في أن الإقتصادات الكلية عندما واجهت الركود الكبير في ٢٠٠٨ لم تكن معدة في البداية للمساهمة كثيرا في تحليل تفاعل البنوك مع الاقتصاد الكلي. واليوم لدينا مجموعة ضخمة من البحوث عن هذا الموضوع، لكن الدراسات لا تزال تواجه الكثير من الصعوبات.

ونجد أن كثيرا من هذه الصعوبات ترجع إلى عدم تذكر دروس الثلاثينات (دراسة Jakab and Kumhof, 2015). وعلى وجه التحديد، تكاد كل تيارات البحوث الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة في الفترة الأخيرة تستند إلى وصف مفضل للغاية للأعمال المصرفية بأنها «وساطة في الأموال المتاحة للإقراض»، ويرجع إلى الخمسينات والستينات من القرن العشرين كما يعود إلى القرن التاسع عشر. ونحن نذهب بدلا من ذلك إلى وصفها بأنها «التمويل عن طريق إنشاء النقود»، وهو ما يتسق مع رؤية خبراء الاقتصاد زملاء كلية شيكاغو في الثلاثينات. وكان لهاتين الرؤيتين انعكاسات مختلفة اختلافا جذريا على الاستجابة الاقتصادية الكلية التي يصدرها بلد ما إزاء الصدمات المالية والصدمات الأخرى. ويمثل ذلك أهمية واضحة في تحديد خيارات أهم السياسات اليوم.

وفي نماذج المحاكاة التي تقارن بين سلوكيات هذه النماذج، نفترض، خلال ربع سنة واحد، زيادة احتمال نكوص المقرضين عن السداد بشكل كبير للغاية. وفي ظل الفرضية الواقعية باضطرار البنوك إلى تحديد أسعار الفائدة على الأموال التي تقرضها قبل هذه الصدمة، والتزامها بهذه الأسعار لبعض الوقت بموجب عقود الإقراض القائمة، نجد أن البنوك تعاني من خسائر قروض كبيرة. ويكون رد فعلها هو تحرير عقود جديدة للقروض تأخذ في اعتبارها المخاطر المتزايدة وتآكل رؤوس أموالها الوقائية. وتضطر بالتالي إلى تقليل القروض الجديدة التي تقدمها وفرض فائدة أعلى على ما تقدمه. ومع هذا فإن البنوك الافتراضية التي تقوم بدور «الوساطة في الأموال المتاحة للإقراض» ستختار تركيبات مختلفة تماما عن بنوك العالم الحقيقي التي تقدم «التمويل عن طريق إنشاء النقود».



وبنوك الوساطة في الأموال المتاحة للإقراض لن تكون قادرة، إجمالاً، على تخفيض ميزانياتها العمومية بسرعة في فترة وقوع أزمة. وفي أفضل الأحوال، كان من شأن الودائع الكلية من الأموال المتاحة للإقراض أن تنخفض بالتدريج مع مرور الوقت، إذا اتجه المودعون، في مواجهة حالة ركود، إلى جمع مدخرات أقل من ذي قبل. والطريقة الوحيدة الأخرى الممكنة نظرياً لانكماش الميزانيات العمومية في البنوك هي حصول المودعين على سندات دين أو أسهم ملكية خاصة من البنوك أثناء الأزمة. ولكن يتضح من الأدلة التجريبية أن حيازات القطاع غير المالي من سندات الديون أو أسهم الملكية غير المصرفية لا تنمو بشكل كبير أثناء الأزمات. إضافة إلى ذلك، لا يتطرق هذا التفسير إلى كيفية انكماش حوافز قروض البنوك أثناء وقوع أزمة (على عكس حوافز أوراقها المالية).

ومن ثم، فإن البنوك في نموذج الوساطة، وفي ظل تغير حجم ميزانياتها العمومية ببطء، ستواصل إقراض المقرضين الأعلى مخاطراً. وللتعويض عن هذه المخاطر، سترفع أسعار الفائدة على قروضها بدرجة كبيرة لضمان الربحية المستمرة.

ومن ناحية أخرى، فإن بنوك التمويل عن طريق إنشاء النقود يمكن أن تقوم بخفض كميات ما تقرضه على الفور وبدرجة كبيرة إذا رأت أن ذلك سيحسن الربحية. وتأكيداً لما سلف، فإن توفير هذه المرونة ممكناً لأن الودائع تمثل القوة الشرائية النقدية التي يمكن تدميرها — من خلال القيود الدفترية — بنفس سرعة إنشائها، وليست ممثلة للمدخرات الحقيقية، التي لا يمكن أن تتراجع إلا من خلال تخفيض الإنتاج أو زيادة استهلاك الموارد. وفي استطاعة البنوك في نموذج إنشاء النقود أن تطلب على الفور سداد (أو ترفض تمديد) حصة كبيرة من القروض القائمة من الودائع القائمة، مما يسبب انكماش القروض المصرفية والودائع المصرفية بصورة مباشرة وكبيرة، بينما بنوك الوساطة لن تشهد تغيراً مبدئياً يُذكر.

ونتيجة لأن تخفيض الإقراض، مقارنة بنموذج الوساطة، يقلل نسب قروض المقرضين من مؤسسات مصرفية الموجودين بالفعل إلى الأصول المستخدمة كضمان، ومن ثم المخاطر في قروضهم القائمة، تعتمد البنوك مبدئياً إلى زيادة فروق أسعار الفائدة على هذه

عن غيره. وثانياً، لا يوجد سبب لافتراض سداد هذا القرض على الفور. وعلى العكس من ذلك، يُقدّم أي قرض تحديداً لأن الأموال ستستخدم في دعم نشاط اقتصادي إضافي، وهو ما يولد بدوره طلباً إضافياً على السيولة ومن ثم على الودائع المصرفية. وإذا استُخدمت الأموال لدعم نشاط اقتصادي غير منتج نسبياً، فسوف يؤدي إلى زيادة التضخم نسبياً في أسعار السلع أو الأصول وتحقيق ناتج إضافي أقل. ولكن هذا النوع من التمييز هو تحديداً ما يسمح لنا بالقياس الكمي من خلال إطارنا الجديد للمفاهيم.

التمويل عن طريق إنشاء النقود

ورد وصف وظيفة «التمويل عن طريق إنشاء النقود» التي تؤديها البنوك بصورة متكررة في مطبوعات أصدرتها بنوك مركزية رائدة في العالم — راجع دراسة (McLeay, Radia, and Thomas (2014a, 2014b) للاطلاع على ملخصات ممتازة عن هذا الموضوع. ومع هذا، فإن الأمر الذي كان ينطوي على تحديات أكبر بكثير هو تضمين هذه الرؤى المتعمقة في النماذج الاقتصادية الكلية. ومن ثم، يبني بحثنا أمثلة على نماذج اقتصادية لبنوك تقدم «التمويل عن طريق إنشاء النقود» ثم يقارن بين التنبؤات الكمية في النماذج مع تلك التي تضعها نماذج «الوساطة في الأموال المتاحة للإقراض» التي تكون متطابقة فيما عدا ذلك.

وينبغي أن نضيف هنا أن الرأي القائل بأن التمويل عن طريق إنشاء النقود معروف تماماً في الدراسات الاقتصادية اللاحقة على النظرية الكنزية، ويختلف برغم ذلك عن منهجنا من جانبيين. أولاً، أنه لا ينطوي على محاولة تحقيق الوضع الأمثل للأسر والشركات وفق النظرية الكلاسيكية الجديدة في العصر الحديث، الأمر الذي أصبح شائعاً في تيار علم الاقتصاد، بما في ذلك لدى معظم مؤسسات السياسات. وثانياً، أنه غالباً ما يضع نموذجاً للالتزام والنقود باعتبارها تتحدد بصورة كاملة على أساس الطلب، بينما يكون دور البنوك سالبا للغاية. والقيمة التي يضيفها بحثنا هي افتراض عالم أكثر واقعية تؤدي مخاطر الائتمان فيه إلى الحد من عرض الائتمان المصرفي، بينما تفضيلات السيولة تضع حداً لطلب المؤسسات غير المصرفية على النقود.

شراية نقدية جديدة للمقترضين منها. وفهم هذا التمييز له انعكاسات مهمة على مجموعة من التساؤلات العملية. وسوف نختتم بمثال واحد، وإن كثرت الأمثلة الأخرى.

انعكاسات عملية

يهدف كثير من صفات السياسات إلى تشجيع الاستثمار المادي عن طريق دعم الادخار، الذي يسود اعتقاد بأنه يمول الاستثمارات. والمشكلة الكامنة في هذه الفكرة هي أن الاستثمارات لا تُمول من المدخرات، وإنما من التمويل وإنشاء النقود. فالتمويل المصرفي لمشروعات استثمار لا يقتضي ادخار مسبق، ولكنه يتطلب إنشاء قوة شرائية جديدة حتى يتمكن المستثمرون من شراء مصانع ومعدات جديدة. ومتى تمت عمليات الشراء وقام البائعون (أو من هم دونهم في سلسلة المعاملات) بإيداع الأموال، أصبحوا من المدخرين في إحصاءات الحسابات القومية، ولكن هذا الادخار هو نتيجة محاسبية— وليس سببا اقتصاديا— للإقراض والاستثمار. وقول خلاف ذلك سيربك الأدوار الاقتصادية الكلية للموارد الحقيقية (الادخار) والنقود القائمة على الدين (التمويل). ومرة أخرى، هذه النقطة ليست جديدة؛ فإنها ترجع على أقل تقدير إلى كينز (دراسة 2012، Keynes). ولكن يبدو أن النسيان قد طواها عند كثير من خبراء الاقتصاد ويغفلها نتيجة لذلك كثير من المناقشات الدائرة حول السياسات.

ويدعو انعكاس هذه الرؤى المتعمقة السياسات إلى إعطاء الأولوية لإحلال نظام مالي كفاء يحدد ويمول المشروعات الجديرة بالاهتمام، بدلا من إعطائها لاتخاذ تدابير في محاولة لتشجيع الادخار، على أمل أن تمول الاستثمارات المطلوبة. ويتضح تماما من منهج «التمويل عن طريق إنشاء النقود»، أن الادخار هو النتيجة الطبيعية لتمويل المشروعات الاستثمارية المادية. ■

مايكل كومبوف هو مستشار بحوث أول في مركز بحوث بنك إنجلترا، وزولتان جاكوب هو اقتصادي في إدارة البحوث في صندوق النقد الدولي.

المراجع:

Benes, Jaromir, and Michael Kumhof, 2012, "The Chicago Plan Revisited," IMF Working Paper 12/202 (Washington: International Monetary Fund).

Jakab, Zoltán, and Michael Kumhof, 2015, "Banks Are Not Intermediaries of Loanable Funds—And Why This Matters," Bank of England Working Paper 529 (London).

Keynes, John Maynard, 2012, The Collected Writings of John Maynard Keynes Volume 27, reprint of 1980 edition (Cambridge, United Kingdom: Cambridge University Press).

McLeay, Michael, Amar Radia, and Ryland Thomas, 2014a, "Money Creation in the Modern Economy," Bank of England Quarterly Bulletin Q1, pp. 14–27.

———, 2014b, "Money in the Modern Economy: An Introduction," Bank of England Quarterly Bulletin Q1, pp. 4–13.

Schularick, Moritz, and Alan M. Taylor, 2012, "Credit Booms Gone Bust: Monetary Policy, Leverage Cycles, and Financial Crises, 1870–2008," American Economic Review, Vol. 102, No. 2, pp. 1029–61.

Schumpeter, Joseph A., 1954, History of Economic Analysis (New York: Oxford University Press).

Werner, Richard A., 2014, "Can Banks Individually Create Money Out of Nothing? The Theories and the Empirical Evidence," International Review of Financial Analysis, Vol. 36, pp. 1–19.

القروض المتبقية بقدر أقل بكثير مما في نموذج الوساطة. وبالتالي يصدر جزء كبير من رد فعلها في صورة ترشيد كمي بدلا من تغيير فروق أسعار الفائدة. ويتضح ذلك أيضا من خلال سلوك الرفع المالي في البنوك، وتُعرف نسبة الميزانية العمومية الرئيسية بأنها نسبة الأصول المصرفية إلى صافي القيمة. وفي نموذج الوساطة، يرتفع الرفع المالي في البنوك على أثر ذلك، لأن الخسائر ومن ثم انخفاض صافي القيمة تتجاوز كثيرا التخفيض التدريجي للقروض. والرفع المالي في نموذج إنشاء النقود إما يظل ثابتا أو يهبط، لأن سرعة انخفاض القروض يضاها حجم التغير في صافي القيمة على أقل تقدير. وأخيرا، فإن انكماش إجمالي الناتج المحلي في نموذج إنشاء النقود عادة ما يكون أكبر بكثير مقارنة بنموذج الوساطة، وهو ما يرجع في الأساس إلى الترشيد الحاد للانتماء وشح السيولة الذي يليه على مستوى الاقتصاد ككل.

ومن اليسير بيان أن هذه الخصائص في نماذج إنشاء النقود تتماشى بقدر أكبر بكثير مع البيانات الفعلية. والأهم من ذلك أن الإقراض المصرفي — على مستوى البنوك المنفردة والجهاز المصرفي الوطني — يشهد قفزات متكررة كبيرة وسريعة. وعلى عكس نماذج

لا تُمول الاستثمارات من المدخرات، وإنما من التمويل وإنشاء النقود.

الوساطة القياسية، ومرة أخرى اتساقا مع البيانات، تتوقع نماذج إنشاء النقود ارتفاع نسب الرفع المالي في البنوك في فترات الانتعاش وانخفاضها أثناء فترات الانكماش، وكذلك ترشيد الائتمان بحدّة أثناء فترات هبوط النشاط الاقتصادي.

ويكمن السبب الرئيسي وراء هذه الاختلافات في أنه وفقا لقصص الوساطة، يجب أن يكون تراكم الودائع الكلية على مستوى الجهاز من خلال ادخار موارد مادية، وهو بطبيعته المحض تدريجي وبطيء، ومن ناحية أخرى، تقول قصص إنشاء النقود أن في استطاعة البنوك إنشاء وتدمير الودائع على الفور، لأن العملية تنطوي على معاملات مسك الدفاتر وليس على موارد مادية. وبرغم أهمية الودائع في شراء وبيع موارد حقيقية خارج الجهاز المصرفي، فإنها ليست في حد ذاتها موارد مادية ويمكن إنشاؤها بدون تكلفة تذكر.

حتى وإن كانت البنوك لا تواجه قيودا فنية في زيادة كمية قروضها بسرعة، فإنها تواجه مع ذلك قيودا أخرى. ولكن أبرز هذه القيود هو تقديرها الخاص لربحيتها وملاءتها مستقبلا، خاصة أثناء فترات الانتعاش في الدورات المالية عندما تقرر جميع البنوك في آن واحد تقديم مزيد من القروض. وتوافر مدخرات من الموارد الحقيقية، وكذلك توافر احتياطات لدى البنك المركزي، لا يشكل في حد ذاته قيودا على الإقراض وإنشاء الودائع. فالبنوك المركزية الحديثة تسعى لتحقيق أهداف لأسعار الفائدة ويجب أن توفر الاحتياطات اللازمة التي يطلبها الجهاز المصرفي لتحقيق هذه الأهداف. وتتعارض هذه الحقيقة مع القصص الشائعة عن مضاعف الودائع في البنوك، التي تذهب إلى أن البنوك تمنح القروض عن طريق الإقراض المتكرر من إيداع مبدئي لاحتياطات البنك المركزي.

والخلاصة هي أن علمنا مبنياً على حقيقة أساسية مفادها أن البنوك لا تقوم بدور الوساطة في الأموال الحقيقة المتاحة للإقراض، كما يفترض عموما في التيار العام للدراسات الاقتصادية الكلية الكلاسيكية الجديدة. وإنما هي تقدم التمويل، عن طريق إنشاء قوة

جهود ما بعد الأزمة لتحديد ومعالجة المعلومات الناقصة بشأن الاقتصاد العالمي تتجه إلى مرحلتها الثانية

سد الفجوات

إفريم بيسي غوكسو وروبرت هيث

القواعد المصرفية التقليدية أو عمليات جمع الإحصاءات. وفي عام ٢٠١١، بدأ مجلس الاستقرار المالي (FSB)، وهو هيئة دولية لمراقبة النظام المالي العالمي، ممارسة عالمية سنوية لمراقبة صيرفة الظل ضمت، اعتباراً من عام ٢٠١٤، بلدانا تستحوذ على ٨٠٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي و ٩٠٪ من أصول النظام المالي العالمي. ويعتزم مجلس الاستقرار المالي البدء في جمع وتصنيف البيانات حول أسواق تمويل الأوراق المالية في عام ٢٠١٧.

البنوك المؤثرة على النظام المالي العالمي: نظراً لأن البنوك الكبرى المترابطة عالمياً يمكنها نشر الصدمات عبر الحدود ونظراً لأن فشل بنك (أو أكثر) من هذه البنوك قد يربك النظام المالي العالمي، تم اعتماد عدة تدابير لتحسين قدرة هذه المؤسسات على التحمل. ويمكن أن يؤدي تحسين البيانات المتعلقة بالروابط بين هذه المؤسسات وعلاقتها بالنظم المالية الوطنية إلى توضيح المخاطر الناشئة عنها. وتحقيقاً لهذه الغاية، قامت مجموعة برئاسة مجلس الاستقرار العالمي بوضع نماذج مميزة للإبلاغ بغرض إعداد معلومات متسقة ومفصلة عن هذه المؤسسات العالمية يمكن أن تستخدمها الأجهزة التنظيمية المحلية وإلى حد ما المؤسسات المالية الدولية لمراقبة الاستقرار المالي الدولي. ويجري حالياً جمع بيانات عن الروابط الثنائية. ومن المتوقع أن تستمر عملية جمع البيانات هذه وأن تشمل على معلومات عن حجم انكشاف وإقراض هذه المؤسسات لأهم ٣٥ اقتصاداً.

أسواق الأوراق المالية والمشتقات: نظراً لأن أسواق الأوراق المالية تعد قناة مهمة لتمويل الاقتصاد الحقيقي، فإن تحسين المعلومات المتعلقة بهذه الأسواق لا غنى عنه لفهم ما تحتوي عليه محافظ المقرضين والدائنين. ويشجع الدليل الجديد لإحصاءات الأوراق المالية، الذي أعده البنك المركزي الأوروبي وبنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، على تحسين عملية إبلاغ بيانات بلدان مجموعة العشرين لقاعدة بيانات بنك التسويات الدولية حول إحصاءات الأوراق المالية. وإلى جانب ذلك، أدت الحاجة إلى زيادة الشفافية فيما يتعلق بالمتاجرة في الأسواق غير الرسمية للمشتقات إلى توسيع نطاق تغطية البيانات المتعلقة بمبادلات مخاطر الائتمان، التي تعد بمثابة مشتقات للتأمين ضد مخاطر القروض. وسوف تعمل المرحلة الثانية من مبادرة ثغرات البيانات على توسيع نطاق تغطية بيانات المشتقات الأخرى المتداولة خارج السوق الرسمية — أي التي لا يتم تداولها في سوق منظمة.

الرقابة

نظراً لتزايد الترابط بين المؤسسات، يمكن أن تنتشر صدمات الأسواق المالية بشكل كبير عبر الحدود وعبر الأسواق والمؤسسات. ويدعو هذا المشهد إلى تعزيز معلومات الميزانيات العمومية وتحسين جودة البيانات المتعلقة بتدفقات الأموال للمساعدة في تحليل أثر الصدمات

كشفت الأزمة المالية العالمية الأخيرة عن أن الثغرات الموجودة في البيانات الاقتصادية والمالية أعاقَت الكشف عن تراكم المخاطر الاقتصادية. وبعد ثمان سنوات من بداية الأزمة، أحرز صناع السياسات والإحصائيون تقدماً في تحديد المعلومات الناقصة ومعالجتها. لكن هناك حاجة إلى مزيد من العمل لإكمال تحسين البيانات المتصور في ٢٠٠٩ من جانب الاقتصادات المتقدمة والصاعدة في مجموعة العشرين.

وقد قامت ما تسمى بمبادرة ثغرات البيانات، التي انتهت مرحلتها الأولى في سبتمبر ٢٠١٥، بمعالجة المعلومات الناقصة المهمة لمراقبة المؤسسات المالية والتطورات العالمية (وهي عملية تسمى الرقابة). وقد ضمت المبادرة العديد من المنظمات التي تجمع الإحصاءات الاقتصادية والمالية. وقد وافقت مجموعة العشرين (التي تضم الأرجنتين وأستراليا والبرازيل وكندا والصين وفرنسا وألمانيا والهند وإندونيسيا وإيطاليا واليابان وكوريا الجنوبية والمكسيك وروسيا والسعودية وجنوب إفريقيا وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي) على إطلاق المرحلة الثانية من مشروع ثغرات البيانات.

الإصلاح التنظيمي

تقوم المبادرة بمعالجة المعلومات الناقصة التي لا غنى عنها لتنفيذ إصلاحات تنظيمية عالمية توفر الحماية من امتداد المشكلات التي تعاني منها المؤسسات المالية عبر الحدود وتأثيرها على استقرار النظام المالي الدولي. وقد كانت هناك حاجة إلى معلومات في المجالات التالية:

سلامة النظام المالي: أعد صندوق النقد الدولي منذ فترة طويلة مجموعة من الإحصاءات، وهي مؤشرات السلامة المالية، التي لا غنى عنها لمراقبة وتقييم صحة وسلامة القطاع المالي بوجه عام. وقد ركزت البيانات فيما مضى على صحة البنوك في المقام الأول. ونظراً للبيئة المالية سريعة التغير والإصلاحات التنظيمية العالمية في مرحلة ما بعد الأزمة، تم تحديث قائمة المؤشرات في عام ٢٠١٣، مع زيادة التركيز على المؤسسات المالية غير المصرفية. وقد ارتفع عدد البلدان التي يجري تغطيتها من ٤٥ بلداً إلى أكثر من ١٠٠ بلد.

صيرفة الظل: تزداد أهمية المؤسسات المالية، مثل شركات الاستثمار، في الأسواق المالية العالمية وهي مؤسسات لا تعد بنوكاً لكنها تتحمل مخاطر شبيهة بالبنوك عند تقديم التمويل للمقرضين. وعادة ما تقتصر هذه المؤسسات بكثافة على المدى القصير في حين تستثمر أموالها في أصول طويلة الأجل يصعب بيعها بسرعة. ويعرضها ذلك لمخاطر التدفقات النقدية ومخاطر التباين في أجال الاستحقاق. لكن نظراً لأنها ليست بنوكاً، لم يتم رصد العديد من أنشطتها عن طريق

وانتقالها عبر القطاعات. ومن المتوقع أن يعكس التحليل الجديد للتدفقات العالمية للأموال بشكل أفضل مدى الترابط العالمي (راجع الإطارات).

الحسابات القطاعية: هناك حاجة إلى تحسين جودة بيانات الميزانيات العمومية في مختلف قطاعات الاقتصاد — مثل الأسر والشركات — والبيانات المتعلقة بكيفية تدفق الأموال داخل هذه القطاعات وفيما بينها لتقييم الروابط بين الاقتصاد الحقيقي والقطاع المالي وبين القطاعات الاقتصادية. غير أن بلدانا عديدة تفتقر إلى هذه البيانات الشاملة وتعطي أولوية كبيرة لتحسين هذه المعلومات وتوسيع نطاقها. وقد كان التقدم بطيئا بسبب صعوبات جمع بيانات متسقة من كافة قطاعات الاقتصاد.

وهناك معلومات ناقصة أيضا عن القطاع الحكومي. وأدى الدعم الذي قدمته كثير من السلطات الوطنية للقطاع المالي بعد الأزمة

هناك معلومات ناقصة أيضا عن القطاع الحكومي.

المالية العالمية بالإضافة إلى تكاليف الركود إلى زيادة عجز المالية العامة والدين الحكومي. لكن هناك القليل من البيانات المالية المتسقة والقابلة للمقارنة عبر اقتصادات مجموعة العشرين، وهو ما يرجع في الغالب إلى عدم التغطية الجيدة لحكومات الولايات والحكومات المحلية وإلى عدم إعداد هذه البيانات في مؤسسات العديد من البلدان. ورغم زيادة توافر إحصاءات الدين الحكومي، هناك حاجة إلى مزيد من العمل من جانب السلطات الوطنية في مجال التعاون مع المنظمات الدولية. وفي عالم يشهد حرية تدفق رؤوس الأموال من بلد إلى آخر وحيث يوجد القليل من القيود الائتمانية، يمكن أن تنشأ مواطن ضعف مالي نتيجة تزايد عدم المساواة في توزيع الدخل والاستهلاك والإدخار والثروة. وتعكف منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي على دراسة مدى الارتباط بين توزيع الدخل وحسابات الدخل القومي، مثل إجمالي الناتج المحلي، كما تعمل على تحسين فهم الدخل والاستهلاك والثروة.

الروابط المالية عبر الحدود: أظهرت الأزمة استحالة عزل المشكلات داخل نظام مالي واحد لأن الصدمات تنتشر بسرعة عبر النظم المالية. ويمثل الإطار المركزي لفهم الروابط بين الاقتصاد المحلي وبقيّة

التدفقات العالمية للأموال

يمكن ربط بيانات الانكشافات المالية عبر الحدود ببيانات الحسابات القطاعية المحلية لتكوين صورة شاملة عن الروابط المالية المحلية والدولية مرتبطة في الوقت نفسه بالاقتصاد الحقيقي من خلال الحسابات القطاعية. وينشأ عن ذلك ما يعرف باسم التدفقات العالمية للأموال.

وقد تم التخطيط لوضع إطار للتدفقات العالمية للأموال لأول مرة في عام ٢٠١١، وبدأ العمل على ذلك في عام ٢٠١٣ ضمن جهود أوسع نطاقا قام بها صندوق النقد الدولي لتعزيز عملية تحليل الروابط عبر الحدود، وتدفقات السيولة العالمية، والتعاقد المالي العالمي. ويهدف المشروع إلى وضع مصفوفة تبين الصدمات المالية المحلية والخارجية ويمكن تقسيمها على أساس ثنائي حسب البلدان والمناطق. وتهدف المصفوفة إلى دعم المراقبة المنتظمة للتدفقات المالية الثنائية عبر الحدود من خلال إطار يبين المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي على المستويين المحلي والدولي. ويعمل صندوق النقد الدولي على وضع مصفوفة التدفقات العالمية للأموال في أكبر الاقتصادات العالمية أولا.

العالم في وضع الاستثمار الدولي، الذي يغطي حجم انكشاف أصول وخصوم بلد ما في الخارج.

وهناك ثلاث مجموعات أخرى للبيانات لا غنى عنها لفهم الروابط عبر الحدود وهي الإحصاءات المصرفية الدولية التي يتم جمعها عن طريق بنك التسويات الدولية، والتي تقدم معلومات ربع سنوية عن الأصول والخصوم الإجمالية للأجهزة المصرفية النشطة على المستوى الدولي؛ والمسح المنسق لاستثمارات الحافظة الذي يُجرى على أساس نصف سنوي برعاية صندوق النقد الدولي، والذي يحتوي على معلومات عن الحيازات الثنائية لأصول الحافظة؛ والمسح المنسق للاستثمار المباشر الذي يجريه صندوق النقد الدولي، والذي يحتوي على معلومات عن المراكز الثنائية للاستثمار المباشر. وقد تم إحرار تقدم كبير في مجال تحسين مجموعات البيانات هذه. وتمت زيادة معدل تواتر الإبلاغ عن بيانات وضع الاستثمار الدولي من معدل سنوي إلى ربع سنوي. وتم تحسين بيانات بنك التسويات الدولية مع توسيع نطاق تغطية الميزانيات العمومية للبنوك وزيادة المعلومات المتعلقة بالأطراف المقابلة للبنوك، لا سيما المؤسسات المالية غير المصرفية. والآن يُجرى مسح الحافظة برعاية صندوق النقد الدولي على نحو أكثر تواترا كما تم توسيع نطاق تغطيته.

أسعار العقارات: أصبحت أهمية جودة إحصاءات أسعار العقارات واضحة — ليس فقط لأن أسعار العقارات تؤثر على استهلاك الأسر، لكن لأن هناك حاجة إلى مراقبة هذه الأسعار عندما تهدف السياسة النقدية إلى تشجيع الإنفاق والاستثمار. وقبل الأزمة، كانت إمكانية الحصول على إحصاءات أسعار العقارات ومقارنتها على المستوى الدولي محدودة. وفي عام ٢٠١٠، بدأ بنك التسويات الدولية نشر إحصاءات أسعار العقارات السكنية — بما في ذلك المتعلقة بمعظم بلدان مجموعة العشرين — رغم الحاجة لمزيد من العمل لضمان اتساقها. كذلك يجري وضع مؤشرات لأسعار العقارات التجارية.

ورغم أن اقتصادات مجموعة العشرين كانت هي محور اهتمام مبادرة ثغرات البيانات، فقد تأثرت بالمبادرة كل الاقتصادات الأعضاء في صندوق النقد الدولي البالغ عددها ١٨٨ اقتصادا بشكل غير مباشر. نظرا للمنافع الكبيرة لهذه المبادرة.

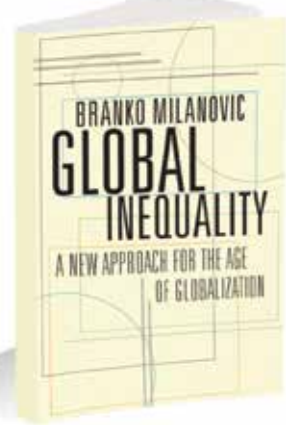
كذلك ساهمت مبادرة ثغرات البيانات في تحسين الإبلاغ عن البيانات. ففي صندوق النقد الدولي، سهلت المبادرة استخدام فئة جديدة من المعايير المعززة لنشر البيانات للاقتصادات التي تشكل الجهات الفاعلة الرئيسية في أسواق رأس المال الدولية والتي تتراكم مؤسساتها من خلال قنوات مثل الإقراض بين البنوك وإقراض الأوراق المالية، واتفاقيات إعادة الشراء، وعقود المشتقات. وإلى جانب ذلك، تم إطلاق موقع على شبكة الإنترنت، وهو المؤشرات العالمية الرئيسية، يتضمن بيانات عن اقتصادات مجموعة العشرين و١٤ اقتصادا غير أعضاء في مجموعة العشرين تعد قطاعاتها المالية مؤثرة على النظام المالي.

المرحلة التالية

ليس من السهل تقديم معلومات شاملة بطريقة موحدة، ومتواترة، وفي الوقت المناسب؛ وتكون معلومات موثوقة وعالية الجودة؛ وتعكس الظروف المتغيرة للاقتصادات والنظم المالية. لكن كما تبين الجهود التي بذلت مؤخرا، فقد أصبح ذلك ممكنا مع مرور الوقت وفي ظل التعاون الدولي. ولجني ثمار الاستثمارات في مبادرة ثغرات البيانات الأولية لمجموعة العشرين، يجب على جميع الجهات الفاعلة في الاقتصاد العالمي مواكبة وتيرة العمل والتنسيق مع بدء المرحلة الثانية من المبادرة. ■

إفريم بيسي غوكسو، خبير اقتصادي؛ وروبرت هيث، نائب سابق للمدير؛ ويعمل كلاهما في إدارة الإحصاءات بصندوق النقد الدولي.

فائزون وخاسرون



برانكو ميلانوفيك

عدم المساواة من منظور عالمي
اتباع منهج جديد في عصر العولمة

Branko Milanovic

Global Inequality

A New Approach for the Age of Globalization

Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts, 2016, 320 pp., \$29.95 (cloth).

من دراسة عدم المساواة في نصيب الأفراد من الدخل العالمي، اشتهر برانكو ميلانوفيك بأنه أحد المفكرين المحدثين في هذا المجال. فقد اعتمد على روايات جين أوستين في بحث أنماط عدم المساواة على مر التاريخ حتى قبل أن يشتهر هذا النهج على يد توماس بيكيتي.

وكتاب ميلانوفيك الجديد ليس مخيباً للآمال. فهو يبدأ بتحديد المستفيدين من «اتساع دائرة العولمة» — الطبقات المتوسطة في آسيا الصاعدة وأصحاب الثراء الفاحش في مختلف أنحاء العالم. أما الخاسر الأكبر فهو الطبقة المتوسطة في العالم المتقدم. ويشير ميلانوفيك إلى أنه كلما زاد عدم المساواة داخل البلدان، يقل مستوى عدم المساواة بين البلدان. ولا توجد بالتالي أي شواهد واقعية على زيادة عدم المساواة على مستوى العالم.

وقد استخدم البعض هذه الحجة في دحض المخاوف بشأن عدم المساواة. ولكن ميلانوفيك لم يسر على خطاهم. فهو يعترف بأن الاتجاهات المستقبلية غير واضحة. فإذا لم يستمر التقارب بين البلدان، قد تزداد أوجه عدم المساواة داخل البلدان مجدداً، كما حدث في القرن التاسع عشر، مما يجعل الطبقات الاجتماعية أكثر أهمية من المكان في قياس عدم المساواة. كذلك يعي ميلانوفيك تماماً أن الدولة القومية تظل هي محور المناقشات السياسية.

يسهم بدرجة كبيرة في عدم المساواة ولا يضيف سوى قيمة اقتصادية محدودة. فمن شأن كبح قوة هذا القطاع وتقليص حجمه المساعدة في مواجهة مشكلتي عدم المساواة والاستقرار المالي. وربما حان الوقت لفرض ضريبة على رأس المال العالمي على نحو ما اقترح بيكيتي، ولكن ذلك قد يستدعي القيام بجهود كبيرة للتنسيق بين مختلف البلدان.

الخاسر الأكبر هو الطبقة المتوسطة في العالم المتقدم.

وقد تخير ميلانوفيك وقتاً ملائماً لمناقشة قضية الهجرة في كتابه، حتى وإن كانت مقترحاته في هذا الصدد تركت بعض الأسئلة دون جواب. فهو يؤيد زيادة حركة الهجرة، ولكن مع تحديد «فروق طفيفة نسبياً بموجب القانون» بين العمالة المحلية والمهاجرين. والأمر لا يتطلب أن نكون على مستوى عالٍ من الأخلاق كي نرى المخاطر التي يثيرها هذا التفكير. فالمشكلة أن المرجعية الأخلاقية لميلانوفيك، مثله مثل كثيرين من خبراء الاقتصاد، لها تداعيات معاكسة. فعلى سبيل المثال، لا يعبأ ميلانوفيك بالمعاملة السيئة التي تلقاها العمالة الزائرة بحجة أنهم لا يزالون أفضل حالاً عما كانوا في بلدانهم الأم.

وبوجه أعم، يغفل ميلانوفيك في نقاشه القضايا الأخلاقية المترتبة على عدم المساواة. ويجب أن يتغير ذلك نظراً لأن خبراء الاقتصاد عادة ما يقدمون الكفاءة على العدالة التوزيعية. وسوف نستفيد في مناقشتنا لعدم المساواة من بحث قضايا مثل كيفية التوزيع العادل للموارد والحقوق تجاه بعضنا البعض في عالم العولمة وسمات المجتمع الفاضل.

وإجمالاً ينصح بشدة بقراءة كتاب ميلانوفيك، فمادته سهلة وممتعة، وفي عدد صفحاته غير الكبير دليل على أن التحليلات الشاملة والجادة لقضية عدم المساواة لا تكون بالضرورة في ٧٠٠ صفحة!

أنطوني أنيت

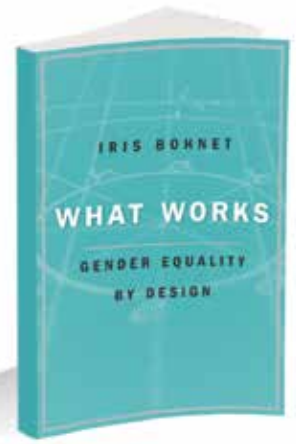
مستشار التغيير المناخي والتنمية المستدامة في معهد الأرض بجامعة كولومبيا

ولذلك فإن أطول فصول الكتاب مخصص لبحث عدم المساواة داخل البلدان. وقد سعى ميلانوفيك إلى أن يعيد لسيمون كوزنتس اعتباره إلى حد ما بعد انتقاد بيكيتي له، وذلك باستحداث «النظرية الكبرى» بشأن عدم المساواة — أو ما يطلق عليه «أمواج كوزنتس» وهي عبارة عن ارتفاعات وانخفاضات متعاقبة في مستوى عدم المساواة. ويتتبع ميلانوفيك موجة كوزنتس الأولى خلال فترة القرن ونصف القرن المنتهية في ثمانينات القرن الماضي حينما بدأت الموجة الثانية بسبب العديد من العوامل نفسها المسببة للموجة الأولى — وهي التكنولوجيا والعولمة والسياسات الاقتصادية المناصرة للأغنياء.

ولكن هذا التفسير قد يكون مصطنعاً إلى حد ما. فبادئ ذي بدء، ليس من الواضح إذا كان من الدقة أن نختزل التطور التقني إلى ثورتين تكنولوجيتين فقط. فعلى سبيل المثال، أكد البعض الآخر وجود من أربع إلى ست موجات منذ أواخر القرن الثامن عشر.

ورغم أن ميلانوفيك يعرض معلومات تفصيلية عن العوامل الإيجابية والسلبية التي تؤدي إلى تراجع عدم المساواة، نجد أن تفسيره لنقطة التحول في موجات عدم المساواة مبهم إلى حد ما. ففي رأيه أن عدم المساواة يصل إلى نقطة لا يمكن تحمله بعدها، ولكنه لا يتلشى من تلقاء نفسه — بل يؤدي قبل تلاشه إلى حروب ونزاعات اجتماعية وثورات. وهذه هي القصة التي يرويها عن الحرب العالمية الأولى — فهو يؤيد في الواقع نظرية لينين التي تفترض أن عوامل داخلية متمثلة في توسع الإمبريالية هي السبب في الحرب العالمية الأولى. ولكن ما دلالة ذلك بالنسبة لعصرنا الحالي؟ يأخذنا ميلانوفيك إلى أعماق المشكلة ومن ثم يتراجع. ومن الغريب أنه بالكاد يتطرق إلى إحدى أهم القوى الاقتصادية الضارة في القرن الحادي والعشرين، وهي التغير المناخي الذي يمكن أن يكون له تأثير كارثي على توزيع الدخل داخل البلدان وفي ما بينها.

ويعرض ميلانوفيك حججاً أقوى في إطار الحديث عن مشكلات العصر الحالي. فهو يرى أن الولايات المتحدة خصوصاً ليست لديها فرصة كبيرة لمعالجة «موجة عدم المساواة» في عصر يسمح بانتقال رؤوس الأموال بحرية كبيرة ويهيمن فيه الأثرياء على النظام السياسي. وهو يصف لنا سياسات لمواجهة هذا المازق تستدعي بحثاً جاداً. وتركز هذه السياسات على التوزيع العادل للموارد، لا سيما من حيث ملكية رأس المال والتعليم. ولكن ماذا بعد؟ يبدو أن ميلانوفيك مفرط في تفاوله بشأن القطاع المالي الذي



آيريس بونيه

ما الذي ينجح

تحقيق المساواة بين الجنسين
من خلال التصميم

Iris Bohnet

What Works

Gender Equality by Design

Harvard University Press, Cambridge,
Massachusetts, 2016, 400 pp., \$26.95 (cloth).

رد فعلى تجاه الوعد الذي قطعته هالني آيريس بونيه في الفصل الأخير من كتابها بعنوان *What Works* عندما كتبت أنه «بإمكاننا الحد من عدم المساواة بين الجنسين». فقد أثار حديثها في ذهني صورة روزي عاملة البرشمة، الرمز الشهير لتمكين المرأة، وهي تقول «نستطيع أن نفعلها!». وكانت سرعة استجابتي تذكرت قوية بمدى ترسخ التحيزات في عقلنا الباطن.

وقد شرحت لنا بونيه بطريقة شيقة وتفصيلية كيف يمكن أن تتحول هذه التحيزات إلى معوقات أمام تحقيق المساواة بين الجنسين. وأكثر ما يميز منهجها بين الكتابات المتزايدة عن المساواة بين الجنسين استخدامها لمفهوم التصميم السلوكي في تقديم حلول عملية — وبديها في الغالب.

وقد استفادت آيريس بونيه في تأليف كتابها من التحليلات والكتابات الأخيرة بشأن الفروق بين الجنسين. وتذكرنا بونيه في البداية بالتحيزات المحيطة بنا، كما تعيد التأكيد على قضية المساواة بين الجنسين. وتشرح أهمية زيادة مشاركة الإناث في القوى العاملة بالنسبة للإنتاجية والدخل والنمو الاقتصادي وغير ذلك. ولا أقصد أن الكتاب مجرد سرد لمجموعة شاملة من الحقائق بشأن المساواة بين الجنسين. فهو بعيد كل البعد عن ذلك، فالكتاب يركز في معظمه على نسج الخيوط العديدة لقضايا

الجنسين في صورة محتوى ثري ومتربط يعرض التحيزات التي تمثل معوقات تحول دون تحقيق أي تقدم. حتى أنها كتبت في حديثها عن هذه التحيزات أنه «من المحزن أن نسيان ما نتعلمه أمر مستحيل». وهنا تبرز أهمية التصميم السلوكي «كأكثر الأدوات فائدة والأقل استخداماً على الإطلاق».

وتسعى العديد من الاستراتيجيات والسياسات الفردية التي تشجع المناقشات التقليدية على تطبيقها إلى إثارة ردود أفعال واعية من شأنها المساعدة في زيادة الإدماج. فالمطلوب منا «مواجهة التحديات»، أو اتباع «منهج السيناريو المعاكس»، أو «التوسع في الحديث» عن قضايا التنوع. وتقر بونيه بمزايا هذه المناهج، ولكنها تبرز مساوئها أيضاً. وليس السبب في ذلك أنها تعتبر التدريب على قبول التنوع أو أهداف المساواة بين الجنسين أمورا غير مجدية. ولكن السبب هو أن الظروف لا تكون مواتية على الدوام بما يضمن فعالية التدخلات والتدابير المنفذة. فنحن نخضع لتحيزاتنا.

وتستفيض بونيه في شرح هذه النقطة. فمن شأن عدم التدخل أو الاستكانة التأثير سلباً على الحاجة إلى الاستجابة الواعية. ومثال على ذلك، وإن كان ليس مرتبطاً بقضية المساواة بين الجنسين، أن خطط المدخرات التقاعدية التي يتم فيها خصم نسبة من رواتب الموظفين لتقانيا دون الاشتراك في برنامج معين أكثر نجاحاً من الخطط التي تتطلب اشتراك الموظفين في برامج. (فأكثرنا متكاسلون عن المشاركة!). وحتى التدابير التي تهدف إلى تشجيع الإدماج قد تكون لها آثار عكسية. إذ تشير الدراسات على سبيل المثال إلى أن برامج «التدريب على قبول التنوع» قد تنتج عنها رخص أخلاقية، وهو ما يعني أن بعض الأشخاص يشعرون بأنهم أصبحوا أكثر وعياً ويمتنعون على الأرجح بالتالي عن التطبيق الواعي لما تعلموه من معلومات.

وتشير بونيه إلى أن من شأن التصميم السلوكي الذكي أن يخلق بيئة تساعد في الحد من انعكاس هذه التحيزات على أفعالنا. وفي رأيها أن هذا خيار أفضل من الاعتماد على الإجراءات الصريحة في مواجهة هذه التحيزات.

ومن الأمثلة على هذا التصميم قرار أوركسترا بوسطن السيمفوني بأن تكون تجارب أداء الموسيقيين من وراء ستار. وسريعا ما حذت فرق أوركسترا أخرى حذو أوركسترا بوسطن ونظمت تجارب أداء «مستترة». ونتيجة لذلك ارتفعت نسبة الإناث في أكبر فرق الأوركسترا بالولايات المتحدة الأمريكية من ٥٪ في عام ١٩٧٠ إلى أكثر من ٣٥٪ في الوقت الحالي.

ومن خلال التصميم السلوكي، تستثنى الفروق بين الجنسين من المعادلة، مما يتيح

للذكور والإناث فرص متساوية في العزف والاستماع لهم دون أن تعوقهم الفروق بين الجنسين. وتعرض بونيه أمثلة عديدة يمكن فيها استخدام الستائر «الإلكترونية» أو أي وسيلة أخرى تحول دون اكتشاف الهوية على نحو مماثل في مجال التوظيف وإدارة الأفراد.

وتركز بونيه على التفاعلات بين مختلف جوانب التصميم السلوكي — باستخدام تحليل البيانات بغرض تحديد التغيير السلوكي المرغوب، ووضع معايير لتعديل السلوك بدلا من تمكين الرخص الأخلاقية، وتشجيع المجموعات على تجنب «ادعاء عدم التمييز بن الجنسين» والاستفادة من التنوع في تحقيق قيمة مضافة. ولكن الهدف المرجو عموما هو خلق تغييرات كبيرة بغرض «سد الفجوات بين الجنسين في

التحيزات قد تشكل معوقات تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين.

الاستفادة من الفرص الاقتصادية والمشاركة في الحياة السياسية والصحة والتعليم».

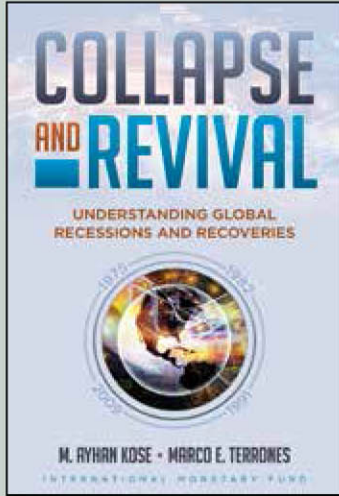
وقراءة هذا الكتاب ليست بالأمر اليسير، لا سيما إذا كنت ترغب في فهم كل ما يحويه من أفكار. وقد يصعب في بعض الأحيان فهم محتواه. فهو مليء ببيانات وحقائق وإيضاحات وصور، ولا يمكن بالتالي قراءته لمرة واحدة. والأفضل أن نحاول استيعابه وفهمه جيدا على عدة مرات. ولا تكمن القيمة الحقيقية لكتاب بونيه في التفاصيل الصغيرة حتى وإن كانت تلك التفاصيل ثمرة تفكير عميق وساهمت في تعريفنا بمعلومات كثيرة. ولكن الأكثر إثارة للفكر هو كيفية دمج نظريات وبيانات مختلفة وعديدة. وبدلا من أن تشعر بونيه بالربكة بسبب هذه التعقيدات، اعتمدت على مفهوم التصميم السلوكي في تقديم مقترحات عملية يسهل تنفيذها.

وفي الختام، تشير بونيه إلى أن «القائد الجيد هو مصمم سلوكي». وربما يكون هذا الجانب من الكتاب هو الأهم على الإطلاق. فبونيه لا تشجعنا على خيار معين، ولكنها تعرض على القراء إيضاحات وتصاميم تجعلهم أقدر على العثور على حلول فعالة بما يمكن كل منا من المساهمة في التغيير.

كارين أونغلي

نائب رئيس قسم بإدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة بصندوق النقد الدولي.

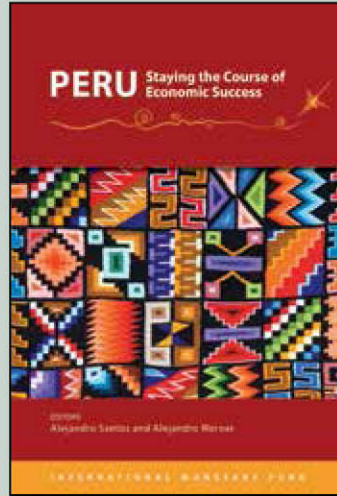
إصدارات جديدة من صندوق النقد الدولي



الانهيار والانتعاش: فهم دورات الركود والتعافي العالمية

حرر المحتوى أيهان كوسيه، ماركو تيرونس
السعر: ٦٥ دولارا. باللغة الإنجليزية:

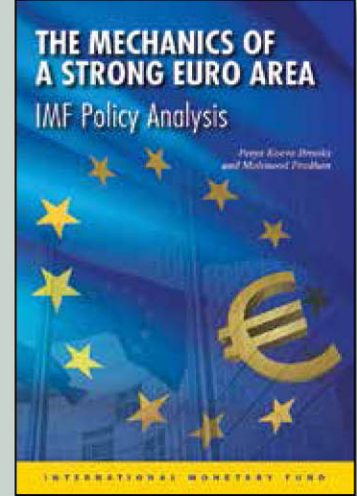
©2016. xxxiv + 272pp. Hardback
ISBN 978-1-48437-041-4. Stock# GRGREA
ويتضمن أيضا شريط دي في دي مصاحب مع أدوات وسائط متعددة



بيرو: مواصلة مسار النجاح الاقتصادي

حرر المحتوى أليهاندرو سانتوس، أليهاندرو فرتر
السعر: ٤٠ دولارا. باللغة الإنجليزية:

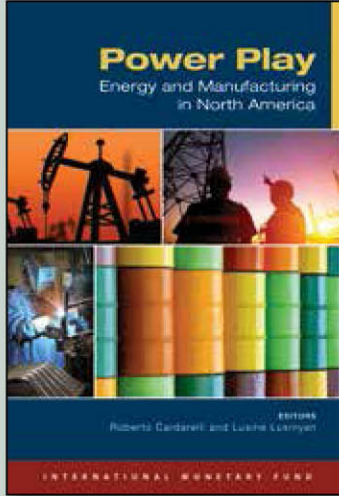
2015. xvi + 442pp. Paperback
ISBN 978-1-51359-974-8. Stock# PTCMSEA
ومتوافر بالإسبانية: ISBN 978-1-51352-147-3



آليات الوصول إلى منطقة يورو قوية: تحليل سياسات يجريه صندوق النقد الدولي

حرر المحتوى بيتيا كويفا بروكس، محمود برادان
السعر: ٣٠ دولارا. باللغة الإنجليزية:

©2015. xviii + 268pp. Paperback
ISBN 978-1-49830-553-2. Stock# EAFCRBEA

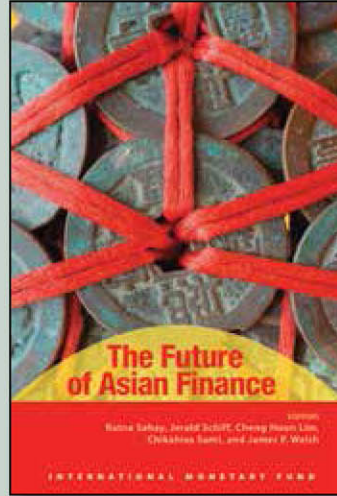


قوة الكهرباء: الطاقة والتصنيع في أمريكا الشمالية

حرر المحتوى روبرتو كارداريلي ولوزين لوزينيان

السعر: ٢٥ دولارا. باللغة الإنجليزية:

©2015. Approx. 256pp. Paperback
ISBN 978-1-49836-479-9. Stock# PPEMNAEA

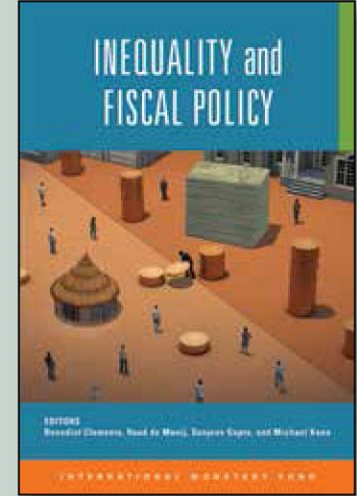


مستقبل التمويل الآسيوي

حرر المحتوى راتنا ساهاي، جيرالد شيف، شنغ هون ليم، شيكا هيسا سومي، جيمس والش

السعر: ٣٠ دولارا. باللغة الإنجليزية:

©2015. x + 300pp. Paperback
ISBN 978-1-49831-719-1. Stock# TFAFEA



عدم المساواة وسياسة المالية العامة

حرر المحتوى بنيدكت كلمنتس، رود دي موجي، سانجيف غوبتا، مايكل كين

السعر: ٥٠ دولارا. باللغة الإنجليزية:

©2015. x + 438pp. Hardback
ISBN 978-1-51353-162-5. Stock# IRFPEA

Imfbookstore.org/fd316

التمويل والتنمية، مارس ٢٠١٦



MFIAA2016001